

# التبني

فى القانون الرومانى والشريعة الإسلامية

دراسة تأصيلية - تحليلية

دكتور

إمام صلاح إمام

قسم فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق جامعة حلوان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا "

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
عِصْمَتِكِ وَرِضْوَانِكِ

سورة الفتح – الآية رقم (1)

المخلص

تناول موضوع التبني كان من الأهمية بمكان ولم تقتصر هذه الأهمية على مجال معين وما يؤكد ذلك التصدي لموضوع التبني في الشريعة الإسلامية والمجتمعات القديمة والشرائع السماوية والقوانين المقارنة نظرا للآثار الخطيرة التي كانت تترتب على التبني من اختلاط الانساب ومخالفة قواعد الشريعة الإسلامية وانتهاك المحرمات وحرمة الزواج بين من تربطهم قرابة بالتبني وبالتالي فقد تأكد من خلال بحث موضوع التبني الآثار الضارة التي تترتب على التبني .

وكانت دراسة موضوع التبني تاريخية وشرعية ومقارنة لأن التبني معروف منذ العصور البدائية الأولى وقد استمر التبني خلال الأزمنة التاريخية المختلفة وما زال حتى الآن رغم آثاره الضارة وقد حاول البحث التعرض للجوانب المختلفة لموضوع التبني مؤكدا على ضرورة القضاء على التبني وكيف عالج الإسلام الحنيف المشكلات التي كانت تترتب على التبني حفاظا على المجتمع وعلى الأسرة وعلى كفالة ورعاية كل الأفراد وكيف تم وضع العديد من الحلول لمشكلات التبني .

وتم تناول موضوع التبني في القانون الروماني حيث تم الوقوف على أحكامه ونظمه وأنواعه وكيف كان يتم ومدى تأثير المجتمعات بنظام التبني في القانون الروماني . وقد كانت دراسة البحث تتسم بالمنهجية بهدف تأصيله وتحليله من النواحي القانونية والتاريخية والشرعية حتى يلم القارئ بصورة مبسطة وشاملة لكافة جوانب موضوع التبني .

وقد انتهى البحث ببيان ما يؤدي إليه التبني من أضرار بالمجتمع وكيفية معالجة هذه الأضرار حتى تستقيم الأمور وينصلح الحال ويتم ترك الموبيقات وقد اتجه المشرع نحو تلاشى مضار التبني والعمل على معالجة آثاره الضارة بالمجتمع . وبالتالي لم يقتصر تحريم التبني على الشريعة الإسلامية فحسب وإنما أتجهت للتشريعات المختلفة نحو الحد من التبني والتأكيد على عدم إتباعه وإلغائه .

## **Summary**

### **Adoption in Roman Law and Islamic Law**

**Supplementary study – analytical**

**Dr. Imam Salah Imam**

**Department of Law Philosophy and Law Students History –  
Helwan University**

**Addressing the subject of adoption was of great importance and this importance was not limited to a particular area and this is confirmed by addressing the issue of adoption in Islamic law , ancient societies, heavenly laws and comparative laws due to the serious effects of adoption of the mixing of genealogy violation of Islamic Law rules, violation of taboos and inviolability of marriage between those who have a kinship of adoption, and therefore has been confirmed through the consideration of the subject of adoption the harmful effects of adoption and the study of the subject of adoption was historical, legal and comparative because Adoption has been known since early times and adoption has continued during different historical times and adoption is still despite its harmful effects .**

**The research tried to expose the different aspects of the subject of adoption, stressing the need to eliminate adoption, how Islam addressed the problems that arising from adoption in order to preserve society and the family and to ensure and care for all individuals and how many solutions were developed for adoption problems and addressed the subject of adoption in roman law where its provisions, regulations and types were identified and how societies were affected by the adoption system in Roman law, and the research study was systematic with the aim of rooting it out and analyze it from the legal aspects so that the continental learns in a simplified and comprehensive way to all aspects of the subject of adoption and the research ended by showing the damage caused by adoption to the society and how to deal with**

**these damages until things are right and the money is fixed and the favors are left and the legislator has turned towards the disappearance of the harms of adoption and work to address the effects of the car in society . Consequently, the prohibition of adoption was not limited to Islamic law, but various legislation sought to limit adoption and emphasize that it was not followed and abolished.**

## مقدمة

### أهمية موضوع البحث :

موضوع التبني من الموضوعات المهمة التي يتعين إلقاء الضوء عليها , نظراً لتعلقه بالأسرة التي هي نواة المجتمع , كأقدم تنظيم بشري له بإعتبارها الوحدة الاجتماعية التي يولد الأطفال في إطارها حيث تقوم بتقديم الرعاية والدعم العاطفي وقد كانت معظم الروابط الأسرية قائمة على رابطة القرابة من خلال واقعة الميلاد أو الزواج أو التبني. (1)

ولما كانت الشريعة الإسلامية والمجتمعات القديمة والحديثة والتشريعات الوضعية المعاصرة قد حرصت على العناية الفائقة بالأسرة التي هي أساس المجتمع في كل العصور والأزمان. (2)

فقد كان من الأهمية بمكان تناول موضوع التبني وإفراد بحث مستقل له

---

(1) Asha Bajpai , Adoption Law and Justice to Child, 1996 ,p13.

(2) بدأ النظام الأسرى منذ العصور البدائية بالأسرة الأمية التي كان يرجع سببها إلى الشيوعية الجنسية , حيث إن المرأة لم تختص برجل واحد وهو ما أدى إلى تعذر نسبة الولد لأبيه الحقيقي , لذا كان ينتسب الولد لأمه وبالتالي سمي بنظام الأسرة الأمية , ويعد الأب أجنبياً عن أولاده لا تربطه بهم رابطة , ولكن بعد تطور الظروف والأحوال انحسر نظام الأسرة الأمية وحل محله نظام الأسرة الأبوية , الذى ينسب فيه الأولاد لأبيهم وبالتالي فقد تأكد أن نظام الأسرة الأمية كان بمثابة مرحلة وسطى بين الشيوعية الجنسية السابقة ونظام الأسرة الأبوية اللاحق . راجع : د. السيد العربى حسن : الوجيز فى تاريخ النظم القانونية والاجتماعية , طبعة 2006 / 2007 , مطبعة العشرى , ص 54 , د. صوفى حسن أبو طالب : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية , دار النهضة العربية , طبعة 1984م , ص 40 , 41 , د. مصطفى سيد أحمد صقر : فلسفة وتاريخ النظم القانونية والاجتماعية , مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة , بدون سنة طبع , ص 36

وتبدوا الأهمية البالغة للتصدى لموضوع التبني بعد تأكيد تحريمه بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة , نظراً للعديد من المشكلات التى تترتب عليه وأخطرها اختلاط الأنساب ومخالفة قواعد الميراث , بالإضافة إلى الأضرار التى تصيب من يتم تبنيه , وانتهاك الحرمات لما يترتب على التبني من إباحة الاختلاط وحرمة الزواج بين أفراد لا تربطهم صلة وقرابة دم , وهو ما ينشر الفساد والرذيلة ويفتح الباب للخروج على شرع الله سبحانه وتعالى وتزداد بذلك الموبقات رغم حرص الإسلام على تنشئة الطفل , بما يعود عليه بالنفع بهدف حمايته والحفاظ عليه , وعلى الرغم من تلك المبررات وغيرها لم يتم التطرق لتناول موضوع التبني إلا نادراً وذلك من خلال الحديث عن نظام الأسرة دون تخصيص أبحاث له , ولاسيما من الناحية التاريخية والفلسفية , الأمر الذى استلزم التعرض لموضوع التبني وتناوله من أهم جوانبه , فى الشريعة الإسلامية الغراء التى أهتمت اهتماماً بالغاً بالطفل وتنشئته بعدة اللبنة الأولى فى بناء المجتمع , حيث وضعت العديد من الوسائل التى تحمى المجتمع وتصوره بما يعود عليه بالنفع والفائدة , وهذه الوسائل تعد بدائل للتبني يستهدف بها تجنب مضار وعيوب التبني , ومن هذه الوسائل الأخوة والموالاتة فى الدين , والكفالة , والحضانة , والهبة , والوصية إلى غير ذلك من الوسائل والبدايل التى أقرتها الشريعة الإسلامية الغراء .(1)

ولم تقتصر الدراسة على تناول موضوع التبني من الناحية الشرعية , وإنما تم بحثه من خلال الدراسة التأصيلية والتحليلية فى القانون الرومانى , نظراً لما انفرد به

هذا القانون من أهمية ومكانة كبيرة ميزته عن سائر القوانين المعروفة فى المجتمعات القديمة , فقد كان القانون الرومانى نبراساً قانونياً وتاريخياً عظيماً تنهل منه التشريعات الغربية وغيرها من القوانين والتشريعات , وبالتالي حرصت العديد من الكتابات على تناول موضوعاتها فى القانون الرومانى حتى يمكن الإلمام بالعديد من الجوانب والاتجاهات حول هذه الموضوعات , وهو ما يودى إلى إثراء البحث بما يحقق الفائدة من تناوله تأصيلاً وتحليلياً . خاصة أن القانون الرومانى يعد بمثابة مصدر لا ينضب لنظام التبنى حتى وقتنا هذا , لذا يكون من المفيد بحث موضوع

---

(1) انظر : د . عبد اللطيف محمد عامر : التبنى بين التاريخ والشرائع , القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب , طبعة 2008 م , ص 14 .

التبنى وما لحقه من تطورات فى نطاق القانون الرومانى .(1)

وحول تناول موضوع التبنى فى القانون الرومانى , يجد الباحث اتساع مظلته وعدم اقتصاره على مجهولى النسب , ومن لا عائل له , بقصد الحفاظ عليه من الهلاك والانحراف والضياع حماية للمجتمع , أو مجرد إرضاء وإشباع للنزعة الفطرية لدى الأفراد فى حب الذرية والأبناء التى يحرص الإنسان دائماً عليها , كهدف أساس له فى الحياة , وإنما كان للتبنى فى القانون الرومانى أبعاد متنوعة ومتعددة منها ما يتعلق بالأمور السياسية والنواحى الاقتصادية والاجتماعية والدينية , وبالتالي لم يقتصر التبنى لدى الرومان على مجرد إيجاد أبناء للأسرة يقومون بحمل أسماء الآباء والعائلة أو يرثون الأموال أو لرعاية الأولاد اللقطاء أو مجهولى النسب أو الأهتمام بهم , وإنما تعددت أهدافه وتنوعت أشكاله على مر العصور والمراحل التاريخية فى روما . وقد تأكد ذلك كله من خلال تناول الأنواع المختلفة للتبنى فى القانون , والأسباب الداعية له , والآثار المترتبة عليه من كافة جوانبه ونواحيه .

## منهج البحث :

حتى تقوم دراسة موضوع التبنى على أساس منهجى سليم من الناحية العلمية الفلسفية والتاريخية , فقد تم تناوله من خلال الدراسة التأصيلية والتحليلية التى



(1) John Francis Brosnan: The Law of Adoption Columbia Law Review  
Volume . 22 Mo.4 (Abr.1922) pp332 – 342 p.332.

-L.o.de Boer : The agency of Legal Form : a contextualizing approach to  
The Law of adoption in Athens and Rome , Thesis RMA Ancient Studies ,  
Final draft , 13 September, 2015 p. 55

-Asha Bajpai , Adoption Law and Justice to Child Isted . 1993 , : p.13.

- J.B. Moyle Trans: Justinian , Institutes , Oxford , 1911 Some  
emendations by Cd , p.9

- T.G.parkin, de mography and Roman Society , Johns hopkins , 1992 , ----  
p.91 – 132 .

- K .Hopkins , Death and Rene wal , cambridge university press (1983) ----  
p.69 ---106 .

اعتمدت على استقصاء المعلومات وجمعها من مصادرها الأصلية وتحليلها وتأصيلها  
في موضوعية وصولاً للنتائج العلمية حيث تم تناول هذا الموضوع من جانبين :  
**الجانب الأول** يتعلق بالشريعة الإسلامية الغراء منذ ظهور الإسلام وبعد نزول القرآن  
الكريم ووضع التبني في ظل الآيات القرآنية الكريمة التي دلت على التبني ومشروعيته  
في بداية الأمر في العديد من المواضع والمواقف , ثم تغير الوضع بعد نزول الآيات  
القرآنية الكريمة اللاحقة التي حرمت التبني ونهت عنه صراحة , كما تم تناول الأحاديث  
النبوية الشريفة التي تواترت بعد نزول القرآن الكريم مؤكدة على تحريم التبني , الأمر  
الذي استتبع ضرورة الوقوف على أحكام التبني بداية من العصور والأزمان التي كان  
يتم التبني فيها وتطبيقاته , وهو ما أخبرنا به القرآن الكريم , ثم تغير الوضع بعد ذلك  
بالنهي عن التبني والتأكيد على عدم مشروعيته ونبذ , بعد التأكد والتيقن من عدم  
ملاءمته وإضراره بالأفراد وعدم تناسبه مع الفطرة السليمة التي خلق الإنسان عليها ,  
وهذا ما يؤكد حرص الشريعة الإسلامية على تحقيق مصالح العباد , ودفع الرذيلة بكافة  
صورها وأشكالها , وهو ما تأكد من خلال وضع العديد من البدائل الشرعية التي تتفق  
والشرع الحكيم بما يحقق المقاصد والمنافع ويدرأ المفاسد والموبقات .

**الجانب الثاني** وتم تناول موضوع التبني فيه في القانون الروماني , الذي اتسمت  
دراسته بالمنهجية والمحورية عند عرض بعض الأفكار والجوانب الأساسية لموضوع  
التبني , والتي أوضحت الجوانب الجديدة والمميزة لهذا الموضوع لانتسامها بالعموم  
والشمول وعدم اقتصار هذه الدراسة على جانب معين دون الآخر , وقد ظهر ذلك من  
خلال عرض عوامل وأبعاد التبني ومجالاته التي لم تقتصر على الناحية الدينية فحسب  
, وإنما شملت النواحي والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضا , وبالتالي فقد

جاءت دراسة موضوع التبني من خلال الجانبين الإسلامى والرومانى موضحة وكاشفة للعديد من المعلومات الخاصة بالتبني , والتي لم يتم إبرازها من قبل أو التعرض لها وساعد فى توضيح ذلك , منهج البحث الذى تم اتباعه من خلال الدراسة التأصيلية والتحليلية لموضوع التبني .

## خطة البحث :

نظرا لأهمية موضوع البحث وحتى تقوم دراسته على أساس المنهج العلمى السليم , خاصة وأن تناوله لم يقتصر على القانون الرومانى فحسب , وإنما شمل دراسة موضوع البحث تأصيلاً وتحليلاً فى الشريعة الإسلامية , فقد تم تقسيمه إلى فصلين , تناول الفصل الأول أحكام التبني فى القانون الرومانى من خلال التعرض لماهية التبني فى القانون الرومانى من حيث بيان المقصود به وموانعه , ثم نتحدث عن أسباب وعوامل التبني فى القانون الرومانى والتي تميزت بتنوعها وتعددتها فقد كانت هناك دوافع اجتماعية ودينية وسياسية واقتصادية للتبني فى القانون الرومانى كما أن التبني كان يترتب عليه العديد من الآثار منها ما يتعلق بالأسرة والمجتمع ونظام الحكم والعديد من الأنظمة القانونية الأخرى , والتي يسعى هذا الفصل للكشف عنها .

أما فيما يتعلق بتناول التبني فى الشريعة الإسلامية , فقد تم تناول ماهية التبني من خلال تحديد مفهومه وحكمته ودوافعه وأشكاله , قديماً منذ أقدم العصور بداية من العصر الفرعونى مروراً بالعصر الإغريقى , مع بيان الوضع فى بلاد ما بين النهرين , ثم التعرض له عند العرب فى العصر الجاهلى قبل الإسلام , ثم بعد ظهور الإسلام من خلال التعرض له قبل نزول الآيات القرآنية بتحريمه وبعد نزول الآيات القرآنية بتحريمه , ولم يستقم بحث الموضوع دون التعرض لحكمة تحريم التبني والبدائل التى وضعتها الشريعة الإسلامية لتفادى ما يثار بشأن التبني وتلاشى عيوبه ومضاره وهو ما يؤكد سماحة الإسلام .

## الفصل الأول

### التبني في القانون الروماني

من الانفرادات التي تميز بها القانون الروماني بين شعوب البحر المتوسط السلطة الأبوية بعدّها دليلاً على ارتباط الشخص بالدولة الرومانية ، لذا أعتبر هادريان أن السلطة الأبوية عنصر مرتبط ولصيق بالصفة الرومانية.(1)

وتنشأ السلطة الأبوية في القانون الروماني من عدة مصادر هي الولادة الناتجة من الزواج الشرعي ، بعدّها أحد المصادر الطبيعية لنشأة السلطة الأبوية ومن التبني لأجنبي عن الأسرة وهو المصدر الاصطناعي لنشأة السلطة الأبوية سواء كان من تم تبنيه خاضعاً لسلطة غيره ، أو أن يتم تبني من هو مستقل بحقوقه ، أو أن يكون التبني ناقصاً ، وذلك في حالة عدم خروج الابن المتبني من سلطة أبيه الأصلي أو عائلته الأصلية ، حيث يقتصر أثر هذا النوع من التبني على حق الإرث ، كما أن من مصادر السلطة الأبوية بالإضافة للولادة من زواج شرعي ، والتبني ، منح البنوة الشرعية للأولاد الناتجين من معايشرة غير شرعية .(2)

ويقتصر حديثنا عن التبني كأحد مصادر السلطة الأبوية التي يخضع لها الأطفال الطبيعيون والأطفال بالتبني وسائر أفراد الأسرة بعدّها أقدم تنظيم بشري في سائر المجتمعات ، فهي الوحدة الاجتماعية التي يولد الأطفال في إطارها ، والتي تتولى الحماية والدعم العاطفي لأفرادها ، كما أن التبني وسيلة لنقل السلطة الأبوية

---

(1)Lina Girdvainyte:Roman Law, Roman Citizenship, Roman Identity?  
InTerrelationbetween The Three in The Late Rupyplc And Early Empire,  
Master Thesis Leiden Univerisity 2014 p.8 ets .

(2) انظر : د. صوفى حسن أبو طالب : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية , دار النهضة العربية , طبعة 1984م , ص 403 , د.على محمد بدوى : مبادئ القانون الرومانى فى الأشخاص والأموال والالتزامات , مطبعة سكر , طبعة 1931م , ص 59 , د.محمد عبدالمنعم بدر : القانون الرومانى , دار النشر الحديث , طبعة 1937م , ص 41 , أ. محمد محسن البرازى : محاضرات فى الحقوق الرومانية , مؤسسة هنداوى سى آى سى , طبعة 2016م , ص 106 ,

-L.o.de Boer : The agency af Legal Form : a contextualizing approach to The Law af adoption in Athens and Rome , Thesis RMA Ancient Studies , Final draft , 13 September, 2015 p. 55.

- J.Gilbert Hardgrove : Futility IF Resort to Roman Law For Interpretation Of Statutes On Adopiton Marquette Law Review Volume9 Issue4 June 1925 p. 240.

من الأسرة الأصلية إلى الأسرة المتبنية , نظراً لما للتبنى من أهمية بالغة ليس فقط فى محيط الأسرة رغم أهميتها ومكانتها إذ إنها تعد بمثابة مملكة صغيرة لها كيانها فى روما القديمة حيث وضع نظام التبنى لمنع انقضاء الأسرة واستمرار إقامة طقوسها الدينية وعبادتها كما كان للتبنى لدى الرومان أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع , لارتباطه الوثيق بأساسه , وهو ما يجعله موضع اهتمام لدى الكافة لأن موضوع التبنى أحد المسائل المهمة التى تتعلق بحياة البشر , وهذا ما يؤكد وبحق أن القانون الرومانى مصدر لا ينضب لنظام التبنى , ويكون من المفيد بحث موضوع التبنى لدى الرومان لأن النسب كما كان يثبت بالنكاح والسفاح لدى الرومان , فقد كان يثبت بالتبنى سواء بالحق من تم تبنيه معروف النسب أم مجهوله , وقد كان يترتب على التبنى أن يصير الابن المتبنى كالأبناء الطبيعيين , وكان يمكن نفي النسب الثابت بالتبنى .(1)

والحديث عن التبنى فى القانون الرومانى يقتضى بيان ماهيته من خلال تحديد مفهومه وبيان حكمته وموانعه , مع بيان أنواع التبنى لدى الرومان نظراً لتعدد أشكاله وصوره , ثم نستعرض أسباب ودوافع التبنى المختلفة , كما يترتب على التبنى فى القانون الرومانى العديد من الآثار الخاصة بطرفيه بالإضافة للغير , كما أن هناك آثاراً دينية للتبنى , وأثاراً اجتماعية واقتصادية أيضا .

---

(1) انظر : د. صوفى حسن أبو طالب : المرجع السابق , ص 403 , الإمام محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع , دار الفكر العربى , طبعة 1982م , ص 14 وما بعدها .

- John Francis Brosnan:The Law af Adoption Columpia Law Review Volume . 22 Mo.4 (Abr.1922) pp332 – 342 p.332.

-L.o.y de Boer : op , cit , . p.55

- Asha Bajpai , Adopation Law and Justice to Child Isted . 1993 , : p.13.
- J.B. Moyle Trans: Justinian , Insyitutes , Oxford , 1911 Some emendations by Cd , p.9
- T.G.parkin, de mography and Roman Society , Johns hopkins , 1992 , ---- p.91 – 132 .
- K .Hopkins , Death and Rene wal , cambridge university press (1983) ---- p.69 ---106 .

ودراسة موضوع التبني في القانون الروماني لم تكن قاصرة على عصر معين من العصور الرومانية ، وإنما تشمل هذه الدراسة كافة عصور القانون الروماني المختلفة ، وهذا له دوره الواضح في إبراز التطورات والتغيرات التي مر بها موضوع التبني ، وهو ما تقتضيه الدراسة التحليلية والتأصيلية لموضوع التبني في القانون الروماني .

من خلال ما تقدم فإن دراستنا لموضوع التبني في القانون الروماني يتعين أن تكون من خلال المباحث الثلاثة الآتية :

- المبحث الأول : أحكام التبني في القانون الروماني .
- المبحث الثاني : أسباب ودوافع التبني في القانون الروماني .
- المبحث الثالث : آثار التبني في القانون الروماني .

## المبحث الأول

### أحكام التبني فى القانون الرومانى

يتعين عند تناول التبني كمصدر من مصادر السلطة الأبوية لدى الرومان ، أن نتعرف على ماهية التبني من خلال بيان تعريفه كنظام قانونى يقصد به خلق أسرة لم يكن لها وجود أى خلقا اصطناعيا .(1)

وبيان تعريف التبني يقتضى الإلمام بحكمته والقواعد التى يتعين اتباعها عند إجرائه ، وذلك من خلال معرفة موانعه والوقوف على أنواع التبني لدى الرومان، والتى كان منها تبني الشخص المستقل بحقوقه، وهو غير خاضع لسلطة غيره ،وتبني الشخص التابع لغيره ، والتبني الناقص ، والتبني الكامل.(2)

والحديث عن التبني فى القانون الرومانى، يستلزم التعرض لنظام الميراث لما له من علاقة وثيقة بالأسرة ، نظراً لما كان يتمتع به رب الأسرة من سلطات واسعة وغير محدودة حيال أفراد أسرته، إذ كان رب الأسرة هو المالك لكل أموال أسرته ، وبالتالي كان يستطيع أن يحدث تغييرا جوهريا فى توزيع التركة والميراث، فقد كان هذا التغيير الذى يحدثه رب الأسرة يشمل كل أفراد أسرته، والأولاد الشرعيين من الزواج، أو من تم تبنيهم ، وهذا يؤكد العلاقة الوثيقة بين الميراث والتبني لاستطاعة الرجل فى القانون الرومانى القديم أن يكون له أبناء بالتبني وأبناء بالطبيعة .(3)

كما يتعين التعرض لنظام الوصاية فى القانون الرومانى لأن الوصاية من الموضوعات الواجب تناولها عند الحديث عن التبني ، ولتأثر التبني بنظام الوصية خاصة وأن هناك الأنظمة الرومانية المعروفة بالتبني الإيصائى ، ويتم تناول أحكام التبني فى القانون الرومانى من خلال المطالب الآتية :

**المطلب الأول : ماهية التبني فى القانون الرومانى .**

## المطلب الثاني : أنواع التبني في القانون الروماني .

---

(1) انظر : د.علي محمد بدوى : المرجع السابق،ص71 ، د. محمد عبد المنعم بدر : المرجع السابق ، ص42 ،

(2) انظر : د.علي محمد بدوى : المرجع السابق،ص72، د.محمد عبد المنعم بدر : المرجع السابق ، ص43.

(3) انظر : د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 60 , 61 .

- J.Gilbert Hardgrove: op.cit. p.240.

- L.o. y.de Boer : op , cit , p.32

**المطلب الثالث : التبني والميراث والوصية في القانون الروماني .**

**المطلب الرابع : التبني والوصاية في القانون الروماني .**

## المطلب الأول

### ماهية التبني فى القانون الرومانى

التبني ظاهرة قديمة عرفت منذ أقدم العصور الرومانية ، ولدى معظم الثقافات البشرية حيث كان الهدف من التبني هو إنشاء سلطة أبوية لشخص على شخص ، وإيجاد قرابة للشخصين كالقرابة الناجمة من الزواج الشرعى ، واقتضى التبني نقل الأطفال من الآباء البيولوجيين إلى الآباء الذين يريدون أن ينشئوا الأسر ، ولم يقتصر على الأطفال وصغار السن فحسب ، وإنما شمل البالغين ، كما لم يقتصر التبني فقط على إنشاء الأسر ، وإنما تم استخدامه بهدف تحقيق فوائد سياسية ، وتأمين انتقال السلطة والحكم ، كما كان الميراث والزواج فى المستقبل من دواعى التبني ، وأيضا تم التبني لرعاية الوالدين المسنين عند الشيخوخة وتخليد اسم الأسرة وإبقاء المذهب العائلى ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لدفنهم بالطريقة المناسبة .(1)

كما تعددت أحكام التبني لدى الرومان نظرا لما كان يشكله من أهمية ولتعدد أشكاله ، وبالرغم من تعدد أهداف التبني وتنوع مجالاته إلا أنه كان هناك العديد من الضوابط والقواعد التى كانت تعد بمثابة موانع عند التبني فى حالات معينة . حيث كان يترتب على تحقق هذه الموانع ، امتناع التبني وعدم إعماله

وبحث ماهية التبني فى القانون الرومانى تقتضى الامام بمفهوم التبني وبيان حكمته لدى الرومان ، مع بيان الحالات التى تعد من موانع التبني فى القانون الرومانى ، وتناول ذلك يكون من خلال الفرعين الآتيين :

**الفرع الأول : مفهوم التبني وحكمته لدى الرومان .**

**الفرع الثانى : موانع التبني فى القانون الرومانى .**



(1) انظر : أ. محمد محسن البرازى : المرجع السابق , ص 131 ,

- Bisha Eugena, Adoption in ancient times Karl-Franzens University of Graz , PhD candidate in law , The Faculty of Law, Section 17 , Science Law, 2015, P.172
- David s. powERs, the ABolition Of Adoption in Islam, Reconsidered , Droitetreligions, Annuaire,Volume4 , Annee2009-2010 , p . 98 .
- Child Adoption: trends and policies Department of population Division Economic and social AFFairs,united Nations New york,2009 , p . 25.
- L.o.y .de Boer : op , cit , p.33.

## الفرع الأول

### مفهوم التبني وحكمته لدى الرومان

التبني هو أخذ طفل وليد من أحد الأفراد وإعطائه لشخص آخر وكأنه طفله الذي يملكه. وممارسة ظاهرة التبني يرجع تاريخها إلى العصور الرومانية القديمة، رغم تغير سياسة ممارسة التبني مع مرور الوقت ، بما يؤكد عدم شيوعها في جميع الثقافات ، ويُعرف التبني لدى الرومان بأنه نظام قانوني يُقصد به خلق السلطة الأبوية خلقاً اصطناعياً قياساً على رابطة القرابة الطبيعية ، بحيث يترتب على التبني ذات الآثار التي تترتب على الولادة من الزواج بأن يخضع الابن المتبني للسلطة الأبوية للأب بالتبني ، كما كان يخضع لها من قبل للأب الطبيعي وهو ما كانت تقتضيه ضروريات وواجبات الحياة .(1)

وتتجلى حكمة التبني وأهميته لدى الرومان فيما يحققه من فوائد متعددة أهمها ، تمكين الشخص الذي لا يستطيع إنجاب الذكور من إيجاد خلف له ، حتى يستطيع من خلاله تخليد اسمه وذكره هو وعائلته هروباً من كارثة الانقراض اللعين الذي كان يخشى منه أشد خشية ، وضماناً لاستمرار عبادة الأسلاف المتمثلة في الآباء والأجداد ، إذ كان يُنظر إلى عبادة الأسلاف على أنها من الضرورات اللازمة للأموات ، وكان يتم ذلك من خلال الأعياد والاحتفالات التي تقوم الأسرة بإحيائها لهؤلاء الأسلاف في أوقاتها ، عن طريق تقديم القرابين والأضحيات وإقامة الشعائر والطقوس للأجداد والآباء من الأموات .(2)

---

(1) انظر : د.علي محمد بدوى :المرجع السابق ، ص71 ، د.محمد عبد المنعم بدر : المرجع السابق ، ص42.

- Numa Denis Fustel de Coulanges : The Ancient City , Astudy on the Religion , Laws and institutions of Greece and Rome , Boston : lee and shep and , new york : Charles Tpillingham , 1877 , p . 41 .

-Bisha Eugena: op , cit , p .172.

- L.O.y . de Boer : op , cit , p . 34 .

(2) انظر : د.على محمد بدوى : المرجع السابق،ص71 ، فوستيل دى كولانج : ترجمة عباس بيومى بك ، المدينة العتيقة دراسة لعبادة الإغريق والرومان وشرعهم وأنظمتهم ، طبعة 2007 م ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ص 69 ، د.محمد عبد المنعم بدر : المرجع السابق ، ص42.

- Numa Denis Fustel de Coulanges : op , cit , p .42.

ولم تقتصر حكمة التبني عند الرومان على تمكين الشخص العقيم من إيجاد خلف له بعد وفاته سواء من الذكور أو الإناث ، أو الاطمئنان إلى استمرار عبادة الأسلاف وتخليد ذكرى الأسرة فحسب ، وإنما كان التبني يواجه حالة وفاة الوالدين بسبب المجاعة والمرض وطول العمر والحروب إلى احتمال ترك الأطفال فجأة دون عائل وكان يستهدف تمكين رب الأسرة من إدخال العديد من الأفراد داخل نطاق أسرته ، دون أن يتقيد في ذلك بروابط القرابة المدنية ، كتبني الأولاد غير الشرعيين الذين كانوا يولدون من غير زواج ، والأفراد الذين كان يقوم رب الأسرة بتحريرهم من السلطة الأبوية ، والأولاد الذين لا يرتبطون بصلة قرابة لرب الأسرة من جهة الأب أو الجد ، أى عن طريق الإناث ، كما كان يتم تبنيهم حتى يستطيع رب الأسرة ، إدخالهم في محيط الأسرة ضمن باقى الأقرباء المعترف بهم وقد كان أرباب الأسر يفضلون تبني الأطفال الذكور عندما يرغبون فى التبني .(1)

وقد تضمنت العديد من عقود التبني النص على احتمال ولادة أطفال أو أبناء طبيعيين ، حيث كان قبول الأشخاص الغرباء من خارج الأسرة يتم غالبا عند نقص الأبناء الطبيعيين ، ولكن لم يمنع ذلك قيام الأشخاص بالتبني فى نفس الوقت الذى كان لديهم فيه أبناء بالطبيعة وأبناء بالتبني ، وقد استمر ذلك فى القانون الرومانى القديم ولكن لم يكن مسموحا به فى القانون فى عصر شيشرون ويؤكد ذلك هجومه على تبني كلوديوس لأن من تبناه كان لديه ابن طبيعى من قبل ويعد ذلك ضد الشريعة الدينية .

(2)

(1) , (2) انظر : د. على محمد بدوى : المرجع السابق ، ص 71 ، فوستيل دى كولانج :  
المرجع السابق ، ص 70 ، د. محمد عبد المنعم بدر : المرجع السابق ، ص 43 .

- L.O.y . de Boer : op , cit , p 84 .

- Bisha Emgena : OP. cit P..172.

- Numa Denis Fustel de Coulanges : op , cit , p .42.

## الفرع الثانى

### موانع التبني فى القانون الرومانى

كانت هناك العديد من الضوابط التى يتم اتباعها عند إجراء التبني فى القانون الرومانى ، وبالتالي لم يتم التبني إلا بعد إستيفاء إجراءات معينة وشروط خاصة سواء تعلقت بالمتبني أو المتبني ، وكان يترتب على عدم استيفاء هذه الإجراءات والشروط امتناع التبني وكانت هناك عدة موانع فى حالة تحققها يمتنع على الأشخاص إجراء التبني ، من هذه الموانع:

**أولاً : الموانع الخاصة بالجنسية الرومانية لإجراء التبني فى القانون الرومانى ،  
والتي كانت تقتضى توافر الصفة الرومانية لإعمال قواعد التبني :**

كان التبني أحد مصادر السلطة الأبوية التى تعد من الانفرادات التى تميز بها القانون الرومانى بين شعوب البحر المتوسط ، فقد لوحظت الرابطة القوية بين الجنسية الرومانية والسلطة الأبوية ، وذلك لأن انتماء الفرد وخضوعه للسلطة الأبوية كان بمثابة الدليل الثابت على كونه من رعاية الدولة الرومانية سواء أكان ابناً طبيعياً أم بالتبني حيث يخضع للسلطة الأبوية فى جميع الأحوال ، وبالتالي أكدت السلطة الأبوية الصفة الرومانية ومن خلالها أصبح من السهل التمييز بين الرومانى وغير الرومانى لذا من كان يفقد حق البقاء فى المدينة لكونه مرحلاً من جزيرة ، بسبب نفيه لارتكاب جريمة يترتب على ذلك سقوطه من عداد الوطنيين الرومانيين لأنه يعد فاقداً للجنسية وبالتالي ليس له الحق فى التبني وإن سبق له التبني من قبل فتنقطع علاقته بأولاده بالتبني كما لو أنه كان قد مات .(1)

وقد ترتب على اعتبار التبني أحد مصادر السلطة الأبوية وارتباط هذه الأخيرة بالصفة الرومانية ، عدم إمكان إجراء التبني بين الروماني وغير الروماني ، وبالتالي يتعين لكي يقوم الشخص بالتبني أن يكون متمتعاً بالجنسية الرومانية ، لذا فلم يكن هناك فرصة للأجانب للقيام بالتبني ، إلا بعد إكسابهم الجنسية الرومانية ، لأنه بحصولهم على الجنسية الرومانية يثبت لهم الحق في العلاقات الشخصية .(2)

(1) انظر : م . عبدالعزيز فهمي : مدونة جوستينيان في الفقه الروماني ، الطبعة الثانية ، المركز القومي للترجمة ، طبعة 2009 م ، ص 28 ، د. على محمد بدوي : المرجع السابق، ص 59 ، د. محمد عبد المنعم بدر : المرجع السابق ، ص 41 .

- Lina Girdvainyte : op .cit ,p.3

- L.O.y . de Boer : op , cit , p 34 .

(2)Lina Girdvainyte,op.cit.,p.11.

كما أنه ولما كان التبني أحد مصادر السلطة الأبوية ، فقد ترتب على ذلك عدم إتاحة الفرصة للنساء بأن تقوم بالتبني لأنهن غير أهل لممارسة السلطة الأبوية كما أنه لا ولاية لهن حتى على أولادهن الطبيعيين ، وبالتالي لم يستطعن التبني دون إجراء ترتيبات خاصة وشروط معينة ، ولم يستثن إلا النساء اللاتي فقدن أطفالهن في ظروف مأساوية ، وقد ظل سارياً حتى القرن التاسع عشر ، بعد إيجاد نوع من شرط الصديق *Condicionominis* والذي طُبق بجانب التبني الصحيح ، والتبني الإيصائي دون أن تؤكده أدلة قوية.(1)

#### ثانياً : الموانع الخاصة بالسن عند إجراء التبني في القانون الروماني :

يتعين لإجراء التبني في القانون الروماني أن يكون سن المتبني أكبر من سن المتبني أياً كان نوع التبني ، لأن التبني محاكاة للطبيعة ، وبالتالي فإن من الأمور الطبيعية وفقاً للمجرى العادي لها ، أن يكون الأب المتبني أكبر سناً من الابن وأن يكون في سن يسمح له أن ينجب أطفالاً طبيعيين أي أن تكون لديه القدرة على إنجاب الذرية ، ولا يقبل العكس ، لذا فمن يرد أن يتبنى أحداً أو يستلحقه يجب أن يكون أكبر منه سناً بقدر معين ، وهي مدة البلوغ التام التي تقدر بثماني عشرة سنة.(2)

#### ثالثاً : الموانع الخاصة بسلامة العقل والجسم وعدم ارتكاب الجرائم عند إجراء

#### التبني في القانون الروماني :

كان من موانع التبني في القانون الروماني إدانة الشخص بسبب ارتكاب بعض الجرائم السياسية ، بما يؤكد سوء سمعته وفقده الاعتبار ولكن إذا تم العفو عنه بواسطة

الإمبراطور استرد بذلك حقوقه ومنها الحق فى التبني ، وأيضاً متعاطو المخدرات والمجانين وفاقدو الأهلية والقدرة على الإدراك والتمييز وكبار السن

- 
- (1) انظر : م . عبدالعزيز فهمى : المرجع السابق ، 4/11/1 ، ص 26 ، 10/11/1 ، ص 27 .  
- Hugh lindsay : Adoption in The Roman World ,Press Cambridge university England First published 2009 – 12 – 14 ,p.85.  
-Hugh Lindsay,Adoption and Succession in Roman la, New CLR Vol3No1 , 1998,p.68.  
- J.B. Moyle Trans : op ,cit , p.9.  
(2) انظر : م . عبدالعزيز فهمى : المرجع السابق ، 4/11/1 ، ص 26 ، 10/11/1 ، ص 26 ، 27 .  
-Hugh Lindsay: op ,cit , p.62.

وأصحاب الأمراض كما حرم من التبني الأشخاص الذين تم خصيهم ، إذ كان هؤلاء من الأشخاص الممنوعين من إجراء التبني حرصاً عليهم وعلى من يريدون تبنيه.(1)

#### **رابعا : الموانع الخاصة بالنواحى الصحية لمن كان يتم تبنيه :**

وفيما يتعلق بمن كان يتم تبنيه فقد كان يتعين خلوه من العاهة أو العجز أو الأمراض أو العمى لأنه فى هذه الحالات يعد غير ملائم للتبني ، كما لا يجوز تبني الطفل غير المشروع لأن الأزواج الشرعيين هم الذين كان يجوز لهم تقديم أطفالهم للتبني ، كما كان يجوز للأب وحده إعطاء ابنه للتبني دون رضاء الزوجة .(2)

---

(1) , (2) انظر : د.السيد العربي حسن : الوجيز فى تاريخ القانون المصرى ، طبعة 2019م ،  
الإسراء للطباعة ، ص 89 .

-Hugh Lindsay:op.cit.,p.60—62 .

- J.B. Moyle Trans : op ,cit , p 9 ,10 .

## المطلب الثانى

### أنواع التبني فى القانون الرومانى

تعددت أنواع التبني فى القانون الرومانى ، وقد ترتب على ذلك تنوع الإجراءات والشروط اللازمة لإجراء كل نوع من هذه الأنواع بالإضافة لاختلاف الآثار المترتبة على التبني ، وأيا كان نوع التبني وأثره فلن يقطع رابطة قرابة الدم الطبيعية ولن تنحل هذه الرابطة رغم التبني ، ومن أنواع التبني فى القانون الرومانى ، تبني الشخص المستقل بحقوقه ، حيث يشمل هذا النوع الأفراد المستقلين وغير التابعين لسلطة الغير لكى يصبح شخصاً تابعاً للغير *Filius Familias* ، ويطلق على هذا النوع من التبني بالاستلحاق (*Adrogation (adrogatio)* ، حيث يكون هذا النوع من التبني فى الغالب للذكور بالغى سن الرشد وكاملى الأهلية لأن هذا التبني يتطلب موافقة الشخص على خضوعه لسلطة المتبنى الذى يكون له كل السلطات والحقوق عليه ، كما لو كان ابناً له .(1)

أما النوع الثانى فهو تبني الشخص غير المستقل وهو التابع لسلطة غيره *Adoption (adoptio)* ، وهذا النوع من التبني يشمل الذكور والإناث بخلاف النوع الأول الذى يقتصر على الذكور وحدهم ، وتبني غير المستقل وهو الخاضع للغير والذى لا يزال محلاً للسلطة الأبوية حيث تختلف آثاره وقواعده عن النوع الأول من أنواع التبني وهو تبني المستقل ، أما النوع الثالث للتبني فهو نوع جديد يطلق عليه التبني الناقص ، حيث أوجده الإمبراطور جستنيان ويختلف عن النوعين السابقين ،

لأن الشخص المتبنى لا تنفصم رابطة الأسرة ، حيث لا يخرج الابن المتبنى من سلطة أبيه الأصلي ، ويظل مكتسبا كافة حقوقه بهذه الأسرة .(2)

---

(1) , (2) انظر : أ. محمد محسن البرازى : المرجع السابق , ص 132 .

– Hugh Lindsay , Adoption and Succession in Roman Law , New CLR VOI 3 NO 1 , 1998 , p 62 .

- John Francis Brosnan : op , cit , p 332 .

- J.Sherman : Roman Law,in Modern World , 1917, P. 83 .

- J.Gilbert Hardgrove : op.cit.,P. 247.

- Bisha Emgena : OP. cit P..172.

- L.O.y . de Boer : op , cit , p 56 .

أما علاقته بالأسرة المتبنية و برب أسرتها فيقتصر أثر هذا النوع من التبني على اكتسابه حق الإرث من هذه الأسرة ، أما النوع الرابع فهو التبني الكامل الذى يتم بمقتضاه تبني الطفل بواسطة سلفه الطبيعي ، سواء أكان الجد لأم أم الجد لأب . و نتناول أنواع التبني فى القانون الرومانى من خلال الفروع الأربعة الآتية :-

**الفرع الأول : تبني المستقل بحقوقه فى القانون الرومانى .**

**الفرع الثانى : تبني التابع لغيره فى القانون الرومانى .**

**الفرع الثالث : التبني الناقص فى القانون الرومانى .**

**الفرع الرابع : التبني الكامل فى القانون الرومانى .**

## الفرع الأول

### تبني المستقل بحقوقه في القانون الروماني

بموجب هذا النوع من التبني يقوم رب الأسرة بتبني شخص مستقل بشئون نفسه Sui Juris أو رب أسرة أخرى بعدّه ابناً له رغم احتفاظه بحريته وجنسيته الرومانية لذا كان يطلق عليه الموت المدني في درجته الدنيا ، وكان يقتصر هذا التبني على الذكور دون الإناث ، لأن الذكور وحدهم كان لهم الحق في أن يكونوا أرباب أسر ، أما النساء فلا ولاية لهن على أطفالهن الطبيعيين حيث ظل هذا المبدأ ثابتاً ومستقراً في القوانين الرومانية القديمة حتى العهد الإمبراطوري الروماني .(1)

وكان يستلزم هذا النوع من التبني بعدّه وسيلة قانونية أن ينتقل بموجبها الشخص من سلطته الأبوية كأب للأسرة أو عضو بها وجزء منها ، لسلطة رب أسرة أخرى بالإضافة لذلك أن يكون الشخص الذي يتم تبنيه مستقلاً أي بالغاً ، وكامل الأهلية Suigeneris بالإضافة للرضاء التام ، لما يترتب عليه هذا النوع من حرمان الاستقلال العائلي ، بالإضافة لخضوعه لسلطة المتبني الذي يحق له بقاؤه أو موته كما لو كان ابناً له .(2)

وقد كان تبني الشخص المستقل بحقوقه يتسم بالخطورة البالغة لما يؤديه من فناء



(1) انظر : د. السيد العربي حسن : نظم جايوس فى القانون الرومانى ، دار النهضة العربية ، طبعة 1998م ، ص44 ، د. صوفى حسن أبو طالب : المرجع السابق ، ص 410 ، 411 ، د. محمد عبدالمنعم بدر : المرجع السابق ، ص43 ، أ . محمد محسن البرازى : المرجع السابق ، ص 134 .

-Hugh Lindsay,Adoption and Succession in Roman la, New CLR Vol3No1 , 1998,p.62.

- Numa Denis Fustel de Coulanges : op , cit , p .42.

- John Francis Brosnan: op.cit.,p.332

-J.Sherman: op . cit , p.83.

(2) انظر : فوستيل دى كولانج : المرجع السابق ، ص 71 .

- John Francis Brosnan: op.cit.,p.332

- J.Sherman:Roman Law,in Modern World,1917, P.83

-Hugh Lindsay: op , cit , p.62.

وانقضاء عائلة برمتها لتنازلها عن شخصيتها المستقلة واندماجها فى أسرة أخرى ، كما يتم تغيير الديانة والعبادة وذلك بتحولها من ديانة الأسرة التى تم تبنيها إلى الأسرة التى قامت بالتبنى ، وقد اقتصر هذا التبني فى بداية الأمر على الأشراف ، ثم تطور بعد ذلك وشمل العامة . (1)

ونظراً لمساس تبني المستقل بحقوقه بنظام المدنية التى كانت تتكون من مجموعة الأسر، وما يؤديه هذا التبني من فناء وانتهاء أسرة لاندماجها فى أخرى ، لذا كان يتعين لإجرائه موافقة اللجنة العملية المشرفة على المدينة *The Comitiacuriata* والتى كان يطلق عليها لجنة الحكماء ، وهى التى تشبه مجلس الشعب ثم تطور الأمر بعد ذلك فى العصور المتأخرة فى عهد الإمبراطورية السفلى ، خاصة بعد ضعف سلطة اللجنة المشرفة على المدينة ومجالس الشعب وبعد اضمحلال وضعف الأفكار الدينية القديمة ، حيث إختص بالموافقة على تبني المستقل بحقوقه الإمبراطور أو الحاكم الذى حلت شخصيته محل السلطة التشريعية بموجب أمر أو إذن صادر منه (2) imperialrescript

ونظراً لتأثر الديانة عند تبني المستقل بحقوقه ، لأنه يترتب على هذا التبني انقضاء ديانته وعبادته العائلية المستقلة ، واندماجها فى ديانة وعبادة الأسرة التى تبنته ، لذا كان يتعين تدخل الكهنة بعدّهم المشرفين والقائمين على أمر الديانات ، وبالتالي فقد كان يتعين لإجراء التبني قيام رجال الدين والكهنة بعمل حفلة دينية شعبية تتضمن

إجراء تحقيق يتولاه الكهنة لأن الديانة كانت فرع من الإدارة الرومانية وبالتالي من مهامها تنظيم النواحي الدينية والعلاقة بين المواطنين والآلهة ، لذا كان يقوم بالإشراف على النواحي الدينية مجلس من الكهنة برئاسة الكاهن الأعظم بالإضافة إلى فئة عرفت باسم العرافين المنوط بهم مهمة استطلاع مشيئة الآلهة قبل القيام

(1) انظر: د. على محمد بدوى : المرجع السابق ، ص 72 ، فوستيل دى كولانج : المرجع السابق ، ص 71 ، د. محمد عبد المنعم بدر: المرجع السابق ، ص 43 ، أ . محمد محسن البرازى : المرجع السابق ، ص 132 .

(2) انظر : أ . محمد محسن البرازى : المرجع السابق ، ص 133 .

- John Francis Brosnan: op.cit , p . 332.

- David s. powers : OP. cit P..100 .

- Bisha Emgena : OP. cit P.172.

-Hugh Lindsay : op , cit , p 62 .

بالأعمال الرسمية ، بحيث يتم إقرار التبني من خلالها ويتضمن انفصال المتبنى عن ديانته الأصلية ، ودخوله فى ديانة الأسرة الجديدة التى تبنته ، ثم يوافق عليه الشعب ممثلاً فى مجلسه ، ثم أصبح الأباطرة هم أصحاب السلطة فى إقرار التبني بداية من عهد الإمبراطور دقلديانوس بصدور أوامر وقرارات منهم بذلك ، باعتبار أن الإمبراطور هو رئيس الشعب وصاحب السلطة التشريعية والرئيس الدينى للدولة ، وقد استمر ذلك حتى عهد الإمبراطور جوستينيان .(1)

وقد استلزم تبني المستقل بحقوقه توافر عدة شروط منها إبرام إتفاق بين المتبنى والمتبنى ، وأن يكون المتبنى أهلاً لاكتساب السلطة الأبوية لمن يتبناه ، وبالتالي لم تصلح المرأة لإجراء هذا النوع من التبني لعدم صلاحيتها أن تتولى السلطة الأبوية لعدم تمتعها بالشخصية القانونية بل كان يتم تبنيها عند زواجها الذى كان يتخذ صورتين فى أواخر الجمهورية ، الصورة الأولى عند انتقالها بعد زواجها إلى يد زوجها ، فقد كانت تترك أسرتها بالميلاد وتلحق بأسرة زوجها الجديد ، كما لو كان هذا الزوج قد أبرم تبنيًا، وبذلك كانت تخضع لسيطرة زوجها أو رب الأسرة ، إذا كان الزوج ابناً لرجل كامل الأهلية ، وهذا الابن لم يتحرر ويخرج من السلطة الأبوية بعد وذلك إذا كانت مستقلة قانوناً قبل زواجها فإنها تفقد هذا الاستقلال نتيجة لدخولها فى الزواج من الرجل، والصورة الثانية ، عند زواج المرأة وعدم خروجها من أسرتها الأصلية إلى أسرتها الجديدة وهى أسرة زوجها ، فقد كانت تظل خاضعة لسيطرة وسلطة رب الأسرة إذا كان على قيد الحياة ، وإذا كان رب الأسرة لم يعد

---

(1) انظر : د.السيد العربي حسن : المرجع السابق ، ص43 ، فوستيل دي كولانج : المرجع السابق ، ص 71 ، د.محمد عبدالمنعم بدر : المرجع السابق ، ص 44 ، د.على محمد بدوى : المرجع السابق ، ص72.

- David s. powERs : OP. cit P..104 .
- Bisha Emgena : OP. cit P.172.
- Hugh Lindsay,op.cit.,p.62.
- Numa Denis Fustel de Coulanges : op , cit , p .42.

على قيد ، الحياة فقد كانت تعدُّ مستقلة من الناحية القانونية .(1)

وأيضاً يتعين أن يكون المتبنى وطنياً حيث لا يستطيع الأجنبي التبنى طبقاً للقانون الرومانى ، وإنما يصح له التبنى استناداً لقانونه الوطنى ، ولكن تغير الوضع فى العصور اللاحقة وأصبح للأجنبي الحق فى هذا التبنى بهدف إيجاد صلة القرابة شريطة موافقة وإستئذان الإمبراطور .(2)

وبعد أن أصبح التبنى بأمر وإذن الإمبراطور وأبيح للأجنبي ، فلم يعد مقصوراً على الذكور كما كان عليه الوضع من قبل ، فبعد عام 291م ، تم السماح للنساء بالتبنى وذلك بمناسبة إلغاء الشرط الخاص بحظر حق حضور المجالس الشعبية فى روما على الوطنيين الذكور البالغين ، وبالتالي أصبح اتخاذ هذا التبنى وسيلة لتهدئة الأمهات اللاتى فقدن أطفالهن فى ظل الظروف الخاصة .(3)

كما كان يشترط فى تبنى المستقل بحقوقه أن يزيد سن الشخص المتبنى عن تبناه بثمانى عشرة سنة ، وهذا الفارق فى السن قد وضعه وقرره جوستينيان فيجب أن يكون الرجل أكبر من ابنه الذى يرغب فى تبنيه وذلك بالبلوغ أو سن 18 سنة ، لأن هذا السن هى التى يُعدُّ الشخص فيها قادراً على التناسل ، وأنه يتعين أن يكون الشخص المتبنى أكبر من الشخص الذى يتبناه بعده والدأ له لأن التبنى محاكاة

---

(1) انظر : صوفى حسن أبو طالب : المرجع السابق ، ص 405 .

- Hugh Lindsay : op.cit.,p.58.

-S.Treggiari Roman Marriage I uste Coniuges From the time af Cicero to the time af Ul pain , ox Ford , 1991.p.20-29

- Hugh Lindsay : Adoption in The Roman World , Hugh Lindsay Cambridge , England 2009 – 12 – 14 ,p.96.

(2) انظر : د.السيد العربي حسن : المرجع السابق ، ص44 ، د.على محمد بدوى : المرجع السابق ، ص 72 ، د.محمد عبدالمنعم بدر : المرجع السابق ، ص 44.

(3) انظر : د.على محمد بدوى : المرجع السابق ، ص73.

- John Francis Brosnan: op.cit.,P.332 .

- Hugh Lindsay : op.cit.,p.68.

- J.B. Moyle Trans : op ,cit , p 9 ,10 .

للطبيعة وبالتالي أن يكون الأب أكبر سنا من الابن أما إذا حدث العكس بأن كان الابن أكبر سنا من أبيه خالف ذلك الطبيعة .(1)

ويترتب على تبني المستقل بحقوقه بالإضافة لفناء العائلة برمتها، وزوال ديانتها واندماجها فى العائلة التى قامت بتبنيها وفى عبادتها وديانتها ، فقد يصير المتبنى خاضعا للسلطة الأبوية المطلقة لمن تبناه ويحمل اسمه ، ويصبح من أقربائها وعضواً فيها ، ولا يقتصر ذلك على المتبنى وحده، وإنما يشمل ذلك أفراد عائلته التابعين له والخاضعين لسلطته وهم زوجته وأولاده لأن هذا النوع من التبني يؤدي إلى قطع مدى القرابة العصبية وما ينجم عنها من حقوق بين من تم تبنيه وأسرته القديمة ، كما تؤول أموال المتبنى إلى أموال من تبناه ، ولكن تنتقل ديون من تم تبنيه إلى العائلة التى تبنته ، لأنه بموجب هذا النوع من التبني ، تنقضى العائلة التى تم تبنيها ويسقط بذلك ما عليها من ديون ، فلا تتحمله العائلة التى تبنتها حيث كان تبني المستقل بحقوقه فى القانون الرومانى يخلق رابطة قرابة دون رابطة الدم فى القانون الرومانى القديم قبل عهد جوستنيان .(2)

---

(1) انظر : د.على محمد بدوى : المرجع السابق، ص 74 ، د.محمد عبدالمنعم بدر : المرجع السابق ، ص 45 .

- J.B. Moyle Trans : op ,cit , p 9 ets .
- John Francis Brosnan:op.cit.,p.333.
- Hugh Lindsay,op.cit.,p. 62.
- E.Poste , Elements af Roman Law by Gaius ox Ford,1890,p.85 – 86.
- A.Watson,the Law af Persons in the Later Roman Republic,ox Ford,1971,p.82.

(2) انظر : د.على محمد بدوى :المرجع السابق، ص 74 , د.محمد عبدالمنعم بدر : المرجع السابق ، ص 45 , 46 .

- Hugh Lindsay,op.cit.,p. 62.
- J.Gilbert Hardgrove : op.cit.,P. 247.

## الفرع الثانى

### تبني التابع لغيره فى القانون الرومانى

هو تصرف قانونى يترتب عليه انتقال الشخص التابع لغيره *alieni Juris* وهم من تحت أحد أصولهم ومنه من هم تحت سلطة سيد مالك بموجب هذا التبني سواء كان ذكرا أم أنثى إلى من قام بتبنيه ، ويختلف هذا النوع من التبني عن تبني المستقل بحقوقه ، لأنه لا يترتب عليه إلغاء العائلة وديانتها كما هو الوضع بالنسبة لتبني المستقل بحقوقه ، وإنما تظل العائلة التى كان ينتمى إليها الابن المتبنى كما هى ، وينتقل هذا الابن بالتبني للأسرة التى تبنته ويفقد والديه القدامى – أى بالميلاد – ويدخل فى الأسرة بالتبني إلى الأبد ، ويعيش خارج الأسرة التى ولد فيها ويحصل على ميراث من والده بالتبني دون أن تنتقل حقوق من تم تبنيه إلى أبيه بالتبني .(1)

ولأهمية السلطة الأبوية لدى الرومان بعدّها من أهم النظم القانونية ، لذا فقد تم وضع ضوابط لتبني الشخص التابع لغيره بإعتباره مصدر للسلطة الأبوية حفاظا على هذه السلطة ، ومن هذه الضوابط بعدّه مصدرأ قيام الأب الطبيعى عند تحرير ابنه من سلطته الأبوية وتخلصه منها تمهيدا لتبنيه بمعرفة رب أسرة آخر ، أن يقوم الأب الطبيعى ببيع ابنه ثلاث مرات وكان كل بيع يسمى تحريراً إن كان الولد ذكرا أما إن كان حفيدا أو بنتا فيكفى بيعه مرة واحدة ، حيث يتم البيع لمشتري صوري ويقوم المشتري

الصورى بعته فى المرتهن الأولى والثانية، وذلك ليعود إلى أبيه الطبيعى ليقوم ببيعه للمرة الثالثة التى يتحرر بمقتضاها من السلطة الأبوية لأبيه الطبيعى ليخضع لسلطة من تبناه ويعدُّ ابناً له ويصير عضواً فى قبيلة المتبنى.(2)

---

(1) انظر : م . عبدالعزيز فهمى : 1/11/1 ، 2 ، المرجع السابق ، ص 25 ، أ . محمد محسن البرازى : المرجع السابق ، ص 136 ، د. محمد عبدالمنعم بدر : المرجع السابق ، ص 46 ،  
-John Francis Brosnan: oP . cit , p .333.

- Hugh Lindsay,op . cit , p. 63

(2) انظر : د. على محمد بدوى :المرجع السابق،ص73،د.محمد عبد المنعم بدر : المرجع السابق ، ص 47، أ . محمد محسن البرازى : المرجع السابق ، ص 136 .

- Hugh Lindsay,op.cit.,p. 63

- L.O.y . de Boer : op , cit , p 82 .

وقد استمر بيع المتبنى ثلاث مرات كوسيلة لتبنيه حتى عهد الإمبراطور الرومانى جوستينيان الذى ألغى نظام البيع وقرر انعقاد التبنى استناداً للإقرار الصادر من الوالدين الطبيعى والاصطناعى بناء على الإتفاق المبرم بينهما ، على أن يتم ذلك الإقرار أمام القاضى الذى يقوم بتدوينه فى وثيقة شريطة أن يوافق الابن المراد تبنيه وعدم معارضته لإجراء التبنى ، ولم يشترط أن يكون الاتفاق على التبنى كتابة وإنما يكفى أن يكون شفوى ويتم تغيير اسم المتبنى تأكيداً لدخوله فى الأسرة المتبنية كما أن الإمبراطور جوستينيان قد تأثر بمنشورات وتعليمات البريتور فى هذا الشأن إذ قرر للشخص الذى يتم تبنيه حق وراثة أفراد أسرته القديمة بعدهم أقرباء رحم فقط وذلك فى حالة تحرره من قبل من تبناه .(1)

وقد ترتب على استقرار الرومان على إجراء تبنى التابع لغيره بناء على إقرار القاضى الذى يعتمد فى ذلك على اتفاق الطرفين الأب الطبيعى والأب الاصطناعى وعدم اعتراض الابن المتبنى إلى الاستغناء عن إتباع طريق إقامة الدعوى الصورية التى كان يلجأ لرفعها الأب الاصطناعى على الأب الطبيعى ليقر له هذا الأخير بأبوته لابنه بالتبنى ، ويرجع ذلك كله لمكانة السلطة الأبوية وحمائتها حتى لا يتاح أمر التنازل عنها أو المساس بها .(2)

ويترتب على تبني التابع لغيره انقطاع صلته بعائلته الأصلية بفقد صلته بأسرته الطبيعية البيولوجية وقطع السلطة الأبوية عنه ، مع بقاء القرابة الطبيعية لأنه في حالة وجود أولاد للابن المتبنى فإنهم يظلون خاضعين وتابعين للعائلة الأصلية ، ولا يخضع للأسرة المتبنية سوى الابن المتبنى وكأنه مولود بها من زواج شرعى ، حيث يعتنق ديانتها ويكتسب كل ما يترتب على القرابة المدنية بهذه الأسرة الجديدة من حقوق ، ومنها الميراث لحرمانه من الإرث من أسرته الطبيعية بناء على هذا التبني وقد أجاز تبني التابع لغيره فى القانون الرومانى للقاصرين والنساء منذ نشأة هذا

---

(1) انظر : د. على محمد بدوى : المرجع السابق، ص73، د. محمد عبد المنعم بدر : المرجع السابق ، ص 47 ، أ . محمد محسن البرازى : المرجع السابق , ص 138 .

- Hugh Lindsay, op.cit., p.63.

(2) انظر : د. محمد عبد المنعم بدر : المرجع السابق ، ص47.

-John Francis Brosnan: op.cit., p.334.

النوع من التبني بخلاف تبني المستقل بحقوقه .(1)

---

(1) انظر : د. محمد عبد المنعم بدر : المرجع السابق ، ص 48 ، 49 ، أ . محمد محسن البرازى : المرجع السابق ، ص 137 .

- L.O.y . de Boer : op , cit , p 36 .

### الفرع الثالث

#### التبنى الناقص فى القانون الرومانى

عرف الرومان التبنى الناقص متأخرا منذ عهد الإمبراطور جوستينيان من خلال كتب الفقه فى الجمهورية المتأخرة وفى الإمبراطورية العليا ، الذى أجرى العديد من التعديلات فى نظام التبنى ، وقد كان من أهم هذه التعديلات ظهور نظام التبنى الناقص ويطلق عليه بالتبنى البسيط ومفاده إعطاء الطفل لشخص غريب بالدم عليه ، ويترتب عليه عدم خروج الابن المتبنى من سلطة أبيه الطبيعى ، ولا من عائلته الأصلية ، رغم إجراء هذا التبنى ، أى لا يخضع للسلطة الأبوية للأسرة المتبنية ، ولا يصبح مرتبطاً بروابط القرابة الاصطناعية سواء بالنسبة للاب المتبنى أم لأقاربه بالدم ، ولا يصبح قريبا لهم ، ويحتفظ هذا الابن المتبنى بكافة حقوقه فى عائلته الأصلية ، وبالرغم من احتفاظ الابن المتبنى بحق الميراث فى عائلته الأصلية ضمن كافة الحقوق ، إلا أنه لا يسقط حق الابن المتبنى فى الإرث من متبنيه ، أى مشاركته فى ميراث والده بالتبنى فى حالة الوصية له ، وذلك للحرص على حقوق الابن المتبنى ، إذا قام من تبناه بتحريره بعد وفاة أبيه الأصلية ، ويترتب على ذلك حرمان الابن المتبنى من الميراث



فى العائلتين الأصلية والاصطناعية , وحرصا على الأبناء المتبنين فقد تقرر هذا النوع من التبني حفاظا على حقوق الابن المتبنى.(1)

ويترتب على التبني الناقص أو البسيط الذى إستحدثه جوستينيان احتفاظ الابن المتبنى بمركزه القانونى ، وذلك بحصوله على اسم من تبناه أى العائلة التى تبنته ،بالإضافة لاحتفاظه باسمه الخاص فى أسرته القديمة ، وكذلك اكتسابه الحق فى الميراث من أسرته التى تبنته فى حالة قيام رب الأسرة المتبني بترك وصية وكأنه ولد من زواج شرعى بهذه الأسرة ، مع حفظ حقه فى الميراث من أسرته القديمة ، وخاصة فى حالة تحرر الابن المتبنى وحل رابطة التبني .(2)

---

(1) انظر : د. على محمد بدوى : المرجع السابق ، ص76 ، د.محمد عبد المنعم بدر : المرجع السابق ، ص49 .

- J.Gilbert Hardgrove,op.cit.,P. 246.

- Hugh Lindsay: op.cit , p 63.

(2)- john Francis Brosnan: op. cit , p 334.

-J.Gilbert Hardgrove,op.cit.,P. 246.

ونظراً لأن الطفل المتبنى فى ظل نظام التبني الناقص لا تربطه رابطة دم بمن تبناه ، لذا فالأب بالتبني ليس ملتزماً بأن يجعل منه وإرثاً ، بالرغم من قيامه بتبنيه إلا عند ترك وصية ، لذلك وحرصاً على هذا الطفل فقد تضمنت النظم القانونية الرومانية النص على استثناء هذه الحالة بأن جعلت هذا الطفل الذى لا تربطه رابطة دم بمن تبناه أن يكون له الحق فى الميراث من أسرته الأصلية ، بخلاف التبني الكامل حيث يتم تبني الطفل بواسطة السلف الطبيعيين ، ويوجد بذلك رابطة دم بينه وبين من تبناه كما يستحق ميراثاً.(1)

---

(1) J.Gilbert Hardgrove,op.cit.,P. 246.

## الفرع الرابع

### التبني الكامل فى القانون الرومانى

ويتم هذا النوع من التبني بواسطة السلف الطبيعى للطفل المتبنى ، وقد يكون هذا السلف جداً لأم أو جداً لأب ، ولا يترتب على هذا النوع من التبني المساس برابطة الدم أو مخالفتها بخلاف التبني البسيط ، ويتحقق التبني الكامل عن طريق قيام الأب الطبيعى بتسليم ابنه للجد لأم أو لأب . أى لا يتبنى الطفل شخصاً أجنبياً.(1)

وقد يتم تحرر الأب الطبيعى للطفل من سلطة ولاية ، وفى هذه الحالة يقوم الولد بتبنيه جده لأبيه أو جده لأمه أو جد له آخر أعلى ، وفى هذه الحالة تنحصر الحقوق الطبيعية وحقوق التبني فى شخص واحد وهو الذى يصبح له الحق كاملاً على الولد استناداً للقوامه الطبيعية التى تزيدها وتؤكد لها رابطة التبني ، وهنا لا يكون الولد موضوع التبني قد خرج من العائلة الأصلية له ، بل يظل مستمراً فيها تحت ولاية أب متبنٍ سواء أكان جداً لأم أم لأب ، وسواء أقام بهذا التبني الجد أم الولد نفسه بعد تحرر أبيه الطبيعى من سلطة وليه.(2)

ويلاحظ تغير نظام التبني الكامل في أواخر عصر الجمهورية الرومانية ، إذ اتخذ التبني الكامل شكل التبني بموجب وصية أى التبني الإيصائي ، ويرجع ذلك للتأثر بحالة تبني Octavian الذى كان من عامة الشعب الرومانى وعضواً فى قبيلة مختلفة عن القبيلة التى ينتمى إليها يوليوس قيصر الذى تبناه ، حيث كان يتعين على قبيلة Octavian القيام بإجراءات معقدة بموجب الوصية الأخيرة التى كان من المستحيل بموجبها أن يقوم يوليوس قيصر بإحداث أية تغييرات بالنسبة للوضع الخاص بورثته  
(3) Octavian

---

(1) انظر : م . عبدالعزيز فهمى : 2/11/1 ، المرجع السابق ، ص 25 .

- J.Gilbert Hardgrove,op.cit.,P. 246.

(2) انظر : م . عبدالعزيز فهمى : 2/11/1 ، المرجع السابق ، ص 25 .

(3)- Hugh Lindsay : Adoption in The Roman World , Hugh Lindsay  
Cambridge , England 2009 – 12 – 14 ,p.84.

### المطلب الثالث

#### التبني والميراث والوصية فى القانون الرومانى

نظراً لارتباط الميراث والوصية بنظام الأسرة ، لذا فقد كان من اللازم فهم نظام الميراث والوصية عند الحديث عن التبني الذى يحدث العديد من التأثيرات بالنسبة للأسرة لأن التبني كان يودى إلى خلق وارث جديد وقرابة جديدة لذا تأثر الميراث بالتبني الذى كان وسيلة لحصول الفرد على حصته فى التركة ، وفيما يتعلق بالميراث فى القانون الرومانى ، فقد كان الميراث بالفرد أى الأنصبة من أقدم أنواع الميراث فى روما القديمة حيث ارتبط بالعرف السائد آنذاك .(1)

كانت الأيلولة أو الميراث الإجبارى من أقدم اشكال الميراث عند الرومان ، فقد كان الميراث ينتقل عبر الأسرة طبقاً للعرف ، و كانت كل الأموال والممتلكات داخل الأسرة خاضعة لرب الأسرة ، الذى يملك كل السلطات والحقوق عليها ، ولم يترتب على وفاة رب الأسرة تغييراً جوهرياً بالنسبة لتوزيع الثروة ، لأن الأسرة كانت تعدّ وحدة واحدة فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات ، لكل الورثة الذين لم يقتصروا على رابطة الدم ، وإنما شملت الأسرة كل من كانوا يرتبطون بها بروابط أخرى خلاف

رابطة الدم ، وهم كل من يخضعون للسلطة المطلقة لرب الأسرة ومنهم الأبناء بالتبني حيث كانوا يرتبطون بالأسرة برابطة القرابة دون رابطة الدم ، وهنا تظهر العلاقة والارتباط بين الميراث والتبني .(2)

---

(1) A . Watson : Roman Private Law around 200 Bc , Edinburgh university Press 1971 p. 93--- 116 .

- M.corbier, Divorce and adoption as Roman Familial strategies in Marriage Divorce and Children in Ancient Rome (ed.B.M,Rawson) Oxford (1991) , p 47- 78 .

(2) J.Gilbert Hardgrove:op.cit , P.240,241.

- M.corbier, Divorce and adoption as Roman Familial strategies in Marriage Divorce and Children in Ancient Rome (ed.B.M,Rawson) Oxford (1991) , p 47- 78 .

- Hugh Lindsay : op.cit.,p.100.ets .

أما عن الوصية وعلاقتها بالتبني في القانون الروماني فقد كانت الوصية وسيلة لتحديد الوارث أو الورثة المستحقين للتركة ، وكانت تشمل كل التركة حيث كان الوارث يقوم بترك وصية ، وفي حالة عدم تركه وصية أو تم إبطال هذه الوصية لأي سبب من الأسباب فقد كانت تطبق قواعد الأيلولة العرفية وهي الميراث ، ولم يكن من الجائز الجمع بين الميراث والوصية ، وإذا لم يتم ذلك كانت الوصية تعد بمثابة تصرف باطل ، وتطبق النصوص الخاصة بالميراث بالفرض ، وقد كانت الوصية وسيلة بيد الرومان لتدعيم هيبتهم وإظهار مكانتهم .(1)

وكان يحصل كل من يتم تبنيه على نصيب من التركة بطريق الوصية ، أما إذا تم تحرير الوصية قبل التبني فقد كان يتم حرمانه من الميراث وبالتالي يسقط حقه في الحصول على الأموال الميراثية شريطة أن يفعل الوصي ذلك صراحة ، وقد كانت الوصية متاحة للجميع سواء لوأرث أم لغير وارث أو متبنٍ وغير متبنٍ ، بعد إذن وموافقة الوصي صراحة ولم يكن يُحرم من إجراء الوصايا سوى المجرمين والمجانين ومن لديهم موانع أخرى .(2)

والحديث عن التبني والميراث والوصية في القانون الروماني يكون من خلال الفرعين الآتيين:

- الفرع الأول : التبني والميراث فى القانون الرومانى.  
الفرع الثانى : التبني والوصية فى القانون الرومانى.

---

(1) Hugh Lindsay,op.cit.,p.60.

- Hugh Lindsay: op.cit.,p.100.

-E.champlin,Final Jud gments : Duty and Emotion in Roman wills 200BC-AD 250,university af California Press,1992p.5-28 .

(2)-A.Crook,Law and Life af Rome thames and Hudson , London , 1967 , p.120-121.

## الفرع الأول

### التبني والميراث فى القانون الرومانى

يعدُّ من تم تبنيه فى القانون الرومانى بمثابة قريب لمن تبناه وفقاً للرابطة المدنية الناشئة عن التبني ، يترتب عليه تمكين الطفل المتبنى من الحصول على جزء من الميراث بعدّه مولوداً من زواج داخل الأسرة التى تبنته ، ويظهر ذلك جلياً عند تطبيق قواعد الميراث ، وفقاً للقانون الرومانى وقانون الألواح الإثنى عشر ، والقوانين الرومانية المنظمة للميراث ، حيث لا يقتصر توزيع الميراث على الورثة المحددين داخل الأسرة ، وإنما يشمل من تم تحررهم من السلطة الأبوية سواء بالوفاة أو بغيرها حفاظاً على حقوق الأطفال الشرعيين وذلك بتنفيذ قواعد الميراث ، وأيضاً من تم تبنيهم وتظهر بذلك العلاقة جلية بين الميراث والتبني لما يترتب على التبني من أسر ومجموعة من الأفراد الذين لهم حق الإرث كما لو كانوا بالميلاد حيث عدُّ التبني وسيلة لضمان وحفظ الميراث عند تعاقب الأجيال .(1)

وفى حالة عدم وجود من يستحق الحصول على الميراث ، فإنه يتم إعطاؤه للقريب قرابة اصطناعية وهم من تم تبنيهم ، وفى حالة عدم وجود أقارب بالاصطناع فيؤول الميراث لبعض الفئات الذين لا تربطهم قرابة دم مع الأسرة ، وإنما هم

---

(1) انظر : فوستيل دى كولانج : المرجع السابق , ص 104 .

- Caillan Davenport , chris to Pher Mallan : Hadrian's Adoption speech in cassius Dio's Roman History and the Problems of Imperial succession , in American Journal of Philology , Volume 135 , Number 4 (Whole Number 540) , Winter 2014 , p . 637 .

- Joshua C. Tate , Inheri tance Rights of Noonmarital Children in Late Roman Law , Vol.4 , 2008 , p 30 .

- L.O.y . de Boer : op , cit , p 56 .

- John Francis Brosnan : op , cit , p 333 .

- J.Gilbert Hardgrove,op.cit.,P. 242

- Hugh Lindsay : op. cit , p.100.

- Hugh Lindsay : op . cit, p.61.

مجموعة من الأفراد ينتمون لذات المجموعة أو العشيرة التابع لها الأسرة بهدف اختيار الرجل الأفضل والملائم كوارث عن طريق التبني ويجد ذلك أساسه فى أن العشيرة الأبوية Gens كانت هى أساس التنظيم الاجتماعى ، ثم حلت الأسرة الأبوية محلها منذ تكوين روما ، وقد كانت من أهم الآثار المترتبة على ذلك فى القانون الرومانى ، أن قرابة العشيرة تؤدى إلى استحقاق العصابات الأقربين من أفراد العشيرة للتركة فى حالة عدم وجود العصابات من الأسرة ، وقد ظل ذلك ساريا حتى العصر الإمبراطورى الرومانى ، ويلاحظ أن الميراث قد انحصر فى الأقارب بالاصطناع وبعض أفراد العشيرة بالرغم من أنهم ليسوا من الورثة المستحقين أصحاب الفروض . (1)

وتظهر العلاقة والارتباط بين التبني كقرابة اصطناعية ، وبين الميراث بالرغم من عدم وجود رابطة القرابة بالدم بين الشخص المتبنى ومن قام بالتبني ، فإنه فى حالة وفاة رب الأسرة الذى تبني ، فإن كل ما يملكه يؤول للأسرة سواء كان فيها أشخاص ينتمون إليها برابطة الدم وهى القرابة الطبيعية ، أو كانوا بالتبني فإنهم يكتسبون الحق فى الحصول على ما تركه رب الأسرة استناداً لسلطته ، كما أن العدالة تقتضى أن

أبناء رب الأسرة سواء أكانوا طبيعيين أم بالتبني فإنهم يخلفونه ، وبالتالي فإن بقاء الطفل تحت السلطة الأبوية وعدم تحرره منها حتى وفاة رب الأسرة حتى وإن بلغ سنه ستين عاماً ، فإنه يستحق الميراث لأن كل كسبه للأسرة و استناداً للسلطة الأبوية الخاضع لها حتى وفاة رب الأسرة ، وهذه هي المبادئ المهيمنة على قواعد القانون الرومانى .(2)

---

(1) انظر : د. صوفى حسن أبو طالب : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، دار النهضة العربية ، طبعة 1984م ، ص402 .

- Caillan Davenport : op , cit , p 638 .

- David s. powERs : OP, cit , P98 ets .

- J.Gilbert Hardgrove,op.cit.,P. 242.

- Hugh Lindsay : op.cit.,p.102.

(2) J.Gilbert Hardgrove,op.cit.,P. 243 .

- M.corbier : OP, cit , P47 - 78 .

وتنتقل الملكية بشكل كامل بالميراث أو بتبني شخص ويترتب على ذلك أن كل الأموال المادية وغير المادية تدخل فى ملكية الأب بالتبني أو رب الأسرة بخلاف الذين يموتون وهم فى حالة موت مدنى فإنهم يحتفظون بالانتفاع طالما كان هناك اتفاق بذلك . (1) .

كما ورد بنص القانون الرومانى بمجموعة Digest أن من يتم تبنيه يفقد حقوقه فور هذا التبني مقابل أن يصير بعد ذلك وارثا لمن قام بتبنيه ويرجع ذلك إلى عدم استقلال من تم تبنيه قانونا بمن تبناه .(2)

وفى حالة تحرر الابن المتبنى من السلطة الأبوية لرب الأسرة الذى تبناه قبل وفاة هذا الأخير ، فلا يُعد هذا الابن خاضعاً لقواعد القانون المدنى ، وبالتالي لا يعدُ وريثاً ولا يحق له الحصول على حصة ميراثية فى التركة التى يخلفها رب الأسرة ، وذلك لأنه بتحرره وتخلصه من السلطة الأبوية انفصمت رابطة القرابة الاصطناعية وهو ما

أكده قانون جوستينيان وما تضمنته التعديلات التي أدخلت على منشورات البريتور بشأن قواعد ميراث الابن المتبنى .(3)

وحرمان الابن المتبنى من ميراث من تبناه بسبب تحرره من السلطة الأبوية بواسطة الأب المتبنى حال حياته يجعل الابن المتبنى من الغرباء ، وبالتالي يحق لهذا الابن أن يستحق ميراث والده الطبيعي بعد وفاة أبيه الطبيعي وكأن التبنى لم يحدث مطلقاً لأنه يترتب على التبنى أن يصير الابن المتبنى مستحقاً لميراث متبنيه إذا مات عن غير وصية توريثه ، أما إذا كان متبنيه هذا قد حرر وصية توريثية فالابن المتبنى المذكور لا يكون له وجه في المطالبة بأى شئ من ميراثه ، وهذا ما تقتضيه قواعد العدالة . إذ إنه لا يمكن توزيع ميراث الأب الطبيعي على غير أولاده ، رغم وجود أبناء له لا عائل لهم .(4)

---

(1) Gaius Inst ( 2-97-98) .

(2) Digest 38.1.6 (ulpin.1.26 Adsab.).

- Digest 5 . 1. 11 (ulpin, n. 1. 12 .ad ed ) .

(3) J.Gilbert Hardgrove,op.cit.,P. 244.

- Hugh Lindsay : op.cit.,p.87.

(4) J.Gilbert Hardgrove,op.cit.,P. 244.

ويلاحظ الاهتمام البالغ بحقوق الميراث ، وحرص القانون الروماني على عدم اغفال حقوق الأطفال في الميراث ومراعاة الاختلاف بين الطفل الطبيعي والطفل بالتبنى بسبب العلاقة بين التبنى والميراث ، فنلاحظ أنه عندما تكون السلطة الأبوية والقرابة الاصطناعية قد أزيلت عن الطفل المتبنى ، فإنه يسقط حقه في الحصول على الميراث من الأب المتبنى ليتحرر الطفل المتبنى ، بخلاف الابن الطبيعي الذي يتم تحريره من السلطة الأبوية لوالده الطبيعي ، فلا يسقط حقه في الميراث رغم تحرره من السلطة الأبوية لأن الوارث الإجبارى لا يمكن استبعاده من الميراث إلا بنص صريح وليس بالإغفال بسبب التحرر .(1)



---

(1) J.Gilbert Hardgrove,op.cit.,P. 245.

- Hugh Lindsay: op.cit.,p.104.

## الفرع الثانى

### التبنى والوصية فى القانون الرومانى

كان لنظام الوصية فى القانون الرومانى طبيعة خاصة إذ كانت بمثابة طريق أصلى لتعيين وتحديد الورثة وكانت تشمل الوصية كل التركة ، لذا فقد سبقت الوصية نظام الميراث عند الرومان الذى كان ينتقل للورثة استناداً للقانون المدنى والقانون القضائى وهو عبارة عن القواعد التى وضعت بواسطة الحكام القضائين بناءً على التشريعات وتعديلاتها وتفسيراتها التالية بواسطة الفقهاء ، دون أن يكون لإرادة المورث نفسه تدخل أو اعتبار قبل وفاته.(1)

ولم يتمتع الشخص فى القانون الرومانى بالحرية الكاملة عند تحرير الوصية وخاصة بالنسبة للأولاد غير الشرعيين كالأولاد بالتبنى بخلاف الأولاد الشرعيين ،

وإنما كانت هناك العديد من القيود التي قام الأباطرة الرومان بوضعها عند قيام الشخص بالإيصاء ، وخاصة بعد انتشار المسيحية بهدف الحفاظ على ترك جزء من التركة للورثة الشرعيين وبالتالي كانت تعد الوصية باطلة ولاغية ولا يعمل بها عند عدم الالتزام بالإجراءات والقيود الشكلية المرتبطة بالوصية وذلك بخلاف ما كان عليه الوضع سابقا إذ كان استخدام الرومان للوصية تأكيدا لهيبتهم ومكانتهم .(2)

---

(1) انظر : د.السيد العربي حسن : الوجيز فى تاريخ القانون المصرى ، طبعة 2012-2013م ، الإسرائ للطباعة ، ص324 .

-Beatrice CASEAU and sabine R.HUEBNER, INHERITANCE, LAW AND MEDIAEVAL WORLDS ,collegue de france – CNRS centre-deResherched , Histoire etcivi lisa Tionde BY Zance, 2014 , p 6 .

- Hugh Lindsay: op.cit.,p 59 ets .

(2) انظر : د.السيد العربي حسن : المرجع السابق ، ص325.

- L.O.y . de Boer : op , cit , p 56 .

- E.champlin , Final Judgment duty and emotion in Roman wills of university of California press 1992 , p 5- 28 .

وقد ترتب على الطبيعة الخاصة لنظام الوصية فى القانون الرومانى أن رب الأسرة الذى كان يقوم بالتبنى لم يقع عليه التزام قانونى بأن يوصى بقدر معين من تركته لابنه بالتبنى ، وإنما يقرر ذلك بمحض إرادته الحرة دون إلزام ، نظرا لأحقته فى إختيار من سينتفع بالميراث وقد كان ذلك أمراً طبيعياً لأن كل ما يحصل عليه الابن بالتبنى من عمله الخاص أثناء خضوعه للسلطة الأبوية لا يؤول للأب بالتبنى طبقاً للقانون الرومانى ، وذلك لكون هذا الابن غريباً من ناحية الدم عن أبيه بالتبنى ، وإنما يؤول هذا الكسب للأب الطبيعى الذى يحق له الانتفاع به مدى الحياة ، وذلك بالرغم من استمرار حالة التبنى وعدم انفصامها .(1)

وقد حرص القانون الرومانى على تأكيد قرابة الدم والحفاظ عليها عند قيام رب الأسرة بتحرير الوصية ، لأنه لم تتحل قرابة الدم بالتبنى ، فبالرغم من إنشاء بعض الحقوق وثبوتها بموجب التبنى إلا أنها لا تؤثر فى الحقوق الأخرى طبقاً للقانون

الطبيعى ، وما يؤكد ذلك أنه رغم ارتباط الطفل بأسرته بالتبني استناداً لروابط القانون المدنى *jus civile* ، إلا أنه فى ذات الوقت يظل مرتبطاً بأسرته الطبيعية بروابط الدم ، ويكون له كل حقوق الطفل الطبيعى ولا يخضع للسلطة الأبوية للأب المتبنى ، ولا يرتبط بالأسرة المتبنية لعدم حصوله على ثمة حقوق من تلك الأسرة سوى الحق فى ميراث والده بالتبني فى حالة الوصية وذلك فى ظل نظام التبني البسيط وغير الكامل (2) .

وكان للتبني تأثير واضح على الوصية والمركز القانونى للموصى على وصيته فى القانون الرومانى ، فقد كانت الوصية فى القانون الرومانى عرضة للإلغاء

---

(1) J.Gilbert Hardgrove,op.cit.,P. 247.

- Salomies , Adoption and polyonomus of nomenclature in the rome empire . Helsinki 1992 , p 2 .

- Hugh Lindsay: op.cit ,p 60.

- E.champlin , Final Judgment : op , cit , p 5- 28 .

-Beatrice CASEAU and sabine R.HUEBNER : op , cit , p 6 .

(2) J.Gilbert Hardgrove:op.cit.,P. 246,247.

- Hugh Lindsay: op.cit.,p.101,102.

والإبطال إذا تم كتابتها بطريقة غير قانونية ، أو أتت فيها الطريقة القانونية عند كتابتها ولكن تم إبطالها وإلغاؤها بعد ذلك ، وقد كان من شروط صحة الوصية أن تتم بواسطة سبعة شهود ، وأن يكون الموصى هو صاحب الأموال والممتلكات التى يقوم بالإيصال بها ، وأن يكون مواطناً رومانياً أيضاً ، فإذا فقد الموصى جنسيته أو حرته تصبح الوصية باطلة ولا يعمل بها (1).

وفى حالة قيام الموصى بإعطاء نفسه للتبني ، أو أنه وقت وفاته كان تحت سلطة الأب بالتبني ، فإن الموصى له وهو الوارث المختار من قبل الموصى ، لا يثبت له حق الميراث طبقاً لهذه الوصية ، لأن الموصى الذى جعل نفسه موضعاً للتبني قد أدى بتبنيه إلى وضع شخصه وثروته فى أسرة أخرى وإلى رب أسرة آخر (2).

أما إذا قام الموصى بتبني شخص من عامة الناس كاملاً الأهلية أو من خلال البريتور، وقد كان هذا الرجل تحت سلطة السلف بعد كتابة الموصى وصيته ، فتصبح هذه الوصية باطلة بسبب ارتباط الأسرة بهذا الشخص كامل الأهلية ، وأيضاً الابن الذى تم تحريره من السلطة الأبوية سواء أكان هذا التحرر للمرة الأولى أم الثانية ، فإن هذا التحرر يبطل الوصية الموضوعة من قبل ، لأن هذا الابن يعود إلى السلطة الأبوية ، ولا يغير ذلك فى حصوله على الميراث .(3)

وحول التبني الإيصائى فقد كان يتم الإشارة إلى التبني من خلال الوصية ، فإنه يعد بمثابة مؤشر خاص بالتنازل عن الممتلكات والأموال التى يملكها الموصى إلى الشخص الذى تم تبنيه بموجب وصية ، ويتضمن هذا النوع من التبني تحديد الوريث من خلال الوصية دون أن يكون هناك التزام قانونى على القائم بالتبني ، وقد كان التبني الإيصائى يستلزم اتخاذ بعض الإجراءات والترتيبات وذلك خلال عصر الإمبراطورية الرومانية حتى يتم إضفاء طابع الرسمية عليه إذ كان يتم إشهارة فى يومين فقط خلال العام هما 24 مارس و24 مايو لأن هذين اليومين هما المحددان لاجتماع

---

(1) Hugh Lindsay,op.cit.,p.73.

-Beatrice CASEAU and sabine R.HUEBNER : op , cit , p 7 .

- J.B. Moyle Trans : op ,cit , p 28 .

(2) Hugh Lindsay,op.cit.,p.73 ets .

(3)Hugh Lindsay,op.cit.,p.75.

اللجنة الخاصة بالتصديق على التبني الإيصائى ، وهنا يؤكد تقيد التبني الإيصائى بما كان يتقيد به التبني بين الأحياء بعده نوعاً من الإستلحاق.(1)

ولم تستمر القيود التى كان يتعين اتباعها بشأن التبني الإيصائى فيما يتعلق بالالتزام بإشهارة فى يومين فقط خلال العام ، حيث تم التغلب على هذه القيود فى القرن الثانى بعد الميلاد ، ولم يعد هناك اهتمام إلا بالاعتبارات التى ارتبطت بالتبني الإيصائى وأهمها أن الوارث بالإيصاء لا يلتزم بحمل اسم الشخص المتوفى الذى تبناه وأوصى له بأمواله وممتلكاته ، وأن للوارث مطلق الحرية فى رفض الميراث أو التنازل دون أن يكون عليه ثمة إلزام فى هذا الشأن ، وما يؤكد ذلك عدم وجود حالات لحمل اسم المتوفى . (2)

ويلاحظ أن التبني بموجب وصية لا يؤدي إلى نفس النتائج الخاصة بالأشكال الأخرى للتبني ، حيث يتم الإلزام بالحصول على اسم الشخص الموصى كبديل أو تعويض عن الحصول على الميراث ، لكنها لا تفرض السلطة الأبوية على الشخص المستفيد وهو الوارث ، وإذا كان الشرط الخاص بحمل اسم الموصى لإتمام التبني الإيصائي كما يرى البريتور ، فإنه يتعين على الوريث أن يتصرف بشكل لائق ليكون جديراً بهذا الاسم ، وبالتالي لن يكون هناك خطأ في حمل الوريث اسم الشخص الموصى الذي ينتمي إلى طبقة الأشراف والنبلاء ، لكن إذا رفض الوريث حمل اسم الموصى ، فإن الأمر سيترك له ، وهذا ما اقترحه جوليان Julian.(3)

ويجد التبني بموجب الوصية لدى الرومان أساسه في الأعراف اليونانية التي كانت تعكس الظروف الاجتماعية ، وهو ما يؤكد تأثير الدولة الرومانية باليونان فيما تعلق بالتبني الإيصائي وهو ما أكدته الكتابات الخاصة بالكاتب المسرحي القديم في

---

(1) Hugh Lindsay,op.cit.,p.75 ets .

- O.F.Girard.Manuel , element aire de droit romain ed Fsennl , paris 1929 , p 850 .

- J.Gilbert Hardgrove,op.cit.,P. 247.

(2)Hugh Lindsay: op . cit , p . 76 ets .

(3)Hugh Lindsay,op.cit.,p.75,76.

- J.B. Moyle Trans : op ,cit , p 32 .

العصر الروماني بلاوتوس Plautus وإذ لم يكن قد تم تحديد الوارث الإيصائي بالتبني مقدماً ، فإن هذا التبني الإيصائي كان بمثابة إجراء يتم استخدامه لتحقيق ذات الغايات المتماثلة ، ومن المحتمل أن مثل هذه التسويات لا تصل إلى درجة التبني الكامل ، كما أن الموصى لم يكن لديه الضمان الكافي ليستطيع أن يلزم الشخص المعين والمحدد أن يأخذ اسمه بعده اسم الخاص لكي يستحق الحصول على الميراث.(1)

---

(1)Hugh Lindsay: op . cit , p . 82 ,83 .

## المطلب الرابع

### التبني والوصاية فى القانون الرومانى

والحديث عن التبني يستتبع تناول الحالات التى يتعين فيها وجود أشخاص يقومون بالأعمال والتصرفات لغيرهم الذى لا يحسن إتمامها والقيام بها بمفرده ، وذلك كما هو الحال بالنسبة لمن ليس لديهم أهلية فعلية تمكنهم من إدراك وتفهم أعمالهم وتصرفاتهم ، وما ينتج عنها من نتائج ، أو كانت لديهم هذه الأهلية الفعلية ، ولكنها غير كاملة أى أهلية ناقصة ، وبالتالي يتعين أن يكون هناك من يتولى أمور هؤلاء وتتحقق حالات نقص الأهلية وانعدامها بالنسبة لصغار السن وغير البالغين ، والمرأة ومن لديهم خلل فى قواهم العقلية كالمجنون ، والسفيه .(1)

والقيام بمهام عديمى الأهلية وناقصها فى القانون الرومانى يطلق عليه نظام الوصاية ، وهى سلطة ورقابة على شخص حر تقرر بموجب القانون المدنى بهدف حماية الشخص الصغير دفاعاً عن نفسه ، وقد تضمنت العديد من القوانين الرومانية النص على نظام الوصاية منها قانون الألواح الإثنى عشر ، ومنشورات البريتور ، والقوانين الرومانية القديمة ، والتعليمات والقوانين الصادرة من الأباطرة الرومان.(2)

ونظراً لتشابه مهام من يقوم بتبني صغار السن والأطفال وهم من لم يدركوا سن البلوغ ، الرابعة عشرة للرجال ، والثانية عشرة للنساء والذين لا يستطيعون تولى أمورهم بأنفسهم ، مع مهام من يقوم بالوصاية ، لذا فنتحدث عن نظام الوصاية وعلاقته بالتبني وحول مفهوم الوصاية فى مدونة جوستينيان ، فقد ذكر تعريف سرفيوس Servius للوصاية بأنها قدرة وسلطة فرضها القانون المدنى على إنسان مستقل بشئون نفسه ، وصرح باستعمالها حماية لهذا الإنسان العاجز عن حماية نفسه

---

(1) انظر : د . على محمد بدوى : المرجع السابق ، ص 91 ، د.محمد عبدالمنعم بدر ، د.عبدالمنعم البدر اوى : مبادئ القانون الرومانى تاريخه ونظمه ، طبعة 1956م ، مطابع دار الكتاب العربى بمصر ، ص 253 ، أ . محمد محسن البرازى : المرجع السابق ، ص 143 .

(2) انظر : د.محمد عبدالمنعم بدر ، د.عبد المنعم البدر اوى : المرجع السابق ، ص 207 ، أ . محمد محسن البرازى : المرجع السابق ، ص 143.

- J.B. Moyle Trans : op ,cit , p 11 .

بسبب صغر سنه .(1)

وتنقسم الوصاية فى القانون الرومانى إلى ثلاثة أنواع :

**النوع الأول:** الوصاية الشرعية أو القانونية ، وهى أقدم أنواع الوصاية لوجودها قبل إقرارها بقانون الألواح الإثنى عشر ، حيث كانت تثبت لأعضاء القرابة المدنية أى للأعصاب الذين كان ترتيبهم متقدماً فى درجة القرابة وكانت تثبت أيضاً للأقرباء فى القبيلة تبعاً لحق الميراث ثم للعشيرة عند عدم وجود أقرباء على القصر والنساء من الأسرة ، وذلك منذ العصر الملكى وبعده العصر الجمهورى ولم يثبت حق الوصاية للنساء على أقاربهن ، وبزوال نظام العشيرة فيما يتعلق بحق الوصاية بداية من عصر الإمبراطورية ، حلت القرابة الطبيعية محل القرابة المدنية حسب ترتيب الأقارب الطبيعيين فى الإرث سواء من الأعصاب أم من جهة الأم ، وذلك فى تولى الوصاية

بعد زوال حق أفراد القبيلة فى الوصاية على أقربائهم عندما زالت حقوق القبيلة ويكون نظام الوصاية الشرعية لصالح الوصى دون القاصر بعده صاحب سلطة على أموال القاصر فى حياته ويتولاها من يرثه بعد وفاته .(2)

**النوع الثانى :** الوصاية المختارة ويطلق عليها الوصاية الاستثنائية ، والوصاية بالوصية وبمقتضاها يقوم أرباب الأسر أو الآباء باختيار وصي على أبنائهم أو بناتهم أو أبناء أبنائهم أو بنات ابنائهم أو الفروع الأسفل من هؤلاء قبل وصولهم إلى درجة البلوغ ، وهم من قام رب الأسرة بتحريرهم ، ويعد هذا النوع من الوصاية وسيلة بيد رب الأسرة يستطيع بمقتضاها إبعاد أعضاء القرابة المدنية من الأعصاب ، وأعضاء العشيرة من تولى مهام الوصاية ، وبالتالي يكون لرب الأسرة سلطة اختيار من يثق فى ذمته وأمانته من غير أقرباء العصابة بعده صاحب الحق المتعلق بسلطته الأبوية لذا لم يتقرر إلا للآباء وأرباب الأسر دون الأمهات لعدم

---

(1) انظر : م. عبدالعزيز فهمى : مدونة جوستينيان فى الفقه الرومانى ، المركز القومى للترجمة ، الطبعة الثانية 2009م ، 1-13-1 ، ص32 ، أ. محمد محسن البرازى : المرجع السابق ، ص 144 ، د. محمد عبدالمنعم بدر ، د. عبدالمنعم البدر اوى : المرجع السابق ، ص260.

- J.B. Moyle Trans : op ,cit , p 11 .

(2) انظر : م. عبدالعزيز فهمى : المرجع السابق ، ص 35 وما بعدها ، د . على محمد بدوى : المرجع السابق ، ص 92 ، د. محمد عبدالمنعم بدر ، د. عبدالمنعم البدر اوى : المرجع السابق ، ص261، 260 .

- J.B. Moyle Trans : op ,cit , p 12 .

تمتعن بالسلطة الأبوية لكونهن إناثاً وقد استلزم القانون الرومانى فيمن يقوم بالوصاية المختارة أن تتوافر فيه شروط الحرية والوطنية والذكورة ، وأن يكون قادراً على حسن الإدارة ، بأن يتجاوز عمره الخامسة والعشرين عاماً ، وأن لا يكون أبكم أو أصم أو مجنوناً ، وأن لا يشغل وظائف تعوقه عن إدارة أموال الموصى عليه كالجندى وأن ينص على الوصاية بألفاظ رسمية وكان قانون الألواح الإثنى عشر يفضل نظام الوصاية المختارة على الوصاية القانونية .(1)

**والنوع الثالث** الوصاية القضائية وهو أحدث أنواع الوصاية ، حيث تتدخل الدولة فى تعيين الوصى حال عدم وجود وصى شرعى أو مختار لمن يستحق الوصاية عليه حماية للقاصر حيث كانت الوصاية القضائية فى بداية الأمر محدودة النقاط لكونها



قاصرة على روما ولكن شملت بعد ذلك معظم الولايات التابعة لروما ، وقد كان يقوم بالتعيين محافظ المدينة Prefeturbain وكثير من زعماء الشعب Tribuns du peuple والولاية والحكام ، والقناصل والبريتور المدني الذى كان يعاونه حكام العامة ثم حُصص بريتور كان يسمى بريتور الوصاية حيث تقرر اختصاص كل هؤلاء بالوصاية القضائية بموجب قوانين أتليا ، وجوليا ، وشريعة تيتيا أما فى عهد جوستينان فقد اختلفت الوصايا حسب قيمة الثروة المملوكة للقاصرين الخاضعين لها ، إذ كان يتولى تعيين الأوصياء الحكام بالنسبة للقصر الذين تزيد ثروتهم عن مقدار معين أما من لا يملكون مبالغ و ثروات طائلة فكان يتولى تحديد أوصيائهم الحكام البلديون .(2)

وتتفق الوصاية مع نظام تبني المستقل بحقوقه ، الذى يتم بطريقتين : إما بسلطة الشعب ، وذلك عن طريق المجالس الشعبية بالمدينة أو من خلال حاكم المدينة وأيضا

---

(1) انظر : م.عبدالعزيز فهمي : المرجع السابق ، ص 39، د . على محمد بدوى : المرجع السابق ، ص 92 ، د.محمد عبدالمنعم بدر ، د.عبدالمنعم البدراوى : المرجع السابق ، ص261.

- J.B. Moyle Trans : op ,cit , p 12 .

(2) انظر : م.عبدالعزيز فهمي : المرجع السابق ، ص40 وما بعدها ، د . على محمد بدوى : المرجع السابق ، ص 93 ، د.محمد عبدالمنعم بدر ، د.عبدالمنعم البدراوى : المرجع السابق ، ص262 ، أ . محمد محسن البرازى : المرجع السابق ، ص 144 .

- J.B. Moyle Trans : op ,cit , p 12 .

### عن طريق البريتور.(1)

ويظهر التشابه بين التبني والوصاية فى أن الوصاية يترتب عليها حلول الوصى محل رب الأسرة ، حيث تشبه سلطته سلطة رب الأسرة بالنسبة لشخص ومال الشخص موضوع الوصاية ، كما يحق له الانتفاع والتصرف فى أموال الشخص الخاضع للوصاية على حين أن العرف والعادات العائلية لم تسمح بذلك إذ زادت قيود صلاحية الوصى فى عهد الإمبراطورية السفلى الرومانية .(2)

ولكن تختلف الوصاية عن التبني فى أن الوصاية تنتهى بإدراك الصبى الموصى عليه أى ببلوغ القاصر أربع عشرة سنة ، وبلوغ البنت اثنتى عشرة سنة وذلك وفقا لما

قرره جوستنيان ، وتنتهى أيضاً بموت القاصر قبل البلوغ موتاً طبيعياً ، وكذلك بموته موتاً مدنياً نتيجة فقدته الحرية أو فقدته استقلاله بحقوقه كما تزول الوصاية بحق الوصى من جهته فقط لأسباب خاصة به كوفاته أو فقد الحرية أو حق الوطنية وأيضاً عند إعفائه من الوصاية لسبب مشروع عند عزله من الوصاية بسبب خيانتة إلا أن الوصاية فى حالة زوالها بسبب متعلق بالوصى فإنها تظل باقية وقائمة بالنسبة للقاصر وذلك بتعيين وصى آخر خلاف من تم عزله . (3)

بخلاف التبني الذى لا ينتهى ببلوغ الابن المتبنى سن معينة ، وأيضاً عند وفاة رب الأسرة المتبنى ولم يكن الطفل المتبنى قد تم تحريره فلا تنقضى آثار التبني.

---

(1) انظر : د. السيد العربى حسن : نظم جايوس فى القانون الرومانى ، دار النهضة العربية ، طبعة 1998م ، ص 43.

- J.B. Moyle Trans : op ,cit , p 12 .

(2) انظر : د. محمد عبدالمنعم بدر ، د. عبدالمنعم البدر اوى : المرجع السابق ، ص 263 ، أ. محمد محسن البرازى : المرجع السابق ، ص 152 .

(3) انظر : م. عبدالعزيز عامر : المرجع السابق ، ص 44 ، د. محمد عبدالمنعم بدر ، د. عبدالمنعم البدر اوى : المرجع السابق ، ص 275 ، أ. محمد محسن البرازى : المرجع السابق ، ص 151 وما بعدها .

## المبحث الثانى

### أسباب ودوافع التبني فى القانون الرومانى

تنوعت وتعددت أسباب ودوافع التبني منذ أقدم العصور فى القانون الرومانى فلم يقتصر التبني على إيجاد الذرية تعويضاً عن عدم الإنجاب ونقص الذرية والعقم وإنما استهدف بالإضافة لذلك قيام الشخص باختيار أفراد من خارج الأسرة يكونون ورثة بدفع دماء جديدة فى الأسرة ورعاية المسنين . (1)

وكان الميراث والزواج في المستقبل من تداعيات التبني ، وأيضاً كان وفاة الوالدين بسبب المجاعة والمرض وتقدم العمر بالإضافة للحروب وما كان يترتب عليها من وجود أطفال تعين على المجتمع رعايتهم والاهتمام بهم وكذلك الأطفال الذين كان يُطلق عليهم الأطفال اللقطاء حيث إنهم كانوا في حاجة إلى الرعاية تعويضاً لهم عن عطف الأبوة صحياً وجسماً وكان من أسباب ودوافع التبني لدى الأباطرة الرومان تولى مهام الحكم والسلطة وكذلك كان يتم اتخاذ التبني وسيلة للخروج والهروب من مصادرة الأموال لصالح الخزانة العامة عند عدم وجود وارث للحاكم أو الإمبراطور ، وكانت الدوافع والأسباب الدينية للتبني من الأشياء المؤكدة والمعروفة لدى الرومان . (2)

ونتناول أسباب ودوافع التبني في القانون الروماني من خلال المطالب الآتية :

**المطلب الأول : الأسباب الاجتماعية للتبني في القانون الروماني.**

**المطلب الثاني : الأسباب الدينية للتبني في القانون الروماني.**

**المطلب الثالث : الأسباب السياسية للتبني في القانون الروماني.**

**المطلب الرابع : الأسباب الاقتصادية للتبني في القانون الروماني.**

---

(1) , (2) انظر : الإمام محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع ، المرجع السابق ، ص 129 ، د.محمد عبدالمنعم بدر ، د.عبدالمنعم البدراوى : المرجع السابق ، ص275 .

- Bisha Eugena : op.cit.,p.172.

- T.G.parkin, de mography and Roman Society , Johns hopkins , 1992 , ---- p.91 – 132 .

- M.corbier : OP, cit , P47 - 78 .

## **المطلب الأول**

### **الأسباب الاجتماعية للتبني في القانون الروماني**

ترتب على حصر نطاق القرابة المدنية لدى الرومان استخدام التبني كوسيلة لتوسيع دائرة الأسرة بما ينعكس على المجتمع بأسره وبما يحقق المسائل والأغراض الاجتماعية ، فلم يكن يعترف لقيام الأسرة الأبوية إلا برابطة الدم التي تربط بين أفرادها من جهة الذكور ، حيث كان يأخذ القريب بالمصاهرة درجة قرابة الدم ، فلم يعترف بالقرابة من جهة الإناث ، وأيضاً من كان يتم تحريرهم بمعرفة رب الأسرة لم يعترف

بقرابتهم داخل الأسرة ، وكذلك من كان يتم إنجابهم من غير زواج يربط بين الرجل والمرأة ، فكان يتم استخدام التبني لإدخال كل هذه الطوائف داخل الأسرة.(1)

وتتجلى الدوافع والأسباب الاجتماعية للتبني لدى الرومان واضحة فى الإفادة منه لرعاية المسنين ومن لا يستطيعون الإنجاب ويؤكد ذلك ما أشارت إليه كتب الفقه الرومانى من كثرة استخدام التبني بين الأقرباء ، أما عند استخدامه للأغراب فقد كانت الإشارات التى تدل على ذلك بسيطة ونادرة ، فقد كان من يتم تبنيهم من الأقارب مثل ابن الأخ أو الأخت والحفده . (2)

ورعاية الابن المتبنى لمن تبناه أدى إلى إلزامه بحمل اسم القائم بالتبني أى اسم العائلة المتبنية بالإضافة إلى اسمه الخاص ومقتضى ذلك على أن يحمل هذا الابن السلاح نيابة عنه , دون أن يعطى ذلك للابن حقوق ملكية أى يترتب على التبني إعطاء كيان وذاتية اجتماعية وسياسية جديدة لمن يتم تبنيه , وقد تترتب على ذلك التزام الوالدين بالتبني بعبء التعليم وملكية من تم تبنيه .(3)

---

(1) انظر : د.محمد عبدالمنعم بدر : المرجع السابق ، ص43 ، د.على محمد بدوى : المرجع

السابق ، ص71.

- L.O.y . de Boer : op , cit , p 31 .

-Hugh Lindsay,op.cit.,p.59.

(2) Hugh Lindsay,op.cit.,p.61 ets .

- L.O.y . de Boer : op , cit , p 43 .

- john Francis Brosnan: op.cit.,p. 333 , 334 .

## المطلب الثانى

### الأسباب الدينية للتبني فى القانون الرومانى

كان من أسباب التبني عند الرومان الحرص على استمرار العبادة المنزلية وأداء الشعائر والطقوس والعبادات والإحتفالات الجنائزية عند الدفن لتخليد اسم العائلة وعبادة الأسلاف التى كانت تعد من أقدس الواجبات على عاتق رب الأسرة الرومانية وذلك عن طريق تخليد عبادة الأجداد الذى كان يعتبر وهو ما يعد من الضرورات اللازمة للأموات ، فقد كانت الأسر الرومانية القديمة تحرص دائما على بقاء النسل تجنباً

للانقراض خشية توقف الاحتفالات الدينية لضمان استمرار عبادة الأسرة ، لذا فقد كان يتم استخدام التبني لمنع انقضاء الأسرة كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف الدينية المتمثلة فى الطقوس والعبادات المختلفة .(1)

وقد ترتب على اتخاذ التبني سببا للقيام بالطقوس والعبادات الدينية أن من قام بالتبني من الأشخاص كان يحرص على تلقين العبادة لمن تبناه فور إجراء التبني ، الذى كان يتم غالبا للذكور ضمانا لبقاء اسم العائلة وبالتالي فقد كان يتم التبني من خلال احتفالات دينية تشبه الاحتفالات التى تقام عند وضع المولود الطبيعى من خلال الموقد الذى يقام تحقيقاً للهدف الدينى .(2)

ويؤدى التبني إلى تغيير ديانة المتبنى وذلك بأن تنقطع صلته بأسرته الطبيعية القديمة ، وما يترتب عليها من ترك ديانة تلك الأسرة ، واعتناق ديانة الأسرة التى

---

(1) انظر : فوستيل دى كولانج : المرجع السابق ، ص69 ، د . عبداللطيف محمد عامر : المرجع السابق ، ص61 ، د.محمد عبدالمنعم بدر ، د.عبدالمنعم البدر اوى : المرجع السابق ، ص212 .

- J.D.M.Derrett Hindu law past and present , (Istedn , 1957) pp.148 – 149

- L.o.de Boer : op.cit.,p.46.

(2) انظر : فوستيل دى كولانج : المرجع السابق ، ص71 ، د.محمد عبدالمنعم بدر ، د.عبدالمنعم البدر اوى : المرجع السابق ، ص212 .

- john Francis Brosnan: op.cit.,p. 332 .

- David s. powers : OP, cit , P99 .

تبنته ، لأن من تم تبنيه تنقطع علاقته بأسرته الطبيعية كما فى تبني المستقل بحقوقه ، بخلاف تبني التابع لغيره ، الذى لا يؤدى إلى إنفصام علاقته بأسرته الطبيعية ، لتعدد الديانات والعبادات من أسرة إلى أخرى فى العصور الرومانية القديمة .(1)

ويلاحظ أن نظام عبادة الأسلاف ومكانة الديانة لدى الرومانى كانت تقتضى عدم إمكان الجمع بين عبادتين أو ديانتين فى ذات الوقت ، حتى يستطيع أن يتفرغ الإبن المتبنى لعبادة واحدة والتى بسببها انتقل إلى الأسرة المتبنية وترك عبادة أسرته الطبيعية

، وبالتالي كان يتعين على من تم تبنيه للسبب الدينى أن يتحرر من ديانتة الأولى بأسرته الأصلية ، لكى يعتنق ديانة الأسرة الجديدة التى انتمى إليها بالتبنى وذلك بالتنازل عن عبادة الأسرة الطبيعية التى ولد فيها ، وقد كان يطلق على هذا الإجراء لدى الرومان (2). Sacrorum detestatio

والدوافع الدينية للتبنى كان لها دورها الواضح والمؤثر على رابطة القرابة الطبيعية للشخص المتبنى ، فعند وفاة الابن المتبنى كان يُعد غريباً عن أسرته القديمة وبالتالي لا يكف والده الطبيعى بحضور جنازته والسير أمام موكب دفنه ، وإذا أراد الابن المتبنى العودة إلى أسرته الأصلية كان يتعين عليه ترك ديانة الأسرة المتبنية التى اعتنقها ويترك ميراث الأسرة المتبنية ، ويلتزم بأن يخلفه ولد فى الأسرة المتبنية يحل محله فى ممارسة عبادة واعتناق ديانة الأسرة المتبنية ، وبالتالي إذا لم يكن للابن المتبنى ولد يخلفه فلا يستطيع العودة لأسرته الأصلية وترتب على الدافع الدينى للتبنى أنه كان يشترط الاستقامة والطهارة فيمن يتم تبنيه وبالتالي كان يمتنع تبني النساء غير العفيفات لافتقادهن هذا الشرط .(3)

---

(1) انظر : د.محمد عبدالمنعم بدر : المرجع السابق ، ص44 ، د.على محمد بدوى : المرجع السابق ، ص72 ، د.عبداللطيف محمد عامر : المرجع السابق ، ص61 ، فوستيل دى كولانج : المرجع السابق ، ص71 وما بعدها .

- John Francis Brosnan: op. cit, p. 332.

(2) , (3) انظر : فوستيل دى كولانج : المرجع السابق ، ص71 , 72 ، د.عبداللطيف محمد عامر : المرجع السابق ، ص61.

- D.C.Manooja, Adoption Law and practice, (Istedn, 1993), p 10.

- P.Bhattach arya, Hindu Law of Adoption (1961) Sc J.p58.

### المطلب الثالث

#### الأسباب السياسية للتبنى فى القانون الرومانى

كان يتم التبني لدى الرومان لتحقيق الأغراض السياسية ، ومنها منح الجنسية الرومانية للمتبنى ، وكذلك منح صفة الأشراف لأحد أفراد طبقة العامة ، بهدف تمكينهم

من تولى مناصب الحكم التي كانت قاصرة على الأشراف وحدهم ، كما كان يتم منح صفة العامة لأحد الأشراف بهدف تمكينه من تولى منصب حاكم العامة وشاع استخدام التبني لتحقيق الأغراض السياسية في روما في عهد الامبراطورية حتى يمكن اختيار وارث العرش حيث يصبح الطفل المتبنى لأسباب سياسية شخصية سياسية جديدة تنعكس على حقوقه في الرعية والمواطنة .(1)

كان الحاكم يتبنى أحد الرعية أو أحد أقاربه ليئول إليه الحكم بعده ، حيث يحجب من تم تبنيه بقية الأقارب المستحقين للسلطة ، ويتم التبني بكتابة وصية يُحدد فيها الحاكم من يريد تبنيه سواء أكان بعيداً أم قريباً ، مادام هو الأفضل والملائم كوارث إمبراطوري وبالتالي لم يقتصر تولى الحكم خلفاً للإمبراطور على ولده الطبيعي وهذا ما برر انتشار ظاهرة التبني لأسباب سياسية في روما وما أكد هذه التغيرات حديث هادريان Hadrian الذي قرر أن الفلسفة السياسية توجب أن يكون الأمبراطور محلاً لميراث بواسطة الرجل الأفضل مستعرضاً ما يمكن أن تثيره هذه الفلسفة من مشكلات عند تطبيقها من الناحية العملية ، حيث استند هادريان Hadrian لنموذج واضح في Dio الذي أخفق في أن يعيش حتى يكون له الابن صاحب الأولوية في الميراث الروماني الإمبراطوري على المرشحين السابقين لشغل منصب الحكم .(2)

---

(1) انظر : د.على محمد بدوى: المرجع السابق ، ص72 ، د. محمد عبدالمنعم بدر: المرجع

السابق ، ص43. - Caillan Davenport : op , cit , p 638 , 639 .

-L.o.de Boer : op.cit.,p.42.

(2) انظر : د.إبراهيم نصحي : تاريخ مصر في عهد البطالمة ، الجزء 1 ، طبعة 2000 ، ص295، د.عبداللطيف محمد عامر : المرجع السابق ، ص 50 ، 51 ، د.على محمد بدوى: المرجع السابق ، ص72 ، د. محمد عبدالمنعم بدر: المرجع السابق ، ص43.

- Caillan Davenport : op , cit , p 638 , 639 .

- Bisha Eugena : op.cit.,p.172.

وقد انتشرت هذه الصورة من التبني في روما ، فقد تبني يوليوس قيصر ابن ابنة أخته أوكتافيانوس وأطلق عليه أغسطس عندما أصبح إمبراطوراً ، وأوصى له بالحكم والوراثة من بعده ، ولما قتل قيصر وشاعت الفوضى والهلع في نفوس الناس ، تمكن أنطونيوس من السيطرة تدريجياً على الشعب والمجالس الرومانية واستطاع الاستيلاء

على أوراق قيصر ووصيته ، ولكنه لم يستطع أن يمارس سلطته الشرعية إلا بعد ما قام بالاتفاق مع أوكتافيانوس الابن المتبنى لقيصر الذى تولى مقاليد الحكم .(1)

وقد ترتب على تبني أوكتافيانوس تمتعه بكل الحصانات والسلطات التي مكنته من تولى إمبراطورية روما ، والتبني لأسباب سياسية كان من الأمور المنتشرة لدى الأباطرة الرومان ، فلم يقتصر الأمر على قيام قيصر بتبني أوكتافيانوس ، فقد تبني الإمبراطور تراجان الإمبراطور هادريان ، وقد ترتب على هذا التبني تولى هادريان السلطة في الفترة من 117 حتى 138م ، وأيضاً من الأباطرة الرومان الذين قاموا بالتبني تايبييريوس وكاليجولا ونيرو وأنتونينوس وبيوس وماركوس أوريليوس خلال الفترة من 161 حتى 180م وذلك تأثراً بالاعتقاد الراسخ لدى الأباطرة الرومان أن التبني يضمن رجلاً سليماً في الجسم والعقل بهدف اختيار الرجل الأفضل .(2)

إذن كان تبني الرجال البالغين هو الملاذ الملائم الذي كان يلجأ إليه الأرستقراطيون الذين ليس لديهم أطفال ، وأيضاً للأباطرة الذين هم في حاجة إلى خلفاء لهم.  
"Adoption of adult Men Was a convenient recourse For childless aristocrats and For emperors in need of successors"(3)

---

(1) انظر : د. إبراهيم نصحي : المرجع السابق ، ص 295، د. عبداللطيف محمد عامر : المرجع السابق ، ص 50 ، 51 ، د. على محمد بدوي: المرجع السابق ، ص 72 ، د. محمد عبدالمنعم بدر: المرجع السابق ، ص 43.

- Caillan Davenport : op , cit , p 638 , 639 .

- Bisha Eugena : op.cit.,p.172.

(2) Caillan Davenport : op , cit , p 642 .

- David s. powers : OP, cit , P100 .

- Bisha Eugena : op.cit ,p.172.

(3)As susan Treggiari notes in the ox Ford Classical Dictionary  
C4.Edition,2012. Bisha Eugena : op.cit.,p.172

والتبني لأسباب سياسية قد تبلورت معالمه في الخطاب الروماني السياسي في القرن الأول الميلادي من خلال الأباطرة الذين قاموا بالتبني ومنهم Trajan , Galba ويرجع سببه الرئيسي لعدم وجود الورثة الطبيعيين للأباطرة الرومان ، حيث كانت لهم



الحرية المطلقة في اختيار الأشخاص الذين يقومون بتبنيهم أى أنه لم تحدهم ضوابط ولم تقيدهم شروط معينة عند إجراء هذا النوع من التبني وما يؤكد ذلك أن العديد ممن تم تبنيهم لم يكونوا من الشيوخ أو من أسر الشيوخ ، وبالتالي كان عبارة عن تبنياً وهمياً أو خيالياً يستهدف تحقيق منصب سياسى ويلاحظ أن القليل من الأباطرة الرومان كانوا يتقيدون بأقربائهم عند التبني طالما أن من تم تبنيه يتصف بالنبل والشرف والعطف والحنان والجدارة والحرص كما اتصف العديد ممن تم تبنيهم مثل Antoninus , (1). Piso

كما تميز التبني لأسباب سياسية بصفات خاصة أبرزها أنه من كان يتم تبنيه بعد أن يصير حاكماً وإمبراطوراً وأراد أن يتبنى أحد الأشخاص لديه أولاد في ولايته لم يقتصر التبني عليه وحده , وإنما كان يشمل هذا التبني أولاد من تم تبنيه بعدُهم أولاد ابن للمتبنى , كما حدث مع الإمبراطور أغسطس عندما أراد أن يتبنى تيبيير , وكان لتيبيير ولد بالتبني يدعى جرمانيكوس حيث قام أغسطس بتبني تيبيير كابن له ثم تبني جرمانيكوس كأبن ابن لأغسطس .(2)

---

(1) انظر : د.عبداللطيف محمد عامر : المرجع السابق ، ص 51.

- Bisha Eugena : op.cit.,p.172.

- L.o.de Boer : op.cit.,p.73.

- Caillan Davenport : op , cit , p 644 .

(2) انظر : م . عبد العزيز فهمى : 11/11/1 , المرجع السابق , ص 27 .

#### المطلب الرابع

### الأسباب الاقتصادية للتبني في القانون الروماني

كان التبني وسيلة لإنشاء أسر وروابط عائلية وقرابة جديدة بين الأفراد ولضمان استمرار الأسرة في ظل عدم وجود أبناء شرعيين , لذا ارتبط التبني بالمجتمع ولم يستقل عنه , وقد كان من دوافع التبني في القانون الروماني , الظواهر والأسباب الاقتصادية ومنها المتمثل في استحقاق من يتم تبنيه للميراث ممن تبناه , لعدم أحقيته في المطالبة بالميراث من أبيه الطبيعي لأنه بالتبني يعدّ قد تنازل عن كل حقوقه المالية في أسرته الأصلية , وكانت تتمثل الأسباب الاقتصادية للتبني عند إجرائه في حرمان بعض الأقارب من الميراث , أي حرمانهم من حصصهم الميراثية , وهنا يكون الهدف الأساسي من التبني هو استمرار الأسرة بقدر ما يكون الهدف إقتصاديّاً ومالياً متمثلاً في إبعاد وحرمان بعض الورثة من حقوقهم المالية حيث كان يحدث ذلك للرجال الذين لم يكن لهم أولاد طبيعيين ولكن لهم إخوة أو أبناء إخوة , وبالتالي فقد كان لهم نصيب في الميراث , وحتى يتم حرمانهم من الحصول على حقوقهم الميراثية كان يتم التبني لهذا الهدف. (1)

وبتحقق الهدف الاقتصادي للتبني عن طريق حرمان بعض أصحاب الحقوق الميراثية وتفضيل غيرهم ممن تم تبنيهم يتسع المجال للوارث الأصلي بأن يقوم بالطعن على تصرفات من قام بالتبني بإدخال أفراد من خارج الأسرة , وهناك كان يلتزم المتبني قبل وفاته بأن يفصح عن مبررات قيامه بهذا التصرف إذ كان الوارث الأصلي غالباً ما يرتكن في طعنه إلى الجنون والشيخوخة أو الإغواء بواسطة امرأة محاولاً بذلك استرداد حصته الميراثية الأصلية وكذلك كان يتم استخدام التبني عند احتياج الرجال لأموال , حيث كان يقوم الرجل المحتاج ببيع أحد أبنائه أو بناته وحرمان باقي الأولاد من الميراث لسداد ما عليه من ديون ومن الأسباب الاقتصادية للتبني استخدامه كوسيلة للحصول على عمال أقوياء. (2)

---

(1) L.o.de Boer : op . cit , p 31 , ets .

(2) L.o.de Boer : op . cit , p 48 , ets .

### المبحث الثالث

## آثار التبني في القانون الروماني

يترتب على التبني في القانون الروماني العديد من الآثار ، منها ما يتعلق بطرفي التبني وهما المتبني والمتبني وأسرتيهما ، أيا كان نوع التبني ، ويرجع ذلك لما كان يؤديه التبني من تغييرات هامة في الروابط الأسرية فقد كان الطفل المتبني يفقد علاقته القانونية بوالده البيولوجي ، لأنه يصبح وريثاً لأبيه بالتبني ، وهو ما يؤدي إلى قطع جميع الروابط القانونية مع الأسرة الطبيعية.(1)

وقد أدى هذا الاندماج الناتج عن التبني إلى التزام المتبني بالخضوع للسلطة الأبوية لمن تبناه ، وتحقق الموت المدني في درجته الصغرى لمن تم تبنيه نتيجة التبني ، ولا ينفك من تم تبنيه عن سلطة من قام بالتبني إلا في حالة تحرره ، حيث يؤدي هذا التحرر إلى سقوط حق المتبني ، ويؤدي التبني إلى اندماج حقوق والتزامات كل من المتبني والمتبني كأثر لهذا التبني.(2)

وللتبني آثاره بالنسبة لغير طرفي التبني ، وهم الدائنون ومن كانت تربطهم علاقات وتعاقبات قانونية وغير قانونية مع الأشخاص موضوع التبني ، حيث كان للتبني تأثيره الواضح على هؤلاء ، وبالتالي فقد كان من الأهمية بمكان تناول هذا الأثر الخاص بالغير وما تناولته بشأنها المجموعة الفقهية Digest ، وقانون Gaus ، والقانون المدني ، وتعليمات ومنشورات البريتور .

ونتعرض لآثار التبني في القانون الروماني بالنسبة لأطرافه ، وللغير من خلال  
المطلبين الآتيين :

**المطلب الأول : آثار التبني بالنسبة لطرفيه في القانون الروماني.**

**المطلب الثاني : آثار التبني بالنسبة للغير في القانون الروماني.**

---

(1)Hugh Lindsay,op.cit.,p.63.

- L.o.de Boer : op.cit.,p.36.

(2) J.Gilbert Hardgrove: op.cit. p.241 ets.

-Hugh Lindsay,op.cit.,p.72.73.

## المطلب الأول

## آثار التبني بالنسبة لطرفيه فى القانون الرومانى

يؤدى التبني إلى إحداث العديد من التغييرات الهامة فى الروابط الأسرية ، فقد ميز القانون الرومانى بين نوعين من الروابط الأسرية ، النوع الأول رابطة الدم وهى تلك الرابطة الخاصة بالأقارب الطبيعيين ، أعضاء الأسرة التابعين لرب الأسرة بعده صاحب السلطة الأبوية ، النوع الثانى رابطة القرابة الاصطناعية وهى التى تنشأ بين أشخاص غرباء عن الأسرة ، وهذه الأسرة ، حيث يتم إدخالهم فى نطاق السلطة الأبوية لرب الأسرة ، ويخضعون له ، وتقوم علاقتهم بالأسرة على أساس الرابطة القانونية الاصطناعية ، دون أن تربطهم روابط الدم ، وذلك عن طريق التبني .(1)

وقد ترتب على التبني فى ظل نظام الاستلحاق إدماج رابطتين أسريتين فى نوع واحد وتغير مركز الشخص الذى يتم تبنيه بحيث يصبح عضواً فى الأسرة التى تبنته مثل باقى الأولاد مع بقاء والده الطبيعى ، وقد أطلق على هذه الرابطة بالقرابة المدنية ، وقد استمرت هذه القرابة حتى عهد الإمبراطورية الرومانية السفلى ، وحلت بمقتضاها الرابطة المدنية للقرابة محل الرابطة الطبيعية ، وذلك على من تم تبنيهم من أفراد الأسرة .(2)

ومن أهم الآثار التى تترتب على التبني بين طرفيه ، خضوع الشخص المتبنى للسلطة الأبوية لرب الأسرة الذى قام بتبنيه ، وما يستتبعه ذلك من الخضوع والانصياع التام له ، وأيضاً فقد الصفة العائلية لمن يتم تبنيه ، وذلك بتغييرها ليس فقط لمن يتم تبنيه ، بل أيضاً له ولأولاده ، وهو ما يطلق عليه الموت المدنى فى درجته الصغرى ، ويتعين على الابن المتبنى أن يستمر خاضعاً للسلطة الأبوية لرب الأسرة المتبنى ، لأنه لو قام بالتححرر من هذه السلطة فقد حوقه تجاه الأب المتبنى ، لانتهاى سيطرة وسلطة الأب المتبنى على هذا الابن . كما يترتب على التبني اندماج

---

(1)J.Gilbert Hardgrove: op.cit. p.241.

- Hugh Lindsay:op.cit.,p. 63.

(2)انظر : د.صوفى حسن أبو طالب : المرجع السابق ، ص403.

- Hugh Lindsay,op.cit.,p. 63.

الحقوق والالتزامات الخاصة بكل من المتبنى والمتبنى نتيجة لهذا التبني . (1)

وتناول آثار التبني بالنسبة لطرفيه وهما الشخص القائم بالتبني ، ومن تم تبنيه وذلك فيما يتعلق بالجوانب المختلفة لهذا التبني فى القانون الرومانى يكون من خلال الفروع الآتية :

الفرع الأول : الخضوع للسلطة الأبوية للمتبنى .

الفرع الثانى : الموت المدنى للمتبنى فى درجته الصغرى .

الفرع الثالث : سقوط حق المتبنى فى حالة تحرره .

الفرع الرابع : اندماج حقوق والتزامات كل من المتبنى والمتبنى .

---

(1) انظر : د.صوفى حسن أبو طالب : المرجع السابق ، ص411, د. محمد عبد المنعم بدر : المرجع السابق , ص 112 , 113 .

- Hugh Lindsay,op.cit.,p. 107 .

## الفرع الأول

## الخضوع للسلطة الأبوية للمتبنى

يترتب على التبني في القانون الروماني وخاصة الاستلحاق ، خضوع الابن المتبنى للسلطة الأبوية لمن تبناه ، أى نقل السلطة الأبوية حيث يصبح ابناً أو ابناً أكبر له ، وهو ما يؤدي إلى تغيير مركز الشخص الذي تم تبنيه ، نظراً للقرابة الاصطناعية التي تمت للأسرة المتبنية ، وذلك من وجهة نظر القانون المدني *juscivile* ، استناداً لرابطة القرابة الاصطناعية ، وليس رابطة الدم ، التي يصير القريب الاصطناعي بمقتضاها قريباً لكل أقارب الشخص الذي تبناه ، ويترتب عليها تبعية القريب الاصطناعي الذي تم تبنيه للسلطة الأبوية ، وتظل هذه القرابة وهي الرابطة المدنية مستمرة لا تنفصم إلا بالتححرر والانطلاق من السلطة الأبوية .(1)

ورب الأسرة صاحب السلطة الأبوية الذي يتولى زمام الأمور داخل أسرته ، هو الشخص المستقل بحقوقه وغير الخاضع لسلطة غيره ، وبالتالي يخضع له كل من يشملهم مضمون الأسرة ، وهو عبارة عن مجموعة الأشخاص والأموال والحقوق ، وتشمل مجموعة الأشخاص كل الأولاد داخل الأسرة حيث يكون له سلطة مطلقة عليهم ، لا تحدها قيود سوى ما تقضى به الديانة والتقاليد السائدة ، وبالتالي يتضح أنه في حالة عدم وجود أولاد بالأسرة فلا تكون هناك سلطة أبوية ، كما أنه لا يشترط لتحقيق صفة رب الأسرة أن يكون الشخص بالغاً ، فقد يكون صبياً ذكراً في المهد ، لأن صفة رب الأسرة لا تثبت إلا للذكور أصحاب الحق في التمتع بالشخصية القانونية .(2)

---

(1) انظر : د.على محمد بدوى: المرجع السابق ، ص50 ، د. محمد عبدالمنعم بدر: المرجع السابق ، ص42 ، د.صوفى حسن أبو طالب : المرجع السابق ، ص404،405.

-J.Gilbert Hardgrove, op.cit. p.242.

- Hugh Lindsay,op.cit.,p. 64.

(2) انظر : د.على محمد بدوى: المرجع السابق ، ص50 ، د.صوفى حسن أبو طالب : المرجع السابق ، ص404, فوستيل دى كولانج : المرجع السابق ، ص 71 , 72 .

- Hugh Lindsay,op.cit.,p. 58 ets

ولا تقتصر السلطة الأبوية لرب الأسرة على المتبنى ، في إدخال الطفل المتبنى في الأسرة المتبنية فحسب ، وإنما يصبح لرب الأسرة حقوق على ملكية الطفل بالتبني

، نتيجة تغيير المركز القانوني له ، وخروجه من سلطة والده الطبيعي ودخوله في سلطة الأب المتبنى ، وتشمل سلطة رب الأسرة المتبنى على ملكية الطفل كل الأمور المادية وغير المادية ، وحقوق الانتفاع والاتفاقات حول أداء الخدمات والعناصر التي تم الحصول عليها بموجب اليمين أو بموجب قرار صادر من السلطات القانونية ، كما تشمل مهارات العامل في العمل ، وأجره من أداء العمل ، سواء كانت في صورة أجر نقدي أو غير نقدي وهذا يقتضى أنه إذا تبني إنسان شخصاً ليكون ابن ابن ، وعمد إلى ابن له تحت ولايته فجعله أباً لهذا المتبنى ، فهذا الابن ، سواء أكانت بنوته طبيعية أو كانت بطريق التبني ، يجب الحصول على رضاه بذلك الجعل حتى لا يلصق به رجم أنفه وارث أصيل له ، وبالعكس إذا أعطى الجد ابن ابنه لآخر بسبب التبني فريضاء ابنه لا حاجة إليه .(1)

ويترتب على السلطات الواسعة لرب الأسرة على من تبناه استناداً للسلطة الأبوية المقررة له ، انتقاص حقوق الابن المتبنى ، وبالتالي عدم إمكانية قيامه برفع دعاوى قضائية أو الدخول في أية منازعة مع الآخرين إلا من خلال من تبناه ، لأنه لم يعد مستقلاً بحقوقه ، وإذا قام الابن المتبنى برفع دعواه للمطالبة بأية حقوق فليس له الاستمرار فيها ، ولرب الأسرة استكمالها والاستمرار فيها وتولى الدفاع عن حقوق الابن المتبنى فالولد المتبنى أو المستلحق يعتبر في كثير من الأحوال ولد أتى من نكاح شرعي ، وبالتالي فمن قام بتبنيه سواء بأمر إمبراطوري أو من خلال الحاكم أو والي الأقليم وكان متبناه هذا من فروعه وليس أجنبياً عنه ، يصح أن يعطيه إلى شخص آخر يتبناه .(2)

ولم تستمر السلطة الأبوية المطلقة لرب الأسرة كما كانت عليه من في العصور الأولى لروما ، وإنما انحصرت هذه السلطة منذ عهد جوستينيان ، نظراً لاتساع أرجاء الدولة الرومانية بفضل كثرة التوسعات والفتوحات ، وأيضاً تأكد انحصار

---

(1)J.Gilbert Hardgrove, op.cit. p.252.

- Hugh Lindsay,op.cit.,p. 65.

(2) انظر : م . عبد العزيز فهمي : 11/11/1 ، المرجع السابق ، ص 27 .

- Hugh Lindsay,op.cit.,p. 66.

السلطة الأبوية عندما كان المتبنى هو الجد لأم بالنسبة لمن تبناه ، إذا كان الطفل المتبنى لا يدخل فى الأسرة أو فى سلطة الأب المتبنى سوى لاكتساب حق الإرث دون أن يقوم الأب المتبنى بالوصية له .(1)

---

(1) انظر : د. محمد عبدالمنعم بدر: المرجع السابق ، ص53.

-J.Gilbert Hardgrove, op.cit. p.252.

-Hugh Lindsay,op.cit.,p. 66.



## الفرع الثاني

### الموت المدني للمتبنى في درجته الصغرى

الموت المدني هو عبارة عن زوال الشخصية القانونية المقررة في القانون المدني الروماني بسبب فقد الشخص حريته أو وطنيته أو بسبب تغيير عائلته ، وفيما يتعلق بالموت المدني في درجته الصغرى كأثر للتبني فإنه يكون بتغيير الصفة العائلية عند تبني المستقل بحقوقه وتبني التابع لغيره في القانون الروماني ، حيث تنقضى الشخصية القانونية القديمة بتغيير الشخص لعائلته .(1)

ويعتبر الولد بالتبني ابناً شرعياً من الصلب لمن قام بتبنيه ، نتيجة تغيير في الصفة العائلية للولد المتبنى لقيامه بتغيير عائلته ، وعلى الرغم من استمرار احتفاظ هذا الابن بحريته وجنسيته الرومانية ، وتمتعه بالحقوق المقررة للإنسان سواء في القانون الطبيعي أم قانون الشعوب ، إلا أنه تنقضى الشخصية القانونية المقررة له في القانون المدني ، لانقطاع رابطة القرابة المدنية وهو ما يطلق عليه بالموت المدني في درجته الدنيا ، ويترتب عليه العديد من الآثار منها سقوط حق الإرث بعده عصباً وانقضاء السلطة الأبوية بالنسبة لوالده الطبيعي والسلطة الزوجية إلى غير ذلك ويترتب على ذلك سقوط الالتزامات الطبيعية والديون التعاقدية السابقة على الموت المدني التي كان يتحملها بخلاف الالتزامات الجنائية فتظل باقية ، كما يسقط حقه في الانتفاع وحق الاستعمال والحقوق الناشئة عن الشركة والحقوق المقررة له بعده دائماً ثانوياً وحقه في الإيضاء أى يعدّ ميتاً بالنسبة لأسرته أو عشيرته الأصلية .(2)

---

(1) انظر : د.صوفى حسن أبو طالب : المرجع السابق ، ص 410 ، 411 ، د. محمد عبدالمنعم بدر: المرجع السابق ، ص 112 .

(2) انظر :م.عبدالعزيز فهمى : المرجع السابق ، 2/11/1 ، ص 25، د . على محمد بدوى : المرجع السابق ، ص 86 ، د.صوفى حسن أبو طالب : المرجع السابق ، ص 411، د. محمد عبدالمنعم بدر: المرجع السابق ، ص 113.

- Hugh Lindsay,op.cit.,p. 67 ets .
- Gaius Inst . 4.38 .
- Digest 4.5.2.2 (ulpin.1.12 aded) .
- Digest 15.1.42 (ulpin.1.12 aded) .

ولم يترك القانون الرومانى ولم يهدر حقوق الدائنين قبل المتبنى لموته المدنى فى درجته الصغرى حتى لا يستغل المدينون ذلك للإفلات من سداد ما عليهم من ديون لتبنيهم ، وذلك بأن قرر للدائنين فى حالة الموت المدنى من الدرجة الصغرى أن يطلبوا إعادة الشئ إلى أصله أى التنفيذ على أموال مدينهم وكأنه لم يفقد شخصيته القانونية ، وبالتالي تم الاحتفاظ بحقهم بذات الدعاوى التى كانت لهم قبل مدينهم وإلزام المدين لموته مدنيا من الدرجة الصغرى بأن يحضر فى الدعاوى المقامة عليه وإلا جاز والتنفيذ على أمواله إستيفاء وسداداً لهذه الديون ، وإلزام من قام بالتبنى بسداد هذه الديون لمكانته وسيطرته المالية الكاملة على أموال المدين المتبنى .(1)

والموت المدنى للمتبنى فى درجته الصغرى كأثر للتبنى يختلف بحسب ما إذا كان من قام بتبنيه قريباً له قرابة دم من عدمه ، فإذا كان غريباً عنه ، فإن هذا التبنى يُعد ناقصاً لأن الابن المتبنى لن يدخل فى أسرة الأب المتبنى ، ولا يخضع للسلطة الأبوية لعدم ترتيب الآثار الكاملة للتبنى بين الأب بالتبنى والابن المتبنى ، وأيضاً لا تنشأ ثمة علاقة بالنسبة لما يؤديه التبنى بين الابن المتبنى وأقارب الأب بالتبنى طبقاً للقانون الرومانى ، فما يكتسبه الابن بالتبنى لا يذهب للأب بالتبنى لكونه غريباً من ناحية الدم ، وإنما يذهب للأب الطبيعى الذى له حق الانتفاع به مدى الحياة .(2)

ويترتب على الموت المدنى فى درجته الصغرى لمن تم تبنيه تغيير اسمه إلى اسم من تبناه ويشمل هذا الإسم القبيلة والنسب أياً كان نوع التبنى حيث كان يتم أخذ الاسم الشخصى واللقب الخاص بالأب بالتبنى وقرابة وعلاقة أسرة الوالد بالتبنى ، وترتب على ذلك أن أصبحت التسمية القديمة لمن تم تبنيه مجرد صفة ، ويرجع ذلك إلى أن هدف التبنى قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنقل الملكية والموارد والسمعة الشخصية إلى من تم تبنيه ، وفى ظل عدم وجود وارث طبيعى ، فقد مكن التبنى رب الأسرة من اختيار شخص بالنسبة للمستقبل حتى يكون التبنى بالنسبة له أكثر استمرارية .(3)

---

(1)انظر :د. محمد عبدالمنعم بدر: المرجع السابق ، ص114.

- Hugh Lindsay,op.cit.,p. 67.

(2)R . W . Leage , Roman Private Law , London , 1980 , p.74.

- J . B . Moyle , Justinian'S In stitutes , London , ox Ford , 1990 , pp. 356 – 357.

(3) Hugh Lindsay,op.cit.,p. 67 ets .

فى حالة إتمام التبنى بقانون يصدر من مجالس الشعب ويؤخذ فيه رأى الكهنة فكان يحق للدائنين عند محاولة مدينهم التهرب من ديونه بالطريقة المذكورة أن يلجئوا إلى الكهنة ومجالس الشعب للتظلم من عمل المدين ولكن بعد زوال اجتماع مجالس الشعب , وإلغاء إشراف الشعب والكهنة على التبنى تدخل البريتور وطبق قاعدة " لا تركة إلا بعد سداد الديون " ولكن مع التمييز بين حالات الموت المدنى فأعطى للدائنين فى حالة الموت المدنى من الدرجة الدنيا الحق فى طلب إعادة الشئ إلى أصله أى اعتبار الموت المدنى كأن لم يكن بمعنى أن لهم التنفيذ على أموال مدينهم كما لو لم يفقد شخصيته القانونية أصلا فتبقى الدعاوى التى كانت لهم قبل مدينهم , ويجب على المتبنى أن يحضر فيها وإلا أمر البريتور بوضع أموال المدين المتبنى تحت يد الدائنين للتنفيذ عليها سدادا لما عليه من ديون .(1)

(1) انظر : د.محمد عبدالمنعم بدر ، د.عبدالمنعم البدر اوى : المرجع السابق ، ص298 .

## الفرع الثالث

### سقوط حق المتبنى فى حالة تحرره

التحرر عمل قانونى يقوم بموجبه رب الأسرة وحده بإخراج ابنه أو ابنته من سلطته بحيث يصير مستقلا بحقوقه يتولى شئونه بنفسه بعيدا عن الأسرة وقد كانت دوافع وأسباب التحرر عديدة ومتنوعة فقد كان يتم تحرير الابن كعقاب له بحرمانه من حقوقه العائلية أو لنبذ هذا الابن المحرر من أهله وعشيرته , وكذلك كان يتم التحرر لفقر وإعسار رب الأسرة , كما كان من أسباب التحرر حسن تصرف وحكمة الابن الراشد البالغ وكفائه وقدرته على تولى شئونه بنفسه .(1)

حتى تستقيم الأمور بالنسبة للابن المتبنى ، فإنه يتعين عليه الاستمرار فى الخضوع للسلطة الأبوية لمن تبناه ، وبالتالي إذا قام الشخص المتبنى بعد تبنيه بتحرير نفسه ، فإنه لم يعد تحت سلطة المتبنى ويقوم بموجب هذا التحرر بكسر قيد السلطة الأبوية ، وأيضا يتحرر من السلطة الأبوية عند وفاة الأب والجد حيث يتم التحرر بالنسبة للأحفاد مالم يكونوا خاضعين لسلطة والدهم ، ويعد بمثابة الابن الطبيعى المتحرر من الميراث ابناً من الزواج ، ولكنه قد خرج من سلطة والده ، أى أنه يتم تحريم الابن المتبنى المتحرر من الميراث أو تقليل فرصته فى الحصول على الميراث وفقا للقانون المدنى (2).

ويترتب على تحرر الابن بالتبنى من السلطة الأبوية لرب الأسرة ، أن تصبح له الأهلية القانونية الكاملة فى حيازة الأموال ، لأنه بهذا التحرر يكون قد خرج من السلطة الأبوية ، وبالتالي يباح له حيازة الأموال ، ولكنه لا يستطيع حيازة أموال الأب بالتبنى ، وذلك لانفصام رابطة التبني وإزالتها بالتحرر من السلطة الأبوية لرب الأسرة المتبنية ولكن لا يؤثر التحرر من السلطة الأبوية على التزام الأب بالتبنى بعدم الزواج من زوجة من تبناه باعتبارها زوجة أحد أبنائه وأيضا الابن بالتبنى بعد

---

(1) انظر : د. محمد عبدالمنعم بدر: المرجع السابق ، ص59 .

(2) J.B. Moyle Trans : op ,cit , p.9.

- Numa Denis Fustel de Coulanges : op , cit , p .43.

- Hugh Lindsay,op.cit.,p. 58 ets

تحرره لا يجوز له الزواج بزوجة أبيه بالتبني .(1)

كما أن التحرر من السلطة الأبوية للأب بالتبني يؤدي إلى عدم احتفاظ الابن المتبني بحمل اسم من تبناه للإعفاء من القيود الخاصة بحمل هذا الاسم نتيجة التحرر وذلك أيضاً كان نوع التبني ، ويتم اتخاذ الإجراءات الرسمية الخاصة بتعداد وقوائم الإحصاء للأسماء مثلما حدث عند إجراء التبني وعند تغيير اسم وقبيلة من تم تبنيه كأثر لهذا التبني ، حيث يتم إزالة اسم من تم تبنيه من السجل الرسمي نتيجة تحرره.(2)

وتحرر الابن المتبني من سلطة أبيه بالتبني ، وسقوط حقه في الحصول على أموال الأب المتبني ، لا يؤثر على حق هذا الابن المتبني الذي تحرر من الحصول على الميراث والأموال والممتلكات من والديه الطبيعيين بعد هذا التحرر شريطة أن يكون التحرر سابقاً على وفاة والديه الطبيعيين ، حتى لا يستخدم التحرر من سلطة الأب بالتبني وسيلة للحصول على ميراثه من والديه الطبيعيين ، وبالتالي إذا قام هذا الابن بالتحرر من السلطة الأبوية للأب المتبني بعد وفاة والديه فليس له الحق في الحصول على ميراث والديه الطبيعيين وفيما يتعلق بأولاد الابن المحرر فإن كانوا موجودين قبل تحرره أو قيام أحد الأشخاص بتبنيه خضع هؤلاء الأبناء لولاية الأب الطبيعي للشخص المتبني ، أما إذا حدث التحرر من السلطة الأبوية دون أن يكون للابن المحرر أولاد ثم أنجب بعد ذلك أولادا خضع هؤلاء الأولاد لأبيهم المحرر أو لجد بالتبني وهو من قام بتبني والدهم وليس للجد الطبيعي .(3)

---

(1)Hugh Lindsay,op.cit.,p. 73.

- J.B. Moyle Trans : op ,cit , p.31 .

- L.o.de Boer : op.cit.,p57 .

(2)Hugh Lindsay,op.cit.,p. 72.73.

- L.o.de Boer : op.cit.,p57 .

(3) انظر :م.عبدالعزيز فهمي : 9/12/10 ، المرجع السابق : ص31 .

## الفرع الرابع

### اندماج حقوق والتزامات كل من المتبنى والمتبنى

يخضع الشخص الذى تم تبنيه وكل ممتلكاته لسلطة الشخص القائم بالتبني ، ويترتب على ذلك نتيجة هامة ، وهى إدراج الإرث وما يتعلق به من حقوق فى إطار عملية التبني ، حيث يكون ذلك بمثابة أحد أشكال الميراث بينما يكون كلا الطرفين المتبنى والمتبنى على قيد الحياة ، وقد أورد مضمون ذلك فى فقرتين متتاليتين بنظم جايوس Gaius ، فحيازة الممتلكات تتم من خلال حدوث الميراث الذى يمنح حق الحصول على ممتلكات شخص ما أو إذا تم شراء بعض البضائع ، وأيضاً فى حالة التبني لشخص ما ، وكذلك عند إخضاع امرأة لسيطرة وسلطة زوجها ، فكل هذه الصور وغيرها تؤدي إلى نقل ممتلكات الشخص لآخر ، لأنه يتم اكتسابها بواسطة الأب بالتبني ، أو صاحب السلطة والولاية .(1)

وفيما يتعلق بالتبني ، فإن الشخص الذى يتم تبنيه يعانى انتقاص قدره ، والإقلال من مكانته ، لأن كافة ممتلكاته تنتقل تقريباً إلى الشخص القائم بالتبني ، وتشمل هذه الممتلكات البضائع والممتلكات المادية وغير المادية المملوكة له لأنها تؤول إلى الأب بالتبني ، باستثناء الأشياء التى تعرضت للتلف والهلاك أثناء الاستخدام أو الانتفاع ، وأيضاً يشمل الخدمات المقدمة من جانب الحرفيين المهرة وغيرها من الخدمات التى يتم الحصول عليها مقابل دفع مبلغ من المال ، ولكن لا يشمل ذلك الخدمات المقدمة من جانب موظفين رسميين.(2)

ويترتب على التبني عدم إستطاعة من تم تبنيه الدخول فى أية منازعات قانونية مع من قام بالتبني ، ما دام تابعاً له من الناحية القانونية ، ولم يتمتع بالاستقلال القانونى بعد ، وأنه إذا كان الفرد بالتبني قد دخل فى منازعة قانونية مع من قام بتبنيه ، فإنه يتعين إنهاء كافة الإجراءات القانونية التى تم اتخاذها فى هذا

---

(1)Hugh Lindsay,op.cit.,p. 106 .

- Gaius , Inst , 2.97-8.

(2) Hugh Lindsay, op.cit., p 106 , 107 .

-Gaius , Inst , 3.83.

الصدد ، لأنه يتعين عدم وجود أية منازعات قانونية بين من تم تبنيه وبين القائم بالتبني ، لأن الفرد الذى قام بإجراء التبني من المفترض أنه مسئول مسؤولية كاملة عن حماية كافة الحقوق التى يتمتع بها الفرد الذى تم تبنيه ، وهو ما تفرضه قواعد التبني بين طرفيه كما أن الحق فى الزواج يتأثر بالتبني ، إذ تظل الحرمة باقية بين الفروع والأصول الناتجة عن التبني ، حتى وإن زال التبني وانقضى ، فالمرأة التى تصبح بطريق التبني ابنة لمن قام بتبنيها أو حفيدة له ، لا يجوز لمن قام بالتبني أن يتزوجها حتى وإن تحررت من عقد التبني ، أما الأقارب من الحواشى كالإخوة البنين والبنات سواء أكانوا أشقاء أم كانوا لأب أو أم ، فإن كانت قرابة الأخوة بسبب التبني فبمجرد انحلال التبني يجوز الزواج بينهما ، وهذا على خلاف الفروع والأصول إذ كانت قاعدة التحريم مطلقة بخلاف الأقارب من الحواشى فهى غير مطلقة .(1)

---

(1) انظر :م.عبدالعزيز فهمى : 1/10/1 ، 2 ، المرجع السابق ، ص21 .

- Hugh Lindsay, op.cit., p 107 .

-Digest,38.1.6(ulpian on sabinus 26)

-Digest,5.I.II(Ulpian on the Edict 12)

## المطلب الثاني

### آثار التبني بالنسبة للغير فى القانون الرومانى

وحول الآثار المترتبة على التبني بالنسبة لغير طرفيه ، وهى تشمل الدائنين والغير وأصحاب الحقوق المقررة على طرفى التبني ، فقد سبق وأن أشرنا إلى أن الحماية الناجمة عن التبني بالنسبة لطرفيه ، ليست مطلقة ، لأن الديون والالتزامات الخاصة بالشخص الذى تم تبنيه ، والتي ترجع إلى تاريخ سابق على التبني ، بعضها لا ينتقل إلى الفرد القائم بالتبني ، وذلك بخلاف الديون الخاصة بالشخص الذى تم تبنيه ، فلا تنتقل تلك الديون وهذه الالتزامات إلى الأب بالتبني إلا إذا كان الدين متوارثا ، فعندئذ أصبح الأب بالتبني وريثا ، وملزما بكافة الالتزامات القانونية المباشرة للغير ، وبالرغم من أن هذه الديون خاصة بمن تم تبنيه وأنه بموجب التبني قد تم النقل فى وضعه والانتقال من مكانه القانونية التى كان يتمتع بها ، إلا أن هناك إجراء قد قام بوضعه البريتور ، قد سمح للدائنين ببيع كافة السلع والبضائع التى يحوزها المدينون فى المستقبل ، طالما أنها غير مملوكة للغير .(1)

ولحماية الغير والدائنين ، وخاصة فى إطار النقل والانتقال من المكانات القانونية لمن تم تبنيهم ، ضمنا لحصول الغير والدائنين على حقوقهم ممن تم تبنيهم وحماية لهم من خطر شديد يتمثل فى الخسارة التى تلحق بهؤلاء الدائنين والغير وقد أوضح جايوس Gaius أنه لن تصبح أى حالة من هذه الحالات مدنية بموجب القانون المدنى ، وإنما يقوم الدائنون والغير برفع دعوى صحيحة بحيث تتجاهل هذه الدعوى الموت المدنى من الدرجة الدنيا الذى لحق بمن تم تبنيه ، وتستند إلى أن فقد الحقوق كان نتيجة الاستلحاق ، وهنا لن يؤثر النقل من الوضع الاجتماعى والانتقال من مكانات من تم تبنيه على استحقاق تلك الديون وأداء الالتزامات وذلك بشكل طبيعى ، وقد يجد الدائنون والغير صعوبة فى استيفاء الديون والحقوق ،



---

(1)Hugh Lindsay,op.cit.,p 107 .

ما لم يلتزم ويقتنع القائم بالتبني بتحمل المسؤولية القانونية نيابة عن تم تبنيهم (1).  
وحول نظام السلطة الأبوية ، فإن الأشخاص التابعين للأسرة سواء بالقرابة الطبيعية أو بالتبني ملتزمون بالحفاظ على أموال وممتلكات الأسرة ، وبالتالي فإن ما يحصلون عليه من مكاسب تؤول لملكية الأسرة ، وذلك لأنها تعد مكتسبة باسم وسلطة رب الأسرة ، طالما ظلت السلطة الأبوية قائمة ولم يحرر الأبناء ، وبالتالي فيتأكد اندماج أموال الأبناء بالتبني في أموال الأسرة ، وذلك لاستحقاق الأبناء بالتبني الحصول على الميراث مع الأبناء الطبيعيين (2).

تسقط الحقوق المالية للأطفال المتحررين من والدهم الطبيعي ، إذا تم تبنيهم ولكن لا تثبت لهم حقوق مالية لدى الأسرة المتبنية إذا قاموا بتحرير أنفسهم ، كما تتأثر الحقوق المالية للأطفال الذين يقومون بالتححرر من والدهم الطبيعي ، ثم يتم تبنيهم ، لأنهم بموجب هذا التححرر ثم تبنيهم بعد ذلك ، يعتبرون غرباء عن الأب الطبيعي ويسقط حقهم في الميراث من ملكية الأب الطبيعي ، وهنا تتأكد التفرقة في الحقوق المالية بين الابن الطبيعي والابن المتبني نتيجة هذا التبني وهو ما يؤكد تأثير التبني على الحقوق المالية.(3)

---

(1)Hugh Lindsay,op.cit.,p 107 .

-Gauis,Inst.3.84.

-Gauis,Inst.4.84.

-Digest,4.5.2.2(Ulpian,on the Edict 12)

(2) .J.Gilbert Hardgrove: op.cit. p.246.243.

(3) J.Gilbert Hardgrove: op.cit. p.246.244.

## الفصل الثاني

### التبني في الشريعة الإسلامية

لايستقيم الحديث عن التبني في الشريعة الإسلامية إلا من خلال التعرض لماهيته بتعريفه لغة واصطلاحاً , وصولاً لمعناه الشرعى وبيان الحكمة من تحريمه ومنعه , بعد أن كان مباحاً في ظل الشرائع القديمة في القانون الفرعوني والقانون البطلمي والشريعة اليهودية وبلادما بين النهرين وعند العرب في الجاهلية قبل الإسلام , وحتى بعد ظهور الإسلام وقبل نزول الآيات القرآنية بتحريمه .

ويلاحظ أن التبني قد مر بعدة مراحل فقبل ظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم كان منتشراً , وتعددت صورته وأشكاله وإجراءاته , ولم يقتصر على فئات أو طوائف معينة وظل مستمراً بعد ظهورالإسلام وحتى بداية نزول القرآن الكريم , ولم يتم تحريمه في بداية الأمر إلا بعد نزول الوحي على سيدنا محمد ﷺ بالآيات القرآنية القاطعة الدلالة التي أكدت تحريم التبني , ومنذ نزول هذه الآيات القرآنية الكريمة أصبح التبني حراماً , كما جاءت السنة النبوية الشريفة مؤكدة لما ورد بالقرآن الكريم من تحريم التبني .

وبعد تحريم التبني بالقرآن والسنة وضعت الشريعة الإسلامية العديد من البدائل والوسائل التي تحمى كيان الأسرة وتحفظ أفرادها لكونها النواة الأولى في بناء المجتمع وقد تحقق ذلك من خلال إقرار وتأكيد نظام الكفالة والهبه والوصية والموالة والإخوة في الدين والحضانة إلى غير ذلك من الأساليب والوسائل التي تؤكد حماية الأفراد ورعايتهم والمحافظة عليهم سواء داخل محيط الأسرة أو خارجها وصولاً للحفاظ على المجتمع بأسره .

ومن خلال ماتقدم فإن بحث موضوع التبني في الشريعة الإسلامية يستلزم الحديث عن ماهية التبني ونظامه قبل الإسلام في المجتمعات القديمة والشرائع السابقة قبل الإسلام , ثم التعرض لموضوع التبني بعد ظهور الإسلام وما أوضحتها الآيات القرآنية الكريمة عن التبني , وتحريم القرآن والسنة النبوية له وذلك من خلال الدراسة التحليلية والتأصيلية لهذا الموضوع تاريخياً وفلسفياً حتى ننتهي من خلال هذه الدراسة إلى فهم موضوع التبني منذ

نشأته الأولى وما لحقه من تطور وتغير خلال العصور التاريخية المختلفة وصولاً إلى إغائه لعدم صلاحيته وإضراره بالمجتمع .

ويتم تناول موضوع التبني في الشريعة الإسلامية وذلك من خلال عدة مباحث متتالية على النحو الآتي :

المبحث الأول . ماهية التبني في الشريعة الإسلامية .

المبحث الثاني . نظام التبني قديماً قبل ظهور الإسلام .

المبحث الثالث . نظام التبني في الشريعة الإسلامية بعد ظهور الإسلام .

المبحث الرابع . بدائل التبني في الشريعة الإسلامية .

## المبحث الأول

### ماهية التبني فى الشريعة الإسلامية

تناول ماهية التبني تقتضى التعرف على مفهومه من خلال التعرض لتعريف التبني من حيث اللغة والإصطلاح , كما أن هناك العديد من الدوافع والأسباب التى كان يتم التبني من أجلها , ومن هذه الدوافع الإنسانية , والدوافع الاجتماعية , والدوافع الدينية , والدوافع الاقتصادية , والدوافع السياسية . حيث كانت هذه الدوافع والأسباب من المبررات التى أدت إلى ظهور التبني منذ نشأة الإنسان البدائى فى ظل نظام الأسرة الأمية , كما انتشر التبني فى كافة المجتمعات وعلى مر العصور والأزمان واستمر حتى ظهور الإسلام , بل وبعد أن ظهر الإسلام لم يبلغ التبني فى بداية الأمر , حتى نزول الآيات القرآنية بتحريمه مطلقاً , وبتحريم التبني تأكدت حكمة هذا التحريم التى تمثلت فى المفساد وارتكاب المحرمات التى كانت تتحقق من التبني , واختلاط الأنساب , ومخالفة قواعد الميراث , وقطع الروابط الأسرية , ولم يقتصر الأمر على الأسرة أو المجتمع بأسره , وإنما كان التبني يضر أيضاً بمن تم تبنيه , على الرغم من أن التبني قد يقصد به تحقيق مصلحته , إلا أن الحقيقة تؤكد أن التبني ضارٌّ بالشخص المتبنى وليس فيه مصلحة له كما كان يعتقد الأفراد ونقسم موضوع ماهية التبني فى الشريعة الإسلامية للمطلبين الآتيين :-

المطلب الأول : مفهوم التبني ودوافعه .

المطلب الثانى : حكمة تحريم التبني فى الشريعة الإسلامية .

## المطلب الأول

### مفهوم التبني ودوافعه

تعددت وتنوعت تعريفات التبني , وقد كان من هذه التعريفات , التعريف اللغوي , والتعريف الاصطلاحي , كما أن القضاء قد أدلى بدلوه في وضع تعريف للتبني , وكانت هناك العديد من الدوافع والأسباب المبررة للتبني , الأمر الذي يقتضى التعرف على هذه الدوافع والأسباب التي كانت تبرر التبني قبل تحريمه .

وبالتالى يتعين تقسيم هذا المطلب إلى فرعين , نتناول فى الفرع الأول تعريف التبني , أما الفرع الثانى فنتناول فيه دوافع ومبررات التبني لدى الأفراد والمجتمعات قبل تحريمه وذلك على النحو الآتى :-

الفرع الأول : تعريف التبني .

الفرع الثانى : دوافع التبني .

## الفرع الأول

### تعريف التبنى

للتبنى معنيان أحدهما لغوي والآخر اصطلاحى :

أولاً : التعريف اللغوي للتبنى :

من فعل تبنى فلانا إتخذه إبناً ويقال تبنيته أى ادعيت بنوته , وقد ساد استعمال لفظ " إدعى " بما يفيد التبنى عند العرب , مثل أدعى فلانا فلانا , ومنه الدعى أى المتبنى والدعى المتهم فى نسبه والمنسوب إلى غير أبيه أى من تبناه وجمع الدعى أدعياء وهذا بخلاف ما إذا كان الولد معروف النسب وقد تبناه رجل غير أبيه , فهذا التبنى لا يثبت به نسب من المتبنى .(1)

يقال : دعى بين الدعوة والدعاوة . وقال ابن شميل : الدعوة فى الطعام والدعوة فى النسب . ابن الأعرابى : المدعى المتهم فى نسبه , وهو الدعى وهو أيضا : المتبنى الذى تبناه رجل , فدعاه ابنه , ونسبه إلى غيره , وكان النبى ﷺ تبنى زيد بن حارثة فأمر الله عز وجل أن ينسب الناس إلى آبائهم وألا ينسبوا إلى من تبناهم , فقال : " ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم فى الدين ومواليكم " وقال : " وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم " أبو عمرو عن أبيه : والداعى المعذب , دعاه الله أى عذبه الله , والداعى : المنسوب إلى غير أبيه . وفى النسب , بالكسر : وهو أن ينتسب الإنسان إلى غير أبيه وعشيرته .(2)

---

(1) لسان العرب لابن منظور : للإمام العلامة أبى الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور الأفريقى المصرى , تحقيق عبد الله على الكبير , ومحمد أحمد حسب الله , وهاشم محمد الشاذلى , دار المعارف , بدون سنة طبع , المجلد الأول , الجزء 9 , ص 364 .

(2) لسان العرب لابن منظور : المجلد الثاني , الجزء السابع عشر , المرجع السابق , ص 1388 , مختار الصحاح للرازي : للشيخ الإمام محمد ابن أبي بكر ابن عبد القادر الرازي طبعة مدققة كاملة التشكيل ومميزة المداخل , إخراج دائرة المعاجم فى مكتبة لبنان - بيروت 1986 باب الدال , ص 86 .

وقال الزجاج : تبنى به يريد تبناه , وفى حديث أبى حذيفة : إنه تبنى سالما أى اتخذه ابناً , وهو تفعل من الابن , والنسبة إلى الأبناء بنوى وأبناوى نحو الأعراب , ينسب إلى الأعراب والتصغير بئى . قال الفراء : يا بنى ويا بنى لغتان , مثل يا أبت ويا أبت وتصغير أبناء وأبيناء , وقيل تبنيت فلانا اتخذته ابنا . (1)

---

(1) لسان العرب لابن منظور : المرجع السابق ص 364 , مختار الصحاح للرازي : المرجع السابق , باب الباء , ص 27 د. أشرف عبد العليم الرفاعى : التبنى الدولى ومبدأ احترام مصلحة

الطفل دراسة مقارنة , الطبعة الأولى 2011م , دار الفكر الجامعي ص 181 , أ. يحيى أحمد  
زكريا الشامي : التبنى في الإسلام وأثره على العلاقات الخاصة الدولية طبعة 2009م , دار الجامعة  
الجديدة , ص 2 .

## ثانياً : التعريف الاصطلاحي للتبنى :

تعددت تعريفات التبنى اصطلاحاً , ولم تختلف هذه التعريفات في مضمونها عن  
التعريف اللغوي للتبنى فقد عرف بعض الفقهاء التبنى " بأنه تصرف قانوني يؤدي إلى  
خلق بنوة مصطنعة بين شخصين لا تقوم بينهما رابطة دم , وهو نظام معروف في  
مختلف الشرائع وإن كانت الشريعة الإسلامية تجهله " .(1)

وقد ورد بالتفسير الوسيط للقرآن الكريم بأن من عادات العرب أن الرجل كان  
يتبنى ولد سواه فيرث من بعده كما يرث الولد من أبيه النسبي , وتحرم عليه زوجته  
كما تحرم عليه زوجة ابنه من صلبه .(2)

لذا نزلت الآية الكريمة في قوله تعالى " مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ۖ وَمَا  
جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ اللَّائِي تَظَاهَرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ۚ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُمْ  
بِأَفْوَاهِكُمْ ۖ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ " .(3)

وقيل أن الرجل في الجاهلية كان إذا أعجبه جلدُ الرجل وظرفه ضمه إلى نفسه ,  
وجعل له نصيب الذكر من أولاده من ميراثه , وكان ينسب إليه فيقال : فلان بن فلان  
وذلك دلالة على التبنى .(4)

---

(1) انظر : د. فؤاد عبد المنعم رياض , د. سامية راشد : تنازع القوانين والإختصاص القضائي  
وآثار الأحكام الأجنبية , دار النهضة العربية , طبعة 1994م , ص 258 .



(2) التفسير الوسيط للقرآن الكريم : تأليف لجنة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر , الطبعة الثالثة 1413هـ - 1992م , مطبعة المصحف الشريف , المجلد الثامن , ص 141 .

(3) سورة الأحزاب : الآية رقم (4) .

(4) تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان , تأليف أبى عبد الله محمد ابن أحمد ابن أبى بكر القرطبي (ت 671 هـ) تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن , الطبعة الأولى 1427هـ - 2006م , مؤسسة الرسالة , الجزء 17 , ص 57.

و عرف البعض التبنى بأنه " استلحاق شخص معروف النسب إلى أب أو استلحاق مجهول النسب , مع التصريح بأن يتخذ ولدا وليس بولد حقيقى " . (1)

كما ذكر أن التبنى يعنى : تعمد تنسيب الولد لغير أبيه الحقيقى , وكان سائدا فى الجاهلية , وتتعامل كثير من الأنظمة العلمانية به فى هذا العصر , ويسمى باسمه الأصيل التبنى , فجاءت الشريعة الإسلامية فهدمت هذا الكذب , والادعاء , والاجحاف بحقوق الغير , فأبطلت هذا النسب , وأمرت برد الولد إلى أبيه الحقيقى فى الإطار الشرعى . (2)

والتبنى كلمة يفيد مدلولها التكلف والاصطناع بما يخالف الفطرة والتبنى هو اتفاق يستهدف إنشاء رابطة غير حقيقية بين شخصين لا يوجد بينهما أبوة أو بنوة حقيقية وترتيب آثار العلاقة الحقيقية عليها . (3)

والتبنى تصرف قانونى يقصد منه إنشاء نوع خاص من النسب لم يكن ثابتا قبله , وهو يعلم أنه منسوب فى الحقيقة والواقع إلى غيره معلوما كان نسبه الأسمى أم مجهولا فالتبنى هو اتخاذ رجل ابن غيره المعروف أو المجهول كولده ونسبته إليه وإعطائه كل أحكام الابن الصلبى . (4)

---

(1) انظر : د. محمد مصطفى شلبى: أحكام الأسرة فى الإسلام دراسة مقارنة بين فقه المذاهب السنية والمذاهب الجعفرية والقانون , الطبعة الرابعة , الدار الجامعية , بيروت 1983م, ص 723 .

(2) انظر : د. أحمد سعد عبد السميع سليمان عسران : البصمة الوراثية وأثرها في إثبات النسب في الفقه الإسلامي , رسالة دكتوراه , جامعة القاهرة , بدون تاريخ , ص 216 .

(3) انظر : أ. يحيى أحمد زكريا الشامي : المرجع السابق , ص 2 .

(4) انظر : د. أحمد فراج حسين : أحكام الأسرة في الإسلام الطلاق وحقوق الأولاد ونفقات الأقارب , طبعة 1998م , الدار الجامعية , ص 264 , د. عبد المجيد محمود مطلوب : الوجيز في أحكام الأسرة الإسلامية , مؤسسة المختار , الطبعة الأولى 1425هـ - 2004م , ص 383 , د. محمد سلام مدكور : بين عناية الإسلام بالطفولة وتحريمه للتبني , مجلة الوعي الإسلامي - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت السنة 9 العدد 102 جمادى الآخرة يوليو ص 22.

وورد بأن التبني هو عقد ينشئ بين شخصين علاقات صورية ومدنية محصنة لأبوة وبنوة مفترضة , قد تكون بين رجل ولقيط مجهول النسب وثمره من ثمرات الزنا , وقد يكون بين رجل وآخر معلوم لأبوين وبتوافقهما يتم هذا التبني فالتبني مجرد كلام يخرج من الفم وادعاء لا يجعل هذا الطفل الغريب ابنا شرعيا لأنه كذب واقتراء , إذ لا قرابه حقيقية تربط الطرفين ولا تشدهما مودة وعاطفة حقيقية , بل كثيرا ما ينشأ جراء ذلك عقد ثابتة في نفس كل منهما نحو الآخر ونحو المجتمع الذي حرمهما من البنوة والأبوة الشرعية وهذا ما أشارت إليه الآية الكريمة في قوله " وما جعل أديانكم أبناءكم " (1).

كما ذكرت محكمة النقض بأن التبني هو استلحاق شخص معلوم النسب أو استلحاق مجهول النسب مع التصريح بأنه يتخذه ولدا وليس بولد حقيقي حرام وباطل في الشريعة الإسلامية . ولا يترتب عليه أثر أو حكم من الأحكام الشرعية , اكتفاء بأن الإسلام قد أورد تنظيما كاملا محكما لأحوال اللقطاء وبما يكفل الحياة الشريفة لهم . (2)

وذكر الأستاذ الدكتور : السيد عبد الحميد فوده بأن التبني هو اتفاق بين طرفين (المتبني والمتبني أو وليه) يؤدي إلى خلق رابطة قرابة بينهما تأخذ حكم الرابطة الطبيعية فهو يستهدف خلق رابطة بنوة مصطنعة بين المتبني والمتبني

---

(1) انظر : د. أحمد فراج حسين : المرجع السابق , ص 264 , د. أسامة الحموي : التبني ومشكلة اللقطاء وأسباب ثبوت النسب " دراسة فقهية اجتماعية مقارنة " بحث منشور بمجلة دمشق للعلوم

الاقتصادية والقانونية , المجلد 23 – العدد الثاني – 2007م ص 520 د. عبد المجيد محمود  
مطلوب : المرجع السابق , ص 383 .

(2) حكم محكمة النقض فى 1976/3/10 س 27 , ص592 , مشار إليه د. محمد حسين منصور : النظام القانونى للأسرة فى الشرائع غير الإسلامىة , طبعة 2003م , دار الجامعة الجدىة للنشر , ص 193, ومذكور لى : الإمام الشىخ : أحمد إبراهيم , والمستشار واصل على اللىن أحمد : أحكام الأحوال الشخصىة فى الشرىعة الإسلامىة والقانون ومعلقا عليها بأحكام محكمة النقض, 1414هـ -1994م , ص 561 , الطعن رقم 2 لسنة 43ق أحوال شخصىة مجموعة المكتب الفنى لسنة 27, ص 592 الطعن رقم 26 لسنة 39ق أحوال شخصىة مجموعة المكتب الفنى لسنة 34ص 1232 .

وذلك على غرار البنوة الحقىة .(1)

من كل ما سبق من تعرىفات للبنى يمكن وضع تعرىف للبنى بأنه هو ادعاء الرجل أو المرأة أو الاثنىن معا على غير الحقىة بنوة الولد سواء أكان ذكراً أم أنثى , باعتباراه ابنه أو ابنته إما لإعجابه به , أو لحرمان المتبنى من الأولاد لعقمه وعدم إنجابه أو التبنى بقصد الإحسان برعاية اللقبط أو مجهول النسب أو من لا عائل له بهدف الإعتناء به والمحافظة علىه أو أن يعجبه الولد حبا فى العلو والرفعة والانتساب إلى ولد شرىف الأصل أو صاحب منزلة ومكانة , بحيث يصىح هذا الولد الذى تم تبنىة عضوا فى الأسرة ىنتسب إليها وىتمتع بسائر حقوق الأسرة من مىراث وىخضع لنظام المحرمات التى ىخضع أفراد الأسرة , وىصىر من تبناه أباه وزوجته أمه , وإن كان للمتبنى أولاد ىكونوا بمثابة إخوة لها , وىحرم علىه الزواج منهم وىباح له الاختلاط بهم كابن أو بنت للمتبنى وزوجته وكأخ للأبناء الذكور والإناث , أى ىلقى التبنى على من تم تبنىة واجبات وحقوق الابن الشرعى .

(1) انظر : د. السيد عبد الحميد فوده : القانون العربى القديم , دار النهضة العربية , طبعة 2014م , ص 108 .

## الفرع الثانى

### دوافع التبنى

تعددت وتتنوعت دوافع التبنى على مر العصور والأزمان التاريخية المختلفة , ومنها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية وتتولى ايضاح تلك الدوافع تباعا:

#### أولا : دوافع التبنى الاقتصادية :

كان الفقر واحتياج الأسر الفقيرة سببا رئيسياً للتبنى بهدف إيجاد الأولاد التى تعد عونا لتلك الأسر , لمواجهة ظروف الحياة وأعبائها نظراً لسوء حالتهم الاقتصادية , ولم يقتصر دافع التبنى الاقتصادى على الأسر الفقيرة نظراً لاحتياجها فحسب , وإنما كانت الأسر الغنية تقوم بالتبنى لنقل الأموال إلى الطفل أو الشخص المتبنى من الشخص الذى قام بتبنيه أو العكس بهدف الحصول على أموال الطفل أو الشخص الذى تم تبنيه (1).

وتمثلت الدوافع الاقتصادية للتبنى فى إلحاق الأولاد المتبنين بالأعمال المهنية التى يمارسها أرباب الأسر بهدف معاونتهم ومساعدتهم فى ممارسة الأعمال اليومية , حيث كان يقوم بهذا النوع من التبنى أصحاب الحرف والمهن المختلفة , وقد انتشر التبنى لتحقيق الدوافع الاقتصادية فى المجتمعات الصناعية أو التى يغلب على نشاطها الصناعة , وفى حالة إهمال المتبنى لمن قام بتبنيه , وعدم مساعدته فى تعليم الحرفة أو المهنة , كان يحق للشخص المتبنى أن يرجع لأبويه الطبيعيين (2).

وما يؤكد دوافع التبنى الاقتصادية , أنه كان بمثابة وسيلة لتوزيع التركة

(1),(2) انظر: د. أشرف عبد العليم الرفاعى : المرجع السابق , ص 6 , أ. حكمت بشير الأسود :مبدأ التبنى فى العراق القديم , بحث منشور بمجلة سومر – العراق ,المجلد 44 الجزء 1, 2 صفحات 69 – 80, أ.عنان أيمن إبراهيم أحمد العيسوى : تبنى الأطفال فى مصر البطلمية : دراسة وثائقية فى ضوء أوراق البردى, بحث منشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالإسماعيلية – مصر , العدد 15 شهر ديسمبر 2015م, صفحات 195 – 214 , ص 203 .

حسبما يريد المتبنى دون أن يتقيد بالأقارب المستحقين للتركة , فقد كان الشخص يقوم بتبنى من يريد أيلولة التركة إليه , وقد يوصى بانتقال أمواله وتركته للمتبنى من بعده سواء أكان من تبنائه من أقاربه أم من غيرهم , حتى يضمن عدم اعتراض المستحقين للتركة بعد وفاته , وقد يصل الأمر فى بعض الأحيان إلى إشهاد من يراه من الشهود من أقاربه على الوصية بكل تركته أو ببعضها لمن تبنائه بعد وفاته إمعانا فى تحقيق أهدافه لتصل أمواله من بعده لمن يريد .(1)

وظهرت الدوافع الاقتصادية للتبنى بوضوح من خلال تمكين بعض الأفراد الذين كان يتم تبنيتهم من الانتفاع والاستفادة من الإقطاعات التى كان يتم منحها من قبل الملوك فى العصور القديمة لبعض الفئات والطوائف فى صورة أراضى الهبات والإقطاعات العسكرية , حيث كان من يتم منحهم هذه الإقطاعات يحظر عليهم بيعها أو انتقالها إلا عن طريق الميراث للانتفاع بها فقط من جانب الورثة , فقد كان المقتطع لهم تلك الإقطاعات يقومون بتبنى بعض الأشخاص لكى يحصلوا منهم على بعض الهدايا والمقابل المادى فى سبيل قيام من تم تبنيتهم بالانتفاع بهذه الإقطاعات , وهو ما كان يعرف بالتبنى لأجل البيع , بالرغم من أن طبيعة هذه الإقطاعات كانت للاستغلال وليس التملك , وأن المقتطع له هذه الأراضى يتعين عليه الانتفاع بها دون أن يكون له الحق فى تحويل حيازتها للغير سواء بمقابل أو دون مقابل , وأن استمرار انتفاع المقتطع له بهذه المساحات كان مرهونا برضاء الملك عليه , وأن هذه الإقطاعات كانت تقدم للعسكريين لاستغلالها لعدم حصولهم على مرتبات نقدية .(2)

(1) انظر: د. اشرف عبد العليم الرفاعى :المرجع السابق ص 6, د. عبد اللطيف محمد عامر:التبنى بين التاريخ والشرائع ,الهيئة المصرية العامة للكتاب , طبعة 2008م , ص 53 , أ.سليم حسن :موسوعة مصر القديمة , الجزء الثامن نهاية عصر الرعامسة وقيام دولة الكهنة بطيبة فى عهد الأسرة الواحدة والعشرين ,الهيئة المصرية العامة للكتاب , طبعة 1994م , ص 70 وما بعدها .

(2)انظر: د.السيد العربى حسن:الوجيز فى تاريخ القانون المصرى , طبعة 2012-2013م , الإسرائ للطباعة,ص 97, 98 , أحكمت بشير الأسود:المرجع السابق , ص77, د.محمود سلام زناتى : تاريخ القانون المصرى , الطبعة الثانية 1993م , بدون دار نشر,ص 307 , 308 .

## ثانيا : دوافع التبنى الدينية :

تجسدت الدوافع الدينية للتبنى على مر العصور والأزمان التاريخية القديمة فى الفكر الراسخ لدى الأفراد بضرورة وجود أبناء يخلفونهم من بعدهم ضمانا لأداء الطقوس والشعائر الدينية نيابة عنهم , والقيام بكل مراسيم الدفن وتقديم القرابين والهدايا إرضاء للآلهة , ويرجع ذلك للاعتقاد السائد أنه بعد وفاة الإنسان ودفن جسده تذهب روحه إلى عالم الأرواح أو عالم ما بعد الموت , وتظل مستقرة ما دام الأحياء التابعون للمتوفى يقومون بدورهم المتعلق بأداء الشعائر الجنائزية التى تعددت وتنوعت طرقها , أما إذا تقاعس هؤلاء الأحياء عن القيام بتلك الشعائر تظل روح المتوفى قلقة ويمكن أن تعود بطريقة ما إلى عالم الأحياء لإحداث الأذى بمن كانوا يحيطون بالميت أثناء حياته , وهذا كان يسمى بعبادة الأسلاف التى كانت منتشرة فى العهود البدائية والقديمة (1).

وأداء الشعائر الجنائزية والطقوس والعبادات الدينية بهدف إرضاء الآلهة والأموات كان يستلزم أن يكون للشخص وريث يتولى القيام بكل هذه المهام ولم يكن أمام الشخص فى حالة عدم وجود وريث له يقوم بهذه العبادات سوى أن يتبنى طفلا أو شخصا يخصص له أموالا وممتلكات حتى يضمن قيامه بأدائها , وبالتالي كانت من دوافع التبنى الأسباب الدينية التى لم تقتصر على هذا الأمر فحسب وإنما كانت تشمل تخصيص ابن أو ابنه بالتبنى للقيام بخدمة المعابد إرضاء للآلهة , ويظل من تم تبنيه خادما لأحد المعابد تحقيقا للهدف الدينى للتبنى .(2)

## ثالثا دوافع التبنى الاجتماعية :

سعت الأسرة منذ بداية تكوينها نحو الإنجاب بهدف زيادة أعدادها واستمرار نسبها والمحافظة عليها وعلى ممتلكاتها , بالإضافة لإثراء المجتمع بالأطفال والأولاد الذين ينتفع بهم , وهو ما شجع على التبني تحقيقاً لهذا الهدف الاجتماعي , خاصة

---

(1) انظر: أ . حكمت بشير الأسود : المرجع السابق ص 75 , د. عبد العزيز صالح : الشرق الأدنى القديم الجزء الأول مصر والعراق , طبعة 2012م , مكتبة الأنجلو المصرية , ص 754 , د. محمود السقا : تاريخ وفلسفة النظم الاجتماعية والقانونية مع دراسة خاصة للشريعة اليهودية , دار الثقافة العربية , طبعة 2018م , ص 422.

(2) انظر: أ . حكمت بشير الأسود : المرجع السابق ص 75 , 76 , د. عبد العزيز صالح: المرجع السابق , ص 754 , د. محمود السقا : المرجع السابق , ص 422.

أنه قد زادت الحاجة في بعض المجتمعات إلى الأولاد الذكور , حيث استقرت العادات والتقاليد النابعة من الطبيعة العاطفية نحو حب الذرية والإنجاب وهو ما أدى إلى الاهتمام بالأبناء الذكور والحرص على إنجابهم وتبنيهم كمظهر للتباهي والتفاخر , سواء بالنسبة لمن يتم تبنيه بانتسابه وانتمائه لأحد الأشخاص , أو لمن يقوم بالتبني بأن يتشرف بانتمائه وتبنيه لشخص معين , وذلك تأكيداً للقوة والسيطرة ولتحسين الأوضاع الاجتماعية للأسرة .(1)

وقد ترتب على الدافع الاجتماعي للتبني أنه لم يقتصر على الأطفال فحسب وإنما كان يتم تبني الشباب حتى يمكن الاستعانة بهم عند بلوغ المتبني سن الشيخوخة لمواجهة أعباء الحياة , وأيضاً ضماناً لاستمرار نسب العائلة وأسمها وتخليدها بهدف إبقاء المذهب العائلي , ولم يقتصر الأمر على تبني الأحرار فحسب , وإنما كان يتم تبني العبيد وذلك بعد إعلان عتقهم وتحريرهم من العبودية إذ كان يترتب على تبنيهم أن يتمتعوا بما كان يتمتع به الأبناء الشرعيون وذلك عند عدم وجود أبناء شرعيين للمتبني .(2)

وشملت الدوافع الاجتماعية للتبني إمكان قيام الرجال والنساء بتبني أطفال بالإضافة لأولادهم عندما يتزوج الرجل امرأة ولا ينجبان فيقومان بتبني بعض الأطفال لإشباع عاطفة الأبوة ويتحقق من ذلك غرض اجتماعي يكاد يشبه التزام هؤلاء الأباء برعاية وحماية الأطفال بالتبني ومجهولي النسب , ثم بعد ذلك يرزقان بالذرية وفي هذه الحالة يكون للزوجين أبناء بالتبني وأبناء صليبيين , فإذا أراد المتبني إنهاء رابطة

التبني وقطع عراها بعد إنجاب الأولاد الصليبيين , فقد كان لهما ذلك ولكن كان عليهما التزاما قانوني يتمثل في إعطاء من تم تبنيه حقوقه

(1) انظر : أ . حكمت بشير الأسود : المرجع السابق , ص 73 , د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 50 , أ. عنان أيمن إبراهيم أحمد العيسوي : المرجع السابق , ص 202 .

(2) انظر : أ . حكمت بشير الأسود : المرجع السابق , ص 74 , د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 51 , أ. عنان أيمن إبراهيم أحمد العيسوي : المرجع السابق , ص 202 , أ . محمد محسن البرازي : محاضرات في الحقوق الرومانية , مؤسسة هنداوى سى آى سى , طبعة 2019م , ص 131 .

التي تضمنها القانون .(1)

وأیضا كانت من الدوافع الاجتماعية للتبني ما كان يحدث في بعض الشعوب القديمة إذ كانت هناك بعض النساء يعملن كاهنات نظراً لأن المرأة كانت تلعب دوراً هاماً في أعمال الكهنوت وإدارة المعابد وكن عادة لا ينجبن لعدم زواجهن لذا فقد كانت تلجأ إلى عادة التبني وخاصة تبني البنات القربيات وذلك لكي تهيئها لتولى مهمة الكهانة بعدها حيث يقع على الطفلة المتبناه مهمة رعاية الكاهنة التي تبنتها أثناء شيخوختها ثم تقوم بتعلم المراسيم الدينية والطقوس والشعائر الدينية التي تجعلها مؤهلة لأن تكون كاهنة بعد ذلك ويلاحظ أن من دوافع التبني الاجتماعية تحرير العبيد من الرق وإطلاق سراحهم وإعطاءهم الحرية ومنحهم العديد من الحقوق بعد حرمانهم منها وذلك بأن يصبحوا أولادا أو إخوة وأخوات لمن قام بتبنيهم وهو ما يغير أوضاعهم الاجتماعية ويعلى من شأنهم ومكانتهم .(2)

#### رابعاً دوافع التبني السياسية :

وكان التبني لأسباب ودوافع سياسية يتم بين الحكام أصحاب السلطات والرعية أو الأقارب بهدف إسناد السلطة وشنون الحكم لمن يتم تبنيه بهدف إبعاد وإقصاء غيره عن ممارسة السلطة , حيث كان يتم التبني في هذه الصورة بكتابة وصية يُعرب فيها المتبني وهو صاحب السلطة والاختصاص عن رغبته في تبني من يشاء سواء أكان من أقاربه أم بعيدا عنه , وقد عرف التبني لأسباب سياسية منذ أقدم العصور والأزمان



بداية من عهد القدماء المصريين , فمعظم كبار الدولة لم يكونوا أولاداً للملك إلا بالتبني , وظل التبني لأسباب سياسية مستمرا في العصور القديمة

---

(1) انظر : أ. حكمت بشير الأسود : المرجع السابق , ص 73 , د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 50 .

(2) انظر : د. إبراهيم نصحي : تاريخ مصر في عصر البطالمة الجزء الأول , طبعة 2002م , مكتبة الأنجلو المصرية ص 295 , أ. محمد محسن البرازي : المرجع السابق , ص 131 , د. محمود سلام زنتي : المساواة بين الجنسين في مصر الفرعونية , طبعة 2000م , دار النشر الذهبى للطباعة والنشر , ص 49 , كريستيان ديروش نوبلكور : المرأة الفرعونية , ترجمة فاطمة عبد الله محمود , الهيئة المصرية العامة للكتاب , طبعة 1995م , ص 210 , أ. حكمت بشير الأسود : المرجع السابق , ص 73 , د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 52 .

حتى بعد ظهور الإسلام ولم ينته إلا بعد نزول الوحي بتحريم التبني أيا كانت دوافعه وأسبابه .(1)

ومن الدوافع السياسية للتبني منح الجنسية وذلك كما كان يحدث لدى الرومان , إذ كان التبني وسيلة لمنح الجنسية والوطنية الرومانية بالإضافة للنقل من طبقة لأخرى كما كان يحدث لمنح صفة الأشراف لأحد أفراد العامة حتى يتمكن من تولى مناصب الحكم التي كانت قاصرة على الأشراف دون غيرهم من طبقة العامة , كما كان يتم التبني لأحد الأفراد التابعين لطبقة الأشراف حتى يصير من العامة لكي يستطيع تولى منصب حاكم العامة الذي كان يقتصر على الأفراد التابعين للعامة وأيضا كان يتم التبني لتمكين بعض الأفراد من ممارسة الحقوق السياسية مثل العبيد.(2)

(1) انظر : د. إبراهيم نصحي : المرجع السابق , ص 295 , د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 50 , أ . محمد محسن البرازي : المرجع السابق , ص 131 .

(2) انظر : د. إبراهيم نصحي : المرجع السابق , ص 295 , د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 50 , أ . محمد محسن البرازي : المرجع السابق , ص 131 .

## المطلب الثاني

### حكمة تحريم التبني في الشريعة الإسلامية

شاءت إرادة الله سبحانه وتعالى تحريم التبني تحريماً قاطعاً ومؤبداً لسلامة المجتمع والحفاظ عليه من المفسدات والموبقات , لما يؤديه التبني من اختلاط الأنساب والاطلاع على عورات الآخرين , لأن التبني يؤدي إلى دخول الأجنبي في محيط أسرة لا تربطه بها صلة , ويطلع على عورات نساءها وبناتها وأولادها بما يشكل انتهاكاً لحرمة الله سبحانه وتعالى , كما أن التبني يخالف قواعد الميراث لأن كلاً من المتبني والمتبني يحصل على حقوق ميراثية ليس له الحق فيها , بالإضافة لما يترتب عليه التبني من حرمان أصحاب الحقوق والأنصب الشرعية المقدرة , لاستحواذ المتبني والمتبني عليها , بالإضافة إلى اختلاط الأنساب لأنه يتم نسبة أولاد لغير آبائهم وأمهاتهم بالمخالفة للحقيقة , بما يعد إفتئاتاً على الأنساب , وتكديباً لنشأة الطفل الأولى , وكما ينعكس الأثر السيئ للتبني على أسرة المتبني , فإنه يؤثر أيضاً على الطفل المتبني , لأنه في بداية الأمر يتمتع بالرعاية والاهتمام من جانب من تبناه , ولكنه يصطدم في مرحلة لاحقة بحقيقة الأمر , بما يشكله ذلك من مصاعب نفسيه قد تفقده ثقته في نفسه (1).

كما أن التبني يخالف الفطرة الإنسانية التي خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان عليها , فالتبني هو كذب وافتراء على الحقيقة و ضد الطبيعة الإنسانية لأن الارتباط الطبيعي

القائم على الحنان والشفقة والمودة بين الأبناء وآبائهم وأمهاتهم , لا يمكن تساويه بالارتباط الصناعي القائم على أقوال وألفاظ مصطنعة .(2)

ونظراً لما تستهدفه الشريعة الإسلامية الغراء من مواجهة كل ما يخالف مبادئها وأحكامها , لذا فقد حُرِّم التبنى تحريماً قطعياً بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة , حرصاً على المجتمع ومنعاً لإرتكاب المحرمات وحفاظاً على حقوق

---

(1) انظر: د محمد سلام مذكور : بين عناية الإسلام بالطفولة وتحريمه التبنى , المرجع السابق , ص24 , د. محمد مصطفى شلبي : المرجع السابق , ص 723 , د. أشرف عبد العليم الرفاعي : المرجع السابق , ص 189 وما بعدها .

(2) انظر: الإمام محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع , دار الفكر العربى , طبعة 1982م , ص 125 .

الأفراد تطبيقاً لشرع الله سبحانه وتعالى , كما أن تحريم التبنى قد أكد عدل ورحمة الإسلام , الذى حرص على أن ينسب الولد لأبيه الحقيقى , لا أن ينسب إلى شخص غير أبيه , وهو ما يغلق باب الافتراء والكذب .

ونتناول حكمة تحريم التبنى فى الشريعة الإسلامية من خلال الفروع الآتية :

الفرع الأول : التبنى طريق للمفاسد وارتكاب المحرمات .

الفرع الثانى : التبنى طريق لاختلاط الأنساب .

الفرع الثالث : التبنى يخالف قواعد الميراث .

الفرع الرابع : التبنى طريق لقطع الروابط الاسرية .

الفرع الخامس : أضرار التبنى لمن يتم تبنيه .

## الفرع الأول

### التبني طريق للمفاسد وارتكاب المحرمات

أكدت الآيات القرآنية الكريمة المفاسد والموبقات الناجمة عن التبني , وخير دليل قصة سيدنا يوسف بن يعقوب عليه السلام مع زليخا امرأة العزيز , وقيل إن اسمها كان راعيل , فبعد أن اشتراه عزيز مصر لامرأته وكان على خزائن مصر , قد أوصاها بإكرامه لكي ينفعهم أي يكفيهم بعض المهمات إذا بلغ أو يتخذه ولدا قال ابن عباس : كان حصوراً لا يولد له , وكذا قال ابن اسحاق : كان قطفير لا يأتي النساء ولا يولد له وقد كان التبني في الأمم معلوماً عندهم وقد استمر حتى أول الإسلام .(1)

وقد كان يتعين أن تعامل زليخا زوجة العزيز يوسف عليه السلام معاملة الأم وتحسن إليه ولا تسيء معاملته لكونه صغيراً ويحتاج إلى رعاية واهتمام , إلا أنه حدث خلاف ذلك فبعد أن بلغ سيدنا يوسف أشده وكان عمره ثلاثاً وثلاثين سنة , حاولت ارغامه على ارتكاب الفاحشة والمنكر وانتهاك المحرمات والموبقات بأن تجملت له وغلقت الأبواب ودعته إلى نفسها , فامتنع عن ذلك أشد الامتناع وهو ما أكدته الآيات الكريمة في قوله تعالى: " وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لَامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا " . (2)

(1) انظر : مختصر تفسير ابن كثير , للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى 774هـ - إختصار وتحقيق محمد على الصابوني , الطبعة الخامسة 1406هـ - 1986م , دار القلم بيروت - لبنان , المجلد الثاني , ص 244 , الكامل فى التاريخ لابن الأثير : تأليف المؤرخ عز الدين أبى الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد أبى عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف بابن الأثير, حققه واعتنى به د. عمر عبد السلام تدمري , المجلد الأول الجزء الأول , تاريخ الرسل والأنبياء , دار الكتاب العربى بيروت - لبنان , طبعة 2012م , ص 126 , تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان , الجزء الحادى عشر , المرجع السابق ص 301.

(2) سورة يوسف : الآية رقم (21) .

وفى قوله تعالى " وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ " . (1)

وقد ورد فى تفسير هذه الآيات القرآنية أن الله تعالى يخبر عن امرأة العزيز التى كان يوسف فى بيتها بمصر , وقد أوصاها زوجها بإكرامه فراودته عن نفسه ودعته إليها , بأن طلبت منه أن يواقعها , وأصل المرادة الإرادة والطلب برفق ولين , وذلك لأنها أحبته حبا شديدا لجماله وحسنه وبهائه , فقد أخذت تذكر محاسنه وتشوقه إلى نفسها فحملها ذلك على أن تجملت له وغلقت عليه وعليها الأبواب . (2)

كما ذكر أن زليخا زوجة العزيز قد دعت سيدنا يوسف إلى نفسها (وقالت هيت لك) فامتنع عن ذلك أشد الامتناع وقال (معاذ الله إنه ربي أحسن مثواي) قال الزجاج : أى إن الله ربي تولانى بلطفه , فلا أرتكب ما حرمة , وكانوا يطلقون الرب على السيد والكبير , أى أن بعلك ربي أحسن مثواي أى منزلى , وأحسن إلى فلا أقابله بالفاحشة فى أهله , ( إنه لا يفلح الظالمون ) , وقد أختلف القراء فى قوله : ( هيت لك ) فقراه كثيرون بفتح الهاء وإسكان الياء وفتح التاء , قال ابن عباس ومجاهد : معناه أنها تدعوه إلى نفسها , وهذا يؤكد الفساد فى العقيدة نتيجة الاختلاط غير المشروع بين الرجال والنساء , وهو ما يؤكد مخالفة التبنى لشرع الله سبحانه وتعالى لما أداه التبنى من الاختلاط والمفاسد والخلوة بين الرجل والمرأة الأجنبية . (3)

(1) سورة يوسف : الآية رقم (23) .

(2) انظر : مختصر تفسير ابن كثير : المجلد الثاني , المرجع السابق , ص 245 , الكامل فى التاريخ لابن الأثير: المجلد الأول الجزء الأول , المرجع السابق , ص 126 , تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان , الجزء الحادى عشر , المرجع السابق ص 305.

(3) انظر: د. أشرف عبد العليم الرفاعى : المرجع السابق ص 193 , د. جمال عبد الهادى محمد مسعود , د. وفاء محمد رفعت جمعه : تاريخ الأمة المسلمة الواحدة منذ أقدم عصورها وحتى القرن السابع قبل الهجرة فى مصر والعراق , دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة , بدون تاريخ نشر , ص 286 , مختصر تفسير ابن كثير: =

وقد أكدت موبقات وفساد التبني الآية الكريمة فى قوله تعالى " وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ <sup>ع</sup> وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ <sup>ع</sup> كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ <sup>ع</sup> إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ " (1).

وقد ورد فى تفسير ذلك أن المراد بهما خطرات حديث النفس استنادا لما رواه أبى هريرة رضى الله عنه , قال , قال رسول الله ﷺ: " يقول الله تعالى : إذا هم عبدى بحسنة فإكتبوها له حسنة , فإن عملها فإكتبوها له بعشر أمثالها , وإن هم بسيئة فلم يفعلها فإكتبوها حسنة , فإنما تركها من جرائى , فإن عملها فإكتبوها بمثلها " وقيل : هما بضربها , وقيل : تمنأها زوجة , وقيل : هم بها لولا أن رأى برهان ربه , أى فلم يهم بها , وأما البرهان الذى رآه فففيه أقوال أيضا , قيل : رأى صورة أبيه يعقوب عاضا على إصبغه بقمه , وقيل : رأى خيال الملك يعنى سيده , وقال ابن جرير عن محمد بن كعب القرظى قال : رفع يوسف رأسه إلى سقف البيت , فإذا كتاب فى حائط البيت : " ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة ومقتأ وساء سبيلا " فقام حين رأى برهان ربه هاربا يريد الباب فأدركته قبل خروجه من الباب , فجذبت قميصه من قبل ظهره فقذته " وألفيا سيدها لدى الباب " وقيل : ثلاث آيات من كتاب الله تعالى : " إنا عليكم لحافظين " وقوله : " وما تكون فى شأن " وقوله : " أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت " (2).

ويتأكد فساد التبني فيما يؤديه من عدُّ الابن المتبني أخ لأولاد وبنات من تبناه , كما أنه يعتبر ابناً لزوجته من تبناه , ويترتب على ذلك اعتباره من المحارم على الرغم من أنه في الحقيقة ليس كذلك , فهو أجنبي عنهم , كما أنه لا يباح له الزواج من بنات من تبناه باعتبارهم أخواته , بالرغم من أنه أجنبي عنهن , وقد يحدث العكس بأن يتزوج هذا الابن المتبني من أخواته الصليبيات وهو لا يعلم ذلك باعتبارهن أجنبيات عنه , على الرغم من أنهن من محارمه , وبالتالي ترتكب المحظورات وتنتهك الحرمات وتكشف العورات نظراً للاختلاط المحرم بين النساء

---

= المجلد الثاني , المرجع السابق , ص 245 , وتفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان , الجزء الحادي عشر, المرجع السابق ص 311.

(1) سورة يوسف : الآية رقم (24)

(2) انظر : مختصر تفسير ابن كثير : المجلد الثاني , المرجع السابق , ص 246 , والكامل في التاريخ لابن الأثير : المجلد الأول , الجزء الأول , ص 127.

والرجال , وهو ما يغضب الله تعالى ورسوله لأنه قد ترتب على التبني تحريم الحلال وتحليل الحرام .(1)

---

(1) انظر : د. أشرف عبد العليم الرفاعى : المرجع السابق , ص 193, د. جمال عبد الهادى محمد مسعود , د. وفاء محمد رفعت جمعه : المرجع السابق , ص 286 , د. محمد مصطفى شلبى : المرجع السابق , ص 723 , أ. يحيى أحمد زكريا الشامى : المرجع السابق , ص 39 .

## الفرع الثانى

### التبنى طريق لاختلاط الأنساب

حرصت الشريعة الإسلامية على تأكيد ما قررته الأديان السماوية من عدم ثبوت النسب إلا بالولادة الحقيقية الناشئة عن النكاح الشرعى وليست من علاقة محرمة , وأن للطفل الحق فى النسب والانتساب لآبيه تأكيداً لحقوقه فى الإرث والإنفاق والرعاية والحضانة إلى غير ذلك من الحقوق , لذا فقد حرمت الشريعة الإسلامية انتساب الابن لغير آبيه , وبالتالي جاء تحريم التبنى تحريماً صريحاً ومؤبداً ورد بذلك أنساب الأعداء إلى آبائهم فإن لم يعرفوا فهم إخوان فى الدين وموالى وذلك تعويضاً له عن فقد النسب (1).

وهذا ما أكدته الآية القرآنية الكريمة فى قوله تعالى " ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ۗ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا " (2).



وقد ورد عن سعد رضى الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول : " من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام " , وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : " لا ترغبوا عن آبائكم , فمن رغب عن أبيه فهو كفر " . (3)

أى أن من تحول عن نسبه لأبيه إلى غير أبيه عالماً مختاراً فقد كفر وحرمت عليه الجنة وهذا تشديد وتهديد ووعد أكيد فى التبرى من النسب المعلوم والوعد الذى فيه تحريم الجنة عليه , ومعلوم أن من حرمت عليه الجنة وجبت له النار , لأنه ليس فى الآخرة إلا داران إثنان فقط فإما فى هذه وإما فى هذه والتهديد

---

(1) انظر : الإمام : محمد أبو زهرة : المرجع السابق , ص 125 , مختصر تفسير ابن كثير : المجلد الثالث , المرجع السابق , ص 81 .

(2) سورة الأحزاب : الآية رقم (5)

(3) انظر : فتح البارى بشرح صحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى , للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى 723-852 هـ , المكتبة السلفية , بدون سنة طبع , الجزء الثانى عشر , ص 54 .

وهو الحكم عليه بالكفر , لأنه كان فى الجاهلية لا يستنكرون أن يتبنى الرجل ولد غيره ويصير الولد ينسب إلى الذى تبناه حتى نزل قوله تعالى : " ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله " وقوله سبحانه وتعالى : " وما جعل أدياءكم أبناءكم " فنسب كل واحد إلى أبيه الحقيقى وترك الإنتساب إلى من تبناه لكن بقى بعضهم مشهوراً بمن تبناه فيذكر به لقصد التعريف لا لقصد النسب الحقيقى كالمقداد بن الأسود , وليس الأسود أباه وإنما كان قد تبناه واسم أبيه الحقيقى عمرو ابن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهرانى , وكذلك سالم مولى أبى حذيفة , كان يدعى لأبى حذيفة . (1)

ويرجع سبب تحريم التبني لما فيه من مفاصد وخطأ للأنسب بما ينعكس على الأسرة والمجتمع , لأنه يترتب على التبني اعتبار الشخص المتبنى من ذوى المحارم لمن تبناه هو وأسرته , على خلاف الحقيقة لأنه أجنبى عن هذه الأسرة , فنجد محروماً من الزواج من بنات الأسرة التى تبنته كما أن زوجة من تبناه اعتبرت أمه بالرغم من كونه أجنبياً عنهم , ويختلط المتبنى بالأسرة المتبنيّة , باعتباره ابناً وأخاً لهم بالرغم من أنه محرم عليه الاختلاط بهم , لأنه لا تربطه بهم قرابة , وأن التبني لم يوجد سوى القرابة المصطنعة التى لا أساس لها , ومعلوم أهمية النسب فى الشريعة الإسلامية

والحرص دائما على عدم المساس به , لأنه من الكليات الخمس التي جاءت بها الشريعة الإسلامية وهي : الدين والنفس والعقل والنسل (النسب) والمال وهي موضع اهتمام ومراعاة في كل مله .(2)

كما أن النسب وحفظه من مقاصد الشريعة الإسلامية لأنه يحفظ المجتمع بأسره ولكي ينشأ الإنسان نشأة صالحة يتعين رعايته منذ ولادته وما قبلها وتستمر لجميع مراحل حياته حتى ينتفع به المجتمع وينتفع هو بالمجتمع , ولا يتحقق ذلك كله إلا بنسبه الصحيح وليس النسب الصوري أو القائم على الافتراء والكذب لتعلق ذلك

---

(1) انظر : مختصر تفسير ابن كثير: المجلد الثالث , المرجع السابق , ص 82 , تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان , الجزء السابع عشر, المرجع السابق ص 58 , فتح البارى بشرح صحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى : الجزء الثانى عشر , ص 55 , د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 132 , شرح صحيح البخارى : لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين , المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع القاهرة , الطبعة الأولى 2008م , الجزء التاسع , ص 585 .

(2) انظر : أ. يحيى أحمد زكريا الشامى : المرجع السابق , ص 139 وما بعدها .

بصلب الحياة ولما يترتب عليه من سلامة العلاقات وما يستتبعه من حلال وحرام وما يقتضيه من واجبات وحقوق لاتفاقه مع فطرة الله للإنسان , حيث إنه من الرحمة أن يعرف الطفل أصله ونسبه وأن يكون هذا النسب صحيحاً .(1)

والتبنى يدمج شخصا أجنبيا غريبا فى الأسرة يشاركهم فى حياتهم ويسلبهم حقوقهم بغير حق , ويتعدى على نسبهم بما يعد افتراء على الحقيقة وضد الطبيعة الإنسانية , غير أن ذلك لا يخوله أن يتمتع بحقوق المودة والرحمة وهى حقوق معنوية لا تتحقق إلا فى صلة الدم واللحم لأن الأبوة أو الأمومة ليست ألفاظا تردد ولا عقدا يعقد , ولكنها حنان وشفقة وارتباط لحم ودم وبالتالي لا يمكن تجسيدها فى نسب أو قرابة مصطنعة , بل بالعكس تؤدى إلى توليد نوع من التنافر يؤثر على الطفل نفسيا , ومن جهة أخرى فإن تجريد هذا الطفل من نسبه الأصلى إذ كان معلوم النسب دون رضاه أو بغير علمه سيولد له اعتقادا بأنه ينتمى إلى تلك العائلة , لكن يكتشف هذا التزوير فيتحول حبه لوالديه الذين تبنياه كرها واحتقارا لهما .(2)

---

(1) انظر : د. أشرف عبد العليم الرفاعى : المرجع السابق , ص 183, د. محمد مصطفى شلبى : المرجع السابق , ص 723 .

(2) انظر : د. أشرف عبد العليم الرفاعى : المرجع السابق , ص 184 وما بعدها , الإمام : محمد أبو زهرة : المرجع السابق , ص 127 , د. محمد مصطفى شلبى : المرجع السابق , ص 724 .

## الفرع الثالث

### التبني يخالف قواعد الميراث

كان لتحريم التبني أثره البالغ فى منع توزيع الميراث والتركة لغير مستحقيها وهو ما يؤكد أن التبني ضد الفطرة والطبيعة الإنسانية فقد حدد الله سبحانه وتعالى فى كتابه العزيز الأقرباء أصحاب الفروض موضحاً أنصبتهم وقد بينت الشريعة الإسلامية شروط وأحكام الميراث حماية للوارثين من اعتداء الآخرين على حقوقهم لأن التبني يثير الحقد والضغائن والكيد وقطع الأرحام وهو ما يتعارض مع مقاصد وأهداف الشريعة الإسلامية التى تسعى دوماً إلى نبذ الخلاف والشقاق والفتن داخل المجتمع والأسرة , وبالتالي فإن إقرار التبني يؤدى إلى العسف وظلم أصحاب الحقوق الشرعية فى الميراث والخروج على شرع الله , وبالتالي فقد تأكدت أهمية تحريم التبني بالقرآن والسنة النبوية الشريفة والإجماع .(1)

وتتحقق غاية تحريم التبني لما يؤديه من منع توريث من ليس له حق الإرث , لأن إقرار التبني وثبوت التوريث يفتح باب التعدى على تركة الغير بدون وجه حق وهذا من شأنه أن يثير الحقد بين الأقارب الحقيقيين بسبب هذا الدخيل وبالتالي قطع الأرحام , وهو ما يتعارض مع مبادئ الدين الإسلامى الذى يقضى بالحق والعدل وأيضا دين رحمه وتكافل , وهذا الدين الحنيف لم يمنع تربية الطفل وتعليمه , ثم تركه عند بلوغه سن الاعتماد على نفسه وإدراك مسؤولياته تجاه المجتمع والأمة.(2)

وقد أكدت الآيات القرآنية الكريمة انحصار الميراث فى الأقارب وبالتالي فلا مجال للتبني لمخالفته قواعد الميراث استنادا إلى

---

(1) انظر : د. أشرف عبد العليم الرفاعى : المرجع السابق , ص 200 , الإمام محمد أبو زهرة : المرجع السابق , ص 127 , أ . يحيى احمد زكريا الشامى : المرجع السابق , ص 38 .

(2) انظر : د. أشرف عبد العليم الرفاعى: المرجع السابق , ص 203 , د. محمد مصطفى شلبى : المرجع السابق , ص 704 .

قوله تعالى " وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ۚ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيْبُهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا " .(1)

وقد ورد فى تفسير ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد قضى بأن ما تركه والداه وأقربه من ميراث لورثته من بنى عمه وإخوته وسائر عصبته غيرهم , فإنهم يرثون دون سائر الناس , كما ثبت فى الصحيحين عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : " ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فالأولى رجل ذكر " أى قسموا الميراث على أصحاب الفرائض الذين ذكرهم الله فى آيتى الفرائض , فما بقى بعد ذلك فأعطوه للعصبة , وقوله تعالى : " والذين عقدت أيمانكم " أى قبل نزول هذه الآية فأتوهم نصيبهم أى من الميراث , فأیما حلف عقد بعد ذلك فلا تأثير له , وقد قيل : إن هذه الآية نسخت الحلف فى المستقبل وحكم الحلف الماضى أيضا فلا توارث به .(2)

وجاء فى فتح البارى بشرح صحيح البخارى , لما ورد المهاجرون المدينة , كان يرث المهاجر الأنصارى دون ذوى رحمه , نظراً للأخوة التى آخى النبى ﷺ بينهم

فلما نزلت " ولكل جعلنا موالى " نسخت ثم قال " والذين عقدت أيمانكم " من النصر والرفادة والنصيحة وقد ذهب الميراث ويوصى له , وقد قيل بأن : الموالى الأولياء , الأب والأخ والابن وغيرهم من العصابة .(3)

---

(1) سورة النساء : الآية رقم (33) .

(2) انظر : تفسير الطبرى من كتابة جامع البيان عن تأويل آى القرآن , هذبه وحققه وضبط نصه وعلق عليه د. بشار عواد معروف , عصام فارس الحرسثانى , مؤسسة الرسالة – بيروت , الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م , الجزء الثانى , ص 449 وما بعدها , مختصر تفسير ابن كثير : المجلد الأولى , المرجع السابق , ص 83 .

(3) انظر : فتح البارى بشرح صحيح البخارى : الجزء الثامن , المرجع السابق , ص 247 , 248 .

## الفرع الرابع

### التبنى طريق لقطع الروابط الأسرية

يترتب على التبنى دخول الشخص المتبنى فى كنف أسرة لا تربطه بها صلة وحصوله على ميراث لاحق له فيه , وإطلاعه على عورات الأسرة التى تبنته وهو ما ينعكس على أصحاب الحقوق الشرعية الثابتة والمؤكدة إذ يترتب على هذا التبنى حرمانهم منها وعدم حصولهم عليها , وفى مقابل ذلك يدعى من يتم تبنيه قرابته لمن قام بتبنيه على خلاف الحقيقة وقد يكون هذا الشخص المتبنى معروف النسب , ورغم ذلك يتجاهل أو يرفض الانتماء لأسرته حتى ولو خُير فى ذلك كما حدث مع زيد بن حارثة , كما روى عن أنس بن مالك وغيره أن زيد بن حارثة كان مسيباً من الشام , سبته خيل من تهامة , فابتاعه حكيم بن حزام بن خويلد فوهبه لعمته خديجة , فوهبته

خديجة للنبي ﷺ , فأعتقه وتبناه فأقام عنده مدة , ثم جاء عمه وأبوه يرغبان فى فدائه , فقال لهما النبي ﷺ وذلك قبل البعثة : " خيرا ه فإن اختاركما فهو لكما دون فداء " فأختار الرق مع رسول الله ﷺ على حريره وقومه , فقال محمد ﷺ عند ذلك : " يا معشر قريش , اشهدوا أنه ابنى يرثنى وأرثه " . (1)

ويلاحظ ما ترتب على التبني من آثار سلبية ضارة بالمجتمع بأسره لأن قطع الروابط الأسرية , لا شك أن أثره ينعكس على المجتمع وقد تبين أن التبني فتح باب التنزع والشقاق وقطع صلة الأرحام وهدم العلاقات والروابط الأسرية وهو ما تبين من قصة زيد بن حارثة لما تبناه النبي ﷺ وموقفه مع أبيه وعمه , كما أن التبني يتخذ فى كثير من الأحيان داخل الأسرة الكريمة للمكايمة لا للشفقة بالولد المتبنى , فبالتبني يمنع ميراث قريب له , ولا يصح أن يقر نظام يتخذ سبيلا للكيد وهو لا يكون داعيا لتقوية الأسرة وبث روح

---

(1) انظر : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان , الجزء 17 , المرجع السابق , ص 55 .

### المودة والمحبة فيها (1)

كما أن الإسلام وسع نطاق الأسرة الإسلامية مؤكدا على ثبوت نسب الولد , حتى لا يضيع أو يعرض للهلاك بما ينعكس على المجتمع بالضرر , وبالتالي حرم الإسلام إنكار نسب الأولاد ووسع من نطاق القرابة فقد جعلها تمتد إلى درجات بعيدة فالأحوال من أى طبقة كانوا أقارب لهم حقوق , والأعمام من أى جد كانوا أقارب وكذلك أولادهم مهما تكن طبقة أجدادهم أقارب لهم حقوق وعليهم واجبات وهذه الحقوق بعضها أدبى وبعضها له مظهر مادى فالأدبى صلة نوى القربى بالزيارة والمودة الواصلة المستمرة , ولذلك يقول النبي ﷺ : " من أراد منكم أن ينسأ له فى أثره ويبارك له فى رزقه فليصل رحمه " وكذلك أمر الإسلام بالإحسان إلى الأقارب فى القول والعمل وقد وردت فى ذلك آيات قرآنية كثيرة . (2)

ومن الحقوق المادية وجوب نفقة القريب العاجز عن الكسب على قريبه الغنى فتجب نفقة الأخ على أخيه والعم على ابن أخيه والخال على ابن أخته وهكذا ولا يتصور أن تثبت هذه الحقوق لأولئك الذين يلحقون بالإنسان من غير ولادة ولا أسباب هذه الولادة. (3)

وقد ورد في شرح حديث الرسول ﷺ : " ألا لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر " رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى من ادعى إلى غير أبيه كما أن التبني الذى يقطع الروابط الأسرية يختلف عن الإقرار بالنسب وذلك لأن التبني يصرح المتبنى فيه بأنه ليس بينه وبينه علاقة دم , وأنه يلحقه بنسبه ويعتبره ابنه فهو ابن اعتبارى أما الإقرار بالنسب فإنه يصرح بأنه ابنه من دمه وأنه من ظهره وأن الرابطة الطبيعية ثابتة ولا دليل على أن هذه الرابطة قد تثبت بطريق محرم حتى ينتفى النسب بسبب ذلك التحريم , ومن جهة أخرى فإن التبني على النظم التى كانت متبعة فى الجاهلية وعند الرومان واليونان كان النسب

---

(1) انظر : د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 164 , الإمام محمد أبو زهرة : المرجع السابق , ص 127, أ. يحيى أحمد زكريا الشامى: المرجع السابق, ص 139 .

-David s pOwERs,o p, cit p 106 .

(2) , (3) انظر : د. أحمد فراج حسين : المرجع السابق , ص 244 , الإمام محمد أبو زهرة : المرجع السابق , ص 127 , 128 .

يثبت به وكان المتبنى له نسب معروف بينما الإقرار بالنسب لا يكون إلا إذا كان الولد ليس له نسب معروف بأن يكون مجهول النسب . (1)

---

(1) انظر : د. أحمد فراج حسين : المرجع السابق , ص 243 , 244 , د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 83 , الإمام محمد أبو زهرة : المرجع السابق , ص 128 .

## الفرع الخامس

### أضرار التبني بمن يتم تبنيه

التبني قد يشكل جريمة في حق الشخص الذي يتم تبنيه وهو ما يتعارض مع مقاصد الإسلام وأحكام الشريعة الإسلامية التي استهدفت دائما تحقيق مصلحة الإنسان , وبالتالي فإن حرص الشريعة الإسلامية على إلحاق الطفل بأبيه الحقيقي يستهدف تحقيق مصلحته والحفاظ عليه بهدف رعايته والاهتمام به , وهو ما يحقق له الاستقرار والثبات ويجعله عضوا نافعا في المجتمع , أما التبني فيكون بمثابة وسيلة تسلية كما



يشبهه البعض بذلك , بحيث يستهدف من ورائها من قام بالتبني الإعتزاز بقوته لوجود أبناء له بالتبني يحتمي بهم وذلك كله على حساب الطفل المتبني .(1)

وتحريم الإسلام للتبني يساعد على تربية الطفل داخل أسرته وفي كنفها بما يمكنه من التنشئة السليمة ويولد لديه حب الآخرين ويحقق له ما يرجوه بخلاف تربيته خارج أسرته وفي غير كنفها , فسوف ينعكس على نفسيته ويميت العاطفة لديه وتزيد انفعالاته بما قد يؤدي به إلى ارتكاب الجرائم , لأن حقوق المودة والرحمة وهي حقوق معنوية لا تتحقق إلا في صلة الدم واللحم , ولا يمكن أن تجسد في نسب مصطنع أو قرابة غير حقيقية بل إنها قد تؤدي إلى التنافر والبعد الذي يؤثر نفسيا على الطفل المتبني بما يولد لديه الكره والضغينة لمن تبنوه .(2)

وبالتالي فإن التبني مهما حقق من مكاسب للشخص المتبني فهو ليس تكريما له وإنما هو إهانة وتحقير خاصة وإن كان نسبه ووالده الحقيقي معروفين , لأن التبني سوف يؤدي إلى إنكاره وجحده لوالده , وأيضا في حالة عدم معرفة والده وجهل نسبه فإن تبنيه لا يعتبر تشريفا أو تكريما له بل يشكل ذلك مهانة واحتكاراً له

---

(1) انظر : د. محمد مصطفى شلبي : المرجع السابق , ص 723 , أ. يحيى احمد زكريا الشامي : المرجع السابق , ص 38 .

(2) انظر : د. أحمد فراج حسين : المرجع السابق , ص 242 , د. أشرف عبد العليم الرفاعي : المرجع السابق , ص 184 وما بعدها , د. محمد مصطفى شلبي : المرجع السابق ص 723 , 724 .

وهو ما يؤثر عليه .(1)

وما يؤكد الأضرار التي تصيب من يتم تنبيهه إلقاء سيدنا يوسف عليه السلام في ظلمات السجون بالرغم من عدم إقترافه أي ذنب , وما أكد ذلك قوله تعالى " قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاودْنَاهُ عَنْ نَفْسِهِ فاستَعَصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَهُ لَيُسْجَنَنَّ وَيَلْكَؤُنَا مِنَ الصَّاعِرِينَ " . (2)

وقوله تعالى " ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ " . (3)

وقوله تعالى " قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ۖ " . (4)

فقد ظل سيدنا يوسف فى السجن دون محاكمة أعواماً عديدة بل إنه فضل السجن عن الحرية خشية ما كانت تدعوه إليه امرأة العزيز واختيار يوسف عليه السلام السجن من مقامات الكمال , لأنه رغم شبابه وجماله وكماله ودعوة امرأة عزيز مصر له وهى فى غاية الجمال والمال والرياسة يمتنع عن كل ذلك ويختار السجن على ذلك خوفاً من الله عز وجل رجاء ثوابه , وقد تبين أن من المصلحة سجن يوسف عليه السلام فلذلك أهون عليه وأسهل من الوقوع فى المعصية لما ثبتت براءته وتأكد صدقه ونزاهته وعفته , وقد حكى أن يوسف عليه السلام لما قال : " السجن أحب إلى " أوحى الله إليه : " يا يوسف أنت حبست نفسك حيث قلت : السجن أحب إلى , ولو قلت : العافية أحب إلى , لعوفيت " . (5)

وأيضاً ما يؤكد الإساءة والضرر لمن تم تبنيه بسبب هذا التبني , أنه عندما زوج النبى ﷺ زيد بن حارثة لبنت عمته زينب بنت جحش بن رئاب بن خزيمة الأسدية وكانت أمها أميمة بنت عبد المطلب بن هاشم , وقد كانت زينب من الأشراف أما زيد فقد كان من طبقة الموالى وأراد النبى ﷺ من هذا

---

(1) انظر : أ. يحيى احمد زكريا الشامى : المرجع السابق ص 39 .

(2) , (3) , (4) سورة يوسف : الآيات أرقام ( 32-35-33 ) .

(5) انظر : د. جمال عبد الهادى محمد مسعود , د. وفاء محمد رفعت جمعه : المرجع السابق , ص 287 وما بعدها , فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير تأليف محمد بن على بن محمد الشوكانى المتوفى بصنعاء 1250هـ , دار المعرفة بيروت – لبنان , الطبعة الرابعة 1428هـ - 2007م , الجزء 3 , ص 32 , 33 , مختصر تفسير ابن كثير : المجلد الثانى , المرجع السابق , ص 249 .

الزواج تثبيت مبدأ المساواة بين الأشراف والموالى , الذى لم يتحقق عند العرب قبل الإسلام وقد كان هذا الفارق هو سبب اعتراض زينب بنت جحش وأخيها عبد الله على طلب الرسول ﷺ لهما بأن تتزوج زينب بنت جحش من زيد بن حارثة , لأن زينب من أشراف القوم فى قريش أما زيد فهو من الموالى وبالتالي لا تتوافر الكفاءة ثم بعد ذلك خضعت للأمر الألهى ووافقت على عرض الرسول ﷺ وتزوجت زيد بن حارثة . (1)

وقد كانت هذه الواقعة سبب نزول قوله الله تعالى " وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ " . (2)

ورغم زواج زينب من زيد بن حارثة إلا أنها كانت تتعالى عليه نظراً للفارق بينهما وهو ما دعا زيداً إلى أن يشكو إلى رسول الله ﷺ وذكر له رغبته في طلاقها لاستحالة العشرة بينهما ورغم ذلك كان الرسول ﷺ يدعو إلى التمسك بها وأن يتقى الله ولا يطلقها حتى قضى الله سبحانه وتعالى من فوق سبع سموات بأن يتزوج النبي ﷺ زينب بنت جحش لتأكيد حكمة الله سبحانه وتعالى أن حليلة الابن لو لم تحرم على الأب , فإن طلقها الابن ربما يندم على ذلك , ويريد العودة إليها فإن تزوجها أبوه لورث ذلك الضغينة بينهما , وهذا تأكيد لأن التبنى غير مشروع ومحرم فقد ترتب عليه إساءة نفسية بالغة لزيد بن حارثة . (3)

---

(1) انظر : تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان , الجزء الرابع عشر , المرجع السابق ص 186 , د . عبد السلام الترماني : الزواج عند العرب فى الجاهلية والإسلام دراسة مقارنة , عالم المعرفة , طبعة 1984م , ص 190 , د . عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 151 , 152.

(2) سورة الأحزاب : الآية رقم (36) .

(3) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع تأليف الإمام علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى المتوفى سنة 587 هـ تحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض , الشيخ عادل أحمد عبد الموجود , دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الثانية 1424 هـ - 2003 م .

-David s power, o p, cit p 107 .

وما يؤكد الضرر البالغ الذى يلحق بمن تم تبنيه ما ورد على لسان سيدنا موسى عليه السلام عندما ناداه ربه من جانب الطور الأيمن , وأمره بالذهاب إلى فرعون وملئه " وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ أَنْتِ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿10﴾ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ؕ أَلَا يَتَّقُونَ ﴿11﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ﴿12﴾ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ ﴿13﴾ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ﴿14﴾ قَالَ كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا

مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴿15﴾ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿16﴾ أَنْ أُرْسِلَ مَعَنَا  
بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿17﴾ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿18﴾ وَفَعَلْتَ  
فَعَلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿19﴾ " (1).

وقد ورد في تفسير ذلك أن فرعون قد نظر إلى سيدنا موسى عليه السلام بعين  
الازدراء والغمص قائلاً له أما أنت الذي ربينا فينا وفي بيتنا وعلى فراشنا , وذلك  
على جهة المن عليه والإحتقار بأن ذكر فرعون إنعامه على سيدنا موسى عليه السلام  
مدة من السنين ثم بعد ذلك ذكر فرعون بأن موسى قابل ذلك الإحسان بقتل رجل قبطني  
من التابعين لفرعون . (2)

---

(1) سورة الشعراء : الآيات من ( 10 : 19 ) .

(2) انظر : مختصر تفسير ابن كثير : المجلد الثاني , المرجع السابق , ص 644 , الكامل في  
التاريخ لابن الأثير : المجلد الأول الجزء الأول , تاريخ الرسل والأنبياء , المرجع السابق ص  
158 , 159 , تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان ,  
الجزء السابع عشر , المرجع السابق , ص 16 , 17 .

## المبحث الثاني

### نظام التبني قديماً قبل ظهور الإسلام

عُرف التبني قبل الإسلام منذ نشأة الأسرة لارتباطه بها , كما شاع استخدامه فقد  
كان الرجل يتبنى ابن غيره بالرغم من كونه أجنبياً عن الأسرة , سواء كان هذا الولد

معلوم النسب أم مجهوله , ويقوم بمنحه العديد من الحقوق التي كان يمنحها لأبنائه وذلك اعترافاً منه كرب للأسرة ببنوة هذا الابن .(1)

وانتشر التبني قديماً في بلاد الشرق فقد عرف في مصر في العصر الفرعوني عند القدماء المصريين , وقد أخبرنا القرآن الكريم عن قصة سيدنا يوسف عليه السلام وقيام عزيز مصر بتبنيه وأيضاً قصة سيدنا موسى عليه السلام .(2)

وعرفت بلاد ما بين النهرين التبني فقد اشتهرت به شرائع بابل وأشور , وانتشر التبني عند العرب في الجاهلية قبل الإسلام , ولم يقتصر التبني قديماً على بلاد الشرق وإنما كان معروفاً في بلاد الغرب لدى الرومان والإغريق.(3)

والحديث عن نظام التبني قديماً قبل الإسلام وهي مرحلة ما قبل التحريم يكون من خلال أربعة مطالب على النحو الآتي :

---

(1) انظر: د. السيد العربي حسن : مقدمة تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية , طبعة 2017م الإسرائ للطباعة , ص 4 , د. صوفى حسن أبو طالب : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية , دار النهضة العربية , طبعة 1984م , ص 31 .

(2) انظر : د. أشرف عبد العليم الرفاعى : التبني الدولي ومبدأ احترام مصلحة الطفل دراسة مقارنة , الطبعة الأولى 2011م , دار الفكر الجامعى , ص 179 .

(3) Bisha Eugena, Adoption In Ancient Times Karl – Franzens University Of Graz, Ph Dcandidate In Law, The Faulty of Law, section17 , Science Law, 2015, p.172 .

- John Francis Brosnan: The Law of Adoption p 333 .

المطلب الأول : نظام التبني في مصر الفرعونية .

المطلب الثاني : نظام التبني في بلاد ما بين النهرين .

المطلب الثالث : نظام التبني عند العرب في الجاهلية قبل الإسلام.

المطلب الرابع : نظام التبني عند الإغريق

المطلب الأول

نظام التبني في مصر الفرعونية

من المعروف أن الحضارة المصرية القديمة قد بدأت منذ حكم الملك مينا حوالي عام 3200 ق.م , بعد ظهور نظام الإمارات والدويلات , بل قد يرجع أساس وتاريخ هذه الحضارة إلى ما قبل ذلك منذ الألف الخامسة قبل الميلاد .(1)

وقد كان التبنى من المسائل القديمة المعروفة والممكنة في مصر الفرعونية وقد ورد بالقرآن الكريم ما يؤكد معرفة التبنى منذ أقدم العصور , في قصة نبي الله يوسف بن يعقوب عليه السلام , عندما اشتراه عزيز مصر إبان حكم الهكسوس لمصر الذي أطلق عليه القرآن الكريم العزيز , بعد أن أجمع إخوته على أن يجعلوه في غيابة الجب وهو بئر بيت المقدس وهو فتى صغير , حيث التقطته إحدى القوافل من الجب , وقد أوصى عزيز مصر زوجته بأن تكرم مثنواه وتحسن إليه عسى أن ينفعهم أو يتخذه ولدا .(2)

استنادا إلى قوله تعالى " وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ۗ " .(3)

وحول تفسير هذه الآية الكريمة فالذي اشترى سيدنا يوسف عليه السلام هو ملك مصر ولقبه العزيز وقيل بأنه رجل من العمالقة وقيل : هو فرعون موسى .(4)

---

(1) انظر : د. صوفى حسن أبو طالب : المرجع السابق , ص 174 .

(2) انظر : د. جمال عبد الهادى محمد مسعود , د. وفاء محمد رفعت جمعه : المرجع السابق , ص 285 .

(3) سورة يوسف : الآية رقم (21)

(4) انظر : مختصر تفسير ابن كثير : المجلد الثانى , المرجع السابق , ص 244 , 245 , تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان , الجزء الحادى عشر , المرجع السابق , ص 299 .

استنادا إلى قوله تعالى " وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ " .(1)

وقال الضحاك : العزيز هو ملك مصر , وقال ابن عباس : هو وزيره قطفير ،  
وقد أوصى العزيز الذى اشترى يوسف امرأته بالعناية به والاهتمام بشأنه كله.(2)

عند وصول يوسف عليه السلام أرض مصر وهو فتى صغير , كانت مصر  
خاضعة للهكسوس الذين كانوا يحكمونها بقيادة الملك الذى يسيطر على زمام الأمور  
ويليه مباشرة رئيس الوزراء , الذى أطلق عليه القرآن الكريم " العزيز " .(3)

وأيضاً قصه نبي الله موسى عليه السلام عندما ولد على أرض مصر , فى ظل  
عهد الحاكم الظالم (رمسيس الثانى) الذى كان يسخر جنوده فى ذبح الأطفال وإستحياء  
النساء ، حيث أوحى الله سبحانه وتعالى إلى أم موسى أن تلقيه فى اليم ولا تخاف ولا  
تحزن , لأنه كان فى حماية ومعية ورعاية الله سبحانه وتعالى الذى تولى حفظه .(4)

وذلك استناداً إلى قوله تعالى " وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ  
فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ۗ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ۖ فَالْتَقَطَهُ آلُ  
فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۗ" .(5)

وعندما التقطه آل فرعون ألقى الله سبحانه وتعالى حب موسى فى قلب امرأة فرعون  
فوقفت حائلاً بين فرعون وقتل موسى خوفاً من أن يكون من بنى إسرائيل ، ولكن  
شرعت امرأه فرعون (آسيا بنت مزاحم) تخاصم عنه وتذب دونه وتحببه إلى

---

(1) سورة غافر : الآية رقم (34) .

(2) انظر : التفسير الوسيط للقرآن الكريم تأليف لجنة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية  
بالأزهر , الطبعة الثالثة 1413هـ -1992م , مطبعة المصحف الشريف , المجلد الرابع , ص 299 .

(3) انظر : د. جمال عبد الهادى محمد مسعود , د. وفاء محمد رفعت جمعه : المرجع السابق ,  
ص 285 .

(4) انظر : د. أشرف عبد العليم الرفاعى : المرجع السابق , ص 179 , د. جمال عبد الهادى  
محمد مسعود , د. وفاء محمد رفعت جمعه : المرجع السابق , ص 351 .

(5) سورة القصص : الآيتان رقمى (7 , 8) .

فرعون حتى كان موسى عليه السلام سبباً فى هدايتها وأرادت امرأة فرعون أن تتخذ  
موسى ولداً بالتبني لأنه لم يكن لها ولد من فرعون .(1)



وقد أكدت الآية القرآنية ذلك في قوله تعالى " وَقَالَتْ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرْتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ". (2)

كما أكدت العديد من الوثائق القديمة في مصر الفرعونية في الفترة من 1550- حتى 1077 قبل الميلاد على حدوث التبني في الأسرات التي حكمت مصر خلال الفترات الطويلة المختلفة ، ومن هذه الوثائق التي وردت على ورق البردى وتنسب إلي الفرعون (رعسيس الحادي عشر) فقد تزوج (نبنفر) من (ننفر) ولم ينجب أولادا منها ذكورا أو إناثا ، وقبل وفاته تبني (نبنفر) زوجته (ننفر) كطفلة وابنته وكتب لها كل أملاكه نظرا لعدم وجود أبناء له ، وقد قامت ننفر بشراء أمة (دى - نى - حت- أرى ) وهذ الأمة قامت بوضع خمسة أولاد ثلاثة ذكور وانثيين حيث تكفلت الزوجة ننفر بهذه الأمة وأولادها الخمسة ، ولما لاقت المعاملة الطيبة من هذه الأمة وأولادها بعد أن كبروا في السن ، قامت بعقدهم وتبنيهم ثم قامت بتزويج بنت من هؤلاء الأولاد وتدعى (تأمني) لرئيس الإسطل "باديو" وهو أخ ننفر الأصغر ، ثم قامت بتبني أخيها الأصغر باديو ليصبح بالإضافة لكونه أخيها الأصغر ابنا لها وزوج ابنتها ويلاحظ أن التبني في مصر الفرعونية كان يأخذ صورة البيع ، إذ كان يتم بيع المتبني وأولاده إلى المتبني ، وهذا ما حدث في الأسرة السادسة والعشرين وذلك بعد اختفاء نظام الوصية خلال فترة إضمحلال الدولة إبان هذا العهد ، حيث كان يتم انتقال أموال المتوفى إلى من قام بتبنيه باختياره ليكون له بمثابة وأرث يرثه بعد وفاته وهذا كله تحقيقا لرغبة المورث المتبني قبل وفاته. (3)

---

(1) انظر : مختصر تفسير ابن كثير : المجلد الثالث ، المرجع السابق ، ص 6 ، د. جمال عبد الهادي محمد مسعود ، د. وفاء محمد رفعت جمعه : المرجع السابق ، ص 352 .

(2) سورة القصص : الآية رقم (9) .

(3) انظر : أ. سليم حسن : موسوعة مصر القديمة ، الجزء الثامن نهاية عصر الرعامسة وقيام دولة الكهنة بطيبة في عهد الأسرة الواحدة والعشرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1994م ، ص 569 ، 570 ، د. عبد المجيد محمد الحفناوى : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، دار المطبوعات الجامعية ، بدون سنة طبع ، ص 419 ،

-L.o.de Boer :o p cit , p . 80 .

وأيضاً إحدى الوثائق التي ترجع إلى عهد الملك أمازيس أحد ملوك الأسرة السادسة والعشرين في الفترة من 569 حتى 526 ق.م , وما انطوت عليه هذه الوثيقة من حدوث التبني بين الشخص المتبنى ومن تبناه والمقابل المادي الذي حصل عليه من تم تبنيه وتعهدته بالإنصياح لمتبنيه وخضوعه لسلطته والتزامه بإعطاء كل ما يملكه له باعتباره من أولاد المتبنى وذلك طوال حياته وحياة أولاده الذي سينجبهم من بعده .(1)

---

(1) انظر : أ . عنان أيمن إبراهيم أحمد العيسوي : المرجع السابق , ص 198 , 199 .

## المطلب الثاني

### نظام التبني في بلاد ما بين النهرين

كان التبني في بلاد ما بين النهرين من التقاليد القانونية المعروفة والمقبولة باعتباره وسيلة تستهدف خلق رابطة أبوة مصطنعة بين المتبني والمتبني بحيث تقوم هذه الرابطة مقام الأبوة الطبيعية وتؤدي إلى تطبيق أحكام البنوة الطبيعية إذ كان التبني في بلاد ما بين النهرين يحقق آمال الأسر المحرومة من الإنجاب في إيجاد الأطفال الذكور والإناث كما كان التبني يستخدم في العراق القديمة أيضا لتحقيق أغراض أخرى عديدة بقصد التحايل على القانون ، وقد انقسم التبني في بلاد ما بين النهرين إلى نوعين ، تبني حقيقي وتبني صوري .(1)

#### أولا : التبني الحقيقي في بلاد ما بين النهرين :

كان يشترط لصحة هذا النوع من التبني أن يحرر في عقد يبرم بين المتبني ومن له الولاية على الشخص المتبني أو المتبني نفسه ويوقع على هذا العقد شهود ، وأن يتم تحرير هذا العقد كتابة ويصاحبه تسليم المتبني ، وكان التبني الحقيقي وسيلة يضعها القانون تحت تصرف الشخص الذي حرم الولد لتحقيق ما عجزت الطبيعة عن تحقيقه أى أن الغايات التي كان يهدف إليها التبني الحقيقي تعد في جوهرها ذات الأهداف والغايات التي ترتجى من البنوة الطبيعية .(2)

وفي ظل التبني الحقيقي كان المتبني بمثابة ابن لمن تبناه حيث يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الابن من الصلب ، فهو يخضع لسلطة من تبناه ويرثه وتتفطع

---

(1) انظر : د. أحمد إبراهيم حسن : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، دارالمطبوعات الجامعية الإسكندرية ، طبعة 2002م ، ص 96 ، د. محمود سلام زناتي : المرجع السابق ، ص 422 ، د. هورست كلينكل : حمورابي البابلي وعصره ، تعريب : محمد وحيد خياطه ، الطبعة الأولى 1990م ، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر سوريا ، ص 227 ،

-L.o.de Boer :o p cit , p . 80 .

- Child Adoption: trends and policies Department of population Division Economic and social AFFairs,united Nations New york,2009,p.22 .

(2) انظر: د. السيد العربي حسن : المرجع السابق ص212, د. عبدالمجيد محمد الحفناوى: تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية , دار المطبوعات الجامعية , بدون سنة طبع, ص417 .

صلته بأسرته الأصلية فيخرج من سلطة أبيه الطبيعي ولا يرثه , ولا يجوز فسخ عقد التبني إلا فى حالات استثنائية أخصها عدم معاملته المتبنى كابن حقيقى , ولا يقتصر التبني الحقيقى على الأولاد فحسب , وإنما يمكن تبني الشخص لى يكون أخوا أو زوجا لمن تبناه , بل يمكن تبني الشخص لى يصبح أباً لمن تبناه .(1)

وقد كان من مقاصد التبني فى بلاد ما بين النهرين أن يكون للشخص المتبنى خلف يتولى إقامة الشعائر وتقديم القرابين ورعاية تماثيل معبودات أسرته , وقد كانت تتضمن لوحات البيوع والوصايا , وذلك التبني متأثر بنظام عبادة الأسلاف ورعاية تماثيل معبودات الأسرة , وما يؤكد ذلك أنه قد ورد بأحد شروط عقد تبني عند موت الأم التى قامت بتبني بنت لها , أن تقوم هذه البنت المتبناه بتقديم قرابين من أجل أمها التى تبنتها .(2).

وقد حرصت القوانين القديمة فى بلاد ما بين النهرين على حماية حقوق كل من المتبنى والمتبنى , فقد ورد فى قانون حمورابى أنه فى حالة إخراج الشخص المتبنى من الأسرة التى قامت بتبنيه يحق له الحصول على ثلث نصيبه فى التركة والذى كان يجب أن يحصل عليه ممن تبناه لو ظل مستمراً فى هذه الأسرة , ولم يتم إخراجها منها أو إبعاده عنها , وأيضاً تضمن قانون حمورابى النص على توقيع عقوبة ضد من ينكر أبوته للمتبنى , وهى الحرمان من أمواله التى كان سيحصل عليها , بالإضافة لمعاقبة هذا الابن المتبنى بسمل عينيه أو قطع لسانه إن كان ابناً له من محظيته قبل تبنيه , أما فى الحالات الأخرى فإنه كان يعاقب المتبنى بأن يصبح رقيقاً لمن تبناه

---

(1) انظر : د. السيد العربي حسن :أصول الشرائع دراسة فى تطور القوانين القديمة , طبعة 2011م ,الإسراء للطباعة ,ص173 ,د. صوفى حسن أبوطالب :المرجع السابق ,ص254 ,أحكمت بشير الأسود:مبدأ التبني فى العراق القديم ,بحث منشور بمجلة سومر- العراق ,مجموعة 44 الجزء 1 , 2 طبعة 1986م صفحات من 69 حتى 80 , ص 70 .

(2) انظر: د. عبد العزيز صالح: الشرق الأدنى القديم الجزء الأول مصر والعراق , طبعة 2012م , مكتبة الأنجلو المصرية, ص 754 , د. محمود السقا: المرجع السابق, ص 422 .

بعد أن كان ابناً بالتبني . (1)

وبجانب التبني بهدف تحقيق الأغراض الدينية , فقد كان يتم التبني لتحقيق أغراض دنيوية وهو ما أكدته النصوص ووثائق المعاملات اليومية في بلاد ما بين النهرين , ففي مجال حقوق الأسرة كان التبني يستخدم كوسيلة لتصحيح النسب كما في حالة تبني ابن من جارية أو محظية حتى يصبح هذا الابن شرعياً , وأيضاً كان يتم استخدام التبني لتحقيق العتق كأن يتم تبني رقيق لكي يترتب على هذا التبني تحرير هذا الرقيق من الرق , ويصبح بذلك ابناً شرعياً , وأيضاً كان يتم التبني بدلاً من الوصية , كما يقوم بتبني شخص ليصبح بعد وفاة من تبناه وارثاً له , وأيضاً كان التبني يستخدم كوسيلة للإقرار بالنسب لكي يصبح المتبني أماً أو أباً للمقر بتبنيه , وكذلك كان التبني يستخدم لتعليم الحرفة وإتقانها حتى يستطيع الشخص المتبني ممارسة عمله بدقة . (2)

وكان يتم تبني الفتاه لكي تكون زوجة ابن المتبني الذي تبناها , حيث كان التبني في هذه الحالة يقوم مقام عقد الزواج , ولكن يختلف هذا النظام عن الزواج الذي كان يتم بين أحد أبناء المتبني وأيه فتاة أخرى خلاف التي قام المتبني بتبنيها لكي يزوجهما لأحد أبنائه , وقد كان التبني بهدف الزواج من أحد أبناء الشخص المتبني حتى يتم تجنب دفع المهور في الأماكن التي كان يغالي فيها في دفع المهر , إذ يتفق ربا الأسرتين على أن يتولى كل منهما تبني بنتاً من الأسرة الأخرى كزوجة لأحد أبنائه ثم يدخل بها أحد أبنائه بعد ذلك . (3)

---

(1) انظر: د. السيد العربي حسن: المرجع السابق, ص 212, أصول الشرائع دراسة في تطور القوانين القديمة, المرجع السابق, ص 173 , د. العربي بختي: تاريخ النظم القانونية القديمة والإسلامية والجزائرية, ديوان المطبوعات الجامعية , طبعة 2014م , ص 52 , د. عبد اللطيف محمد عامر: المرجع السابق , ص 79 , د. صوفى حسن أبو طالب: المرجع السابق , ص 255 .

- Child Adoption: trends and policies Department of population Division  
Economic and social Affairs, op, cit 21 .

(2) انظر: د. السيد العربي حسن: أصول الشرائع دراسة في تطور القوانين القديمة , المرجع السابق , ص 173 , د. عبد اللطيف محمد عامر: المرجع السابق , ص 78, 79 , د. صوفى حسن أبو طالب: المرجع السابق , ص 255, د. هورست كلينكل: المرجع السابق , ص 227 .

(3) انظر: د. صوفى حسن أبوطالب: المرجع السابق, ص 255 .

وما يؤكد اتساع نطاق التبني فى بلاد ما بين النهرين أنه كان يشمل الذكور والإناث والأطفال حتى لو كانوا فى مرحلة الرضاعة بالإضافة للأبناء البالغين ، كما كان يتم تبني الطفل اليتيم ومن كان والده على قيد الحياة , وأيضاً شمل التبني الأحرار والرقيق ولم تتم التفرقة فى التبني بين المرأة والرجل وحق كل منهما سواء.(1)

### ثانياً : التبني الصورى فى بلاد ما بين النهرين :

وكان يعرف هذا النوع من التبني بالتبني الحكمى أو غير الحقيقى وكان الهدف منه التحايل على النصوص القانونية سواء فى مجال الأسرة أو فى مجال الأموال ومن أشهر حالات هذا النوع من التبني أن قانون حمورابى وغيره من القوانين كان يقضى بمنح الجند والموظفين حق الانتفاع بأرض معينه مقابل أدائهم الخدمة العسكرية أو القيام ببعض الأعباء والمهام الوظيفية , وقد كان حق الانتفاع المقرر لهؤلاء لا يجوز التصرف فيه بإعتباره من الإقطاعات , ولكنه كان يورث عن صاحبه لذا فقد تحايل الأفراد على هذا النظام بإخفاء البيع والتصرف عن طريق التبني , إذ كان صاحب الحق فى الانتفاع يقوم بتبني المشتري وينقل إليه حق الانتفاع فى الحال مقابل ما يدفعه المشتري الذى تم تبنيه إلى البائع الذى قام بتبنيه , وذلك فى صورة هدية تعادل حق الانتفاع أو كمقابل لحق الانتفاع , الذى انتقل للمشتري وقد كان يطلق على هذه الهدية (قسط). (2)

وأمعاناً فى ذلك فقد كان بيع الانتفاع الصادر من البائع المتبني إلى المشتري المتبني يتضمن العديد من الشروط الشبيهة بعقد البيع مثل ضمان الاستحقاق وشرط مساحة الأرض موضوع الانتفاع , ويظل البائع المتبني هو المسئول عن الإقطاعات أمام الجهات المانحة لهذا الانتفاع , حتى وإن تعدد المشترون وهم المتمتعون بحق الانتفاع الذين تم تبنيهم ويتضح أن التبني الصورى غير الحقيقى لا يترتب عليه أى أثر من آثار التبني سواء من حيث السلطة الأبوية أو الإرث إلى غير ذلك من

---

(1) انظر: د.محمود السقا : المرجع السابق , ص 423 .

(2) انظر: د. صوفى حسن أبوطالب: المرجع السابق, ص 256 , د.السيد العربى حسن: المرجع السابق, ص 212, 213 , د.عبد المجيد محمد الحفناوى: المرجع السابق, ص 418 .

## الآثار.(1)

وكان الرجل يتبنى زوج ابنته الوحيدة ليحفظ لها ممتلكاته العقارية عن طريقه نظراً لعدم سماح التشريعات العراقية بوراثنة البنت للأملاك العقارية ، وبالتالي كان الأب يحظر على زوج البنت فى وثيقة التبني بحرمانه من التبني والإرث إذا طلقها فضلا عن تغريمه غرامة كبيرة تبلغ عادة مينة من الذهب ومينة من الفضة .(2)

وينتهى التبني إذا أراد المتبنى الاستغناء عن تبناه كأن ينجب أولاداً وفى هذه الحالة يلتزم الشخص الذى قام بالتبني أن يعطى المتبنى ثلث ميراثه فور إعلانه رغبته إنهاء التبني ، والتخلص ممن تبناه بإنهاء رابطة التبني دون انتظار الوفاة أو أن يوصى لولده الشرعى بسهمين من التركة وللمتبنى سهماً واحداً أو أن يجعل لكلٍ منهما سهماً بشرط أن يختار الابن الشرعى نصيبه بنفسه كما كان التبني ينتهى إذا أنكر الابن المتبنى أبوة من تبناه وفى هذه الحالة كان يعاقبه القانون بقطع لسانه الذى تلفظ بالكلمات المجحفة بحق والديه الذين تبناهم . (3)

ويحظر على الابن المتبنى الذى وجد أبويه الطبيعيين العودة إليهما وإذا خالف ذلك وعاد إليهما من تلقاء نفسه فقد كان يعاقب بقاء إحدى عينيه ، كما أنه إذا تبني حرفى ولداً وعلمه مهنته فلا يحق لوالديه الأصليين المطالبة به قضائياً ، أما إذا لم يعلمه حرفه فيحق لأهله استرجاعه كما كان يجوز للابن المتبنى أن يطلب فسخ عقد التبني إذا كان من تبناه يعامله معاملة سيئة بما يعد ذلك إخلالاً بشروط عقد التبني وهذا كله يؤكد الطبيعة التجارية للتبني لدى العراق القديم . (4)

---

(1) انظر: د. صوفى حسن أبوطالب : المرجع السابق , ص 256 , د. السيد العربى حسن : المرجع السابق , ص 212, 213 , د. عبد المجيد محمد الحفناوى : المرجع السابق, ص 418 .

(2) انظر: د. عبد العزيز صالح : المرجع السابق , ص 754 .

(3) انظر: د. السيد العربى حسن : المرجع السابق , ص 213 , د. عبد المجيد محمد الحفناوى : المرجع السابق , ص 418 , د. عبد العزيز صالح : المرجع السابق , ص 754 .

(4) انظر: د. السيد العربى حسن : المرجع السابق , ص 213 , أصول الشرائع دراسة فى تطور القوانين القديمة, المرجع السابق, ص 174, د. عبد اللطيف محمد عامر: المرجع السابق , ص 78 , د. هورست كلينكل: المرجع السابق, ص 228.

## المطلب الثالث

### نظام التبني عند العرب فى الجاهلية قبل الإسلام

كان التبني عند العرب فى الجاهلية قبل الإسلام معروفاً , إذ كان يجوز لأى شخص أن يتبنى , ويكون للمتبنى الحقوق الطبيعية الموروثة المعترف بها للأبناء وبموجب التبني يصير من يتم تبنيه فرداً فى العائلة التى تبنته , له حق الانتماء والانتساب إليها , حيث تبني العرب الأسرى والهاربين والعبيد وأبناء المحظيات الرجال والنساء .(1)

ويتم التبني بالاتفاق والتراضى مع والد الطفل أو ولى أمره أو صاحبه ومالكة , وذلك بالنزول عن كل حق له فيه , ومتى تم ذلك وحصل التراضى , يعلن المتبنى عن تبنيه للطفل وإحاقه به , فيكون عندئذ فى منزلة ولده الصحيح فى كل الحقوق وكان يتم إسهاد مجموعة من الأفراد دون اشتراط عدد معين من الشهود لصحة التبني حتى لا يحدث نزاع حوله بعد ذلك .

حيث كان يتم الإعلان عن الرغبة فى التبني بين أطرافه بالأماكن العامة كالأسواق وفى المناسبات حتى يعلمه الجميع كما كان يتم التبني فى البيوت الخاصة بالمتبنى أو المسئول عن الطفل المراد تبنيه , والتبني كان معروفاً عند جميع الأمم وقد وضعت شرائعهم له قواعد وقوانين كى تحفظ حقوق جميع أطراف التبني , فلا يضيع حق من حقوق هؤلاء , ويقع التبني مع وجود أولاد للمتبنى , وليست له حدود من جهة العمر .(2)

وشمل التبني عند العرب فى الجاهلية مجهول النسب ومعلومه وذلك بقطع علاقتهم بعائلاتهم الأصلية ودخولهم فى نسب العائلات التى قامت بتبنيهم وتغيير أسمائهم الحقيقية بجعلهم منتمين للعائلات الأجنبية عنهم ويرجع ذلك إلى أن النسب

---

(1) David s. powERs, the Abolition Of Adoption in Islam, Reconsidered , Droitetreligions, Annuaire,Volume4 , Annee2009-2010 p ,97 .

(2) انظر : د. جواد على : المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام , الطبعة الثانية 1413هـ - 1993م , بدون دار نشر , الجزء الخامس , ص559 , د. محمود سلام زناتى : نظم العرب فى



الجاهلية وصدر الإسلام , القاهرة 1995م , النسر الذهبى للطباعة , ص 187 , د. السيد عبد الحميد فودة : المرجع السابق , ص 109 .

فى الجاهلية قبل الإسلام كان يثبت عن طريق الفراش والولادة والتبنى , وقد استمر التبنى حتى بعد ظهور الإسلام , ومن حالات التبنى المشهورة فى هذه الفترة تبنى الأسود بن يغوث للمقداد بن عمرو بن ثعلبه , فبالرغم من تواجد المقداد مع أبيه الأسمى وإقامته معه فى حضر موت , إلا أنه بعدما كبر اعتدى على أحد شباب كندة مما اضطره إلى الهروب لمكة وحالف الأسود بن يغوث الذى تبناه , وأيضاً تبنى أبو حذيفة بن عتبة سالم بن معقل من أهل الفرس إذ كان عبداً لثبيته بنت يغار بن زيد زوج أبى حذيفة فأعتقته فلجأ إلى أبى حذيفة فتبناه واعتبره ابناً له وأنكحه ابنة أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة , كما تبنى أبو سيدنا عمر بن الخطاب عامر بن أبى ربيعة بن كعب بن مالك الذى حالف بنى عدى ثم الخطاب والد عمر الذى تبناه وكان يقال له عامر بن الخطاب , وأيضاً تبنى سيدنا محمد ﷺ قبل بعثته نبياً زيد بن حارثة .(1)

وشيوخ التبنى عند العرب فى الجاهلية قبل الإسلام يرجع لعدة أسباب منها نظام الخليع وهو ضد الاستلحاق وجمعها الخلاء الذين نبذتهم قبائلهم لتصرفاتهم الشائنة وخروجهم على التقاليد الموروثة , وقد كانوا من الطبقة المتوسطة من طبقات المجتمع العربى قبل الإسلام , وهو أن يقول قائل من العرب فى الجاهلية هذا ابنى قد خلعت حيث إن الخليع هو الذى خلعه أهله لخبثه , فقد كان الرجل يأتى بابنه إلى الموسم ويقول : ألا إنى قد خلعت ابنى هذا فإن جر لم أضمن وإن جر عليه لم أطلب , فلا يؤخذ بجرائره وذلك مثلما خلعت عشيرة خزاعة قيس بن الحداية بسوق عكاظ.(2)

---

(1) انظر : د. أشرف عبد العليم الرفاعى : المرجع السابق , ص 178 وما بعدها , د. جواد على : الجزء الخامس , المرجع السابق , ص 559 , د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 85 وما بعدها , د. محمد سلام مذكور : بين عناية الإسلام بالطفولة وتحريمه التبنى , المرجع السابق , ص 22 , الإمام محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع , المرجع السابق , ص 125 .

(2) انظر : أ. السيد محمود شكرى الألوسى البغدادى : بلوغ الأرب فى معرفة أحوال العرب , الطبعة الثانية , بدون دار نشر وسنة طبع , الجزء الثالث , ص 27 , أ. جرجى زيدان : تاريخ التمدن الإسلامى , منشورات دار مكتبة الحياة بيروت - لبنان , بدون سنة طبع , الجزء الرابع , ص 26 , د. محمود عرفة محمود : العرب قبل الإسلام أحوالهم السياسية والدينية وأهم مظاهر حضارتهم , طبعة 2002م , دار الثقافة العربية , ص 370 , 371 , د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 83 .

وقد أدى نظام الخليع عند العرب فى الجاهلية إلى وجود أفراد لا عائل لها لتخلى قبيلته عنه وبالتالي كان الخليع موضعاً للتبنى لمن يدعيه من العشائر الأخرى من غير قومه , وذلك عندما يستجير بهم ويصبح له من الحقوق ما لسائر أفراد العشيرة التى تبنته وعليه ما عليهم من واجبات فقد كان المقداد رجلاً من بنى البهراء فسفك فيهم دماً وهرب إلى كندة وانتسب إليها , ثم عاد فسفك فى العشيرة الجديدة وهرب إلى مكة حيث تبناه الأسود فصار يعرف بالمقداد بن الأسود الزهرى , خاصة أن القرابة عند العرب فى الجاهلية لم يقتصر قيامها على صلات الدم فحسب وإنما كانت تتم بالادعاء .(1)

وكان عتق العبيد سبباً فى التبنى , لأن غالبية من كان يتم عتقهم كانوا لا يجدون سبيلاً للعيش بعد حصولهم على حريتهم , كانوا كثيرين ولا سيما عند الأمراء والملوك إذ كانوا يزدون عن المئات والألوف , وبالتالي يظل من تم عتقه تابعاً لمعتقه وهو ما يؤدى إلى منحه شرف البنوة بالتبنى إرضاء لهم وتطبيباً لنفوسهم وجبراً لخواطرم (2).

وقد كان من أسباب انتشار التبنى عند العرب فى الجاهلية قبل الإسلام , إعجاب الرجل بغلام معين إما لكفاءته ونشاطه أو لمظهره , أو لطلب الرفعة والتباهى بضم ولد من أصل شريف ذى مكانة ومنزلة رفيعة , كما كان التبنى عند العرب فى الجاهلية سببه العصبية القبلية , بحيث يكتسب المتبنى أو المتبنى أو كلاهما معاً قوة بالآخر , وذلك إذا كان من قام بالتبنى من عليّة القوم , فينتسب من تم تبنيه إليه ويكتسب نفس مكانة وعلو من تبناه هو وأسرته ويصبح المتبنى والمتبنى فى نفس المكانة وتزول الفوارق بينهما .(3)

وكان التبنى لأسباب إنسانية واجتماعية وما تقتضيه دواعى الشهامة أن يتبنى الرجل الطفل , وذلك كما حدث مع الباردة بنت عوف بن غنم بن عبد الله بن غطفان , عندما مات زوجها لؤى بن غالب فقد رجعت لقومها ومعها طفلها وتزوجها سعد

---

(1) انظر: د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 83 , د. محمود عرفه محمود : المرجع السابق , ص 371.

(2) انظر : أ. جرجى زيدان : الجزء الرابع , المرجع السابق , ص 28 , د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 85 , د. محمود عرفه محمود : المرجع السابق , ص 373 .

(3) انظر : د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 86 .

بن ديان بن بغيض وتبنى ابنها عوفاً وتغير نسب عوف ليصبح عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بعد أن كان عوف بن لؤى بن غالب بن فهره ولم يتطلب العرف عند العرب قبل الإسلام شروطاً معينة في الشخص المراد تبنيه سوى أن يكون حراً , فإذا كان عبداً وجب عتقه قبل تبنيه , وكان من الجائز تبني الذكور والإناث , وإن كان تبني الذكور هو الأكثر شيوعاً وكان من الجائز أيضاً تبني الأطفال أو البالغين , فلم يشترط سناً معينة لمن يتم تبنيه كما أنه لم يشترط في الرجل الذي يقوم بالتبني أن يكون قد بلغ سنه سناً معينة أو أن يكون محروماً من الذرية بصفة عامة أو من الذكور بصفة خاصة , ولكن يكفي أن يكون بالغاً حتى يقوم بالتبني .(1)

وكانت المرأة تتساوى مع الرجل في التبني , إذ كانت تستطيع أن تلجأ للتبني كالرجل , ولكن التجاء المرأة للتبني كان نادراً بخلاف الرجل الذي كان يلجأ إلى التبني للحصول على ذرية أو لأسباب أخرى , ومن أمثلة قيام المرأة بالتبني , أن طفيل بن مالك بن جعفر بن كعب كان تحت امرته امرأة من بني القين بن جسر بن قضاة فولدت له نفرا منهم يزيد وعقيل فتبنت كبشة بنت عروة بن جعفر عقيلاً وكانت ضررتها , فعزم بعض العرامة على أمه ففر منها فأدركته وهو يريد أن يلجأ إلى كبشة , فضربت أمه , فألقت كبشة نفسها عليه , ثم قالت : ابني ابني , فقالت القينية : إبنك من دمي عقيبك , فأرسلتها مثلاً , فرجعت كبشة وقد ساءها ما قالت القينية فولدت عامر بن الطفيل بعد ذلك .(2)

وكان يترتب على التبني عند العرب في الجاهلية قبل الإسلام تمتع من تم تبنيه بسائر الحقوق الطبيعية التي يعترف بها للأبناء الأصليين أو الصليبيين فقد كان يعدُّ الابن بالتبني فرداً في العائلة التي تبنته , فيحق له الانتماء والانتساب لتلك العائلة ويصير رب الأسرة الذي تبناه بمثابة والده حيث كانت تسرى عليه أحكام البنوة من الإرث والنكاح والمحرمات وكأنه ابن شرعي فلم يكن للمتبني الحق في أن يتزوج من ابنة متبنيه وأيضاً ليس له الحق في أن يتزوج من مطلقه متبنيه .(3)

---

(1) , (2) انظر: د. السيد عبد الحميد فوده : المرجع السابق , ص 109 , د. محمود سلام زناتي : المرجع السابق , ص 186 , 187 .

(3) انظر : د. السيد عبد الحميد فوده : المرجع السابق , ص 109 , د. جواد على : المرجع السابق , ص 559 , د. محمود سلام زناتي : المرجع السابق , ص 187 , 188 .

## المطلب الرابع

## نظام التبني عند الإغريق

عرف التبني في بلاد اليونان كوسيلة للحصول على الذرية لمواجهة العقم الذي حرصت السلطات والهيئات المختلفة على مواجهته حفاظا على استمرار الأسرة في حالة عدم وجود أبناء صليبين بكل السبل وهو ما أوجد فكرة الطلاق وسمح للأرملة التي لم تلد أن تقدم على الزواج مرة أخرى لكي تعقب نسلا لزوجها الأول , إذ كان يقوم أرباب الأسر بدفع الأموال الطائلة لغير أبنائهم لإتمام التبني , وعند وفاة من قام بالتبني كان الابن المتبني يعد وكأنه ابن شرعي ويستحق كل ممتلكات المتبني وقد استمر ذلك فترة من الزمن .(1)

وفي مرحلة لاحقة عند الإغريق وبعد صدور قانون صولون وما تضمنه من إصلاحات إجتماعية , فقد أقر حق الوصية للأبناء بالتبني , بحيث كان يتم السماح للرجل أن يتبنى طفلا عن طريق الوصية , عند عدم وجود أبناء شرعيين للموصى بحيث يستحق الابن المتبني الأموال والممتلكات التي تم الإيحاء له بها من أبيه بالتبني , وبالتالي يتضح أن تأثير التبني يظهر بعد وفاة المتبني لأن الابن بالتبني لم يكن في الإمكان حرمانه من الميراث حتى وإن كان لمن قام بالتبني ابنه شرعية , لأن التبني والإيحاء للابن الذكر حال وجود ابنه شرعية وفي هذه الحالة كان على الابن المتبني أن يتزوج الابنه الشرعية لمن تبناه أو أن يقدم لها عند زواجها نصف ما آل إليه من ميراث

---

(1) انظر : د. أشرف عبد العليم الرفاعي : المرجع السابق , ص 3 , ألفرد زيمرن : الحياة العامة اليونانية (السياسة الاقتصاد في أثينا في القرن السادس) ترجمة عبد المحسن الخشاب , المركز القومي للترجمة , طبعة 2009م , ص 76 , د. العربي بختي : تاريخ النظم القانونية القديمة والإسلامية والجزائرية , دار المطبوعات الجامعية , طبعة 2014م , ص 115 , د. عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 58 وما بعدها , أ. عنان أيمن إبراهيم أحمد العيسوي : المرجع السابق , ص 200 , ول ديورانت : قصة الحضارة , ترجمة محمد بدران , شركة نهضة مصر للطباعة والنشر 2001م , الجزء السابع , ص 80 .

- L . o . de Boer : the agency af Legal Form acontextualizing approach to the Law af adoption in Athens and Rome , thesis RMA Ancient Studies , Final draft , 13 September 2015, p 31

من والداها الذي تبناه كصداق لها من والداها .(1)

وحول نظام التبني لدى الإغريق فقد كان ظاهرة منتشرة ولم يقتصر على تبني الأطفال الذكور , وإنما كان يشمل الذكور والإناث , على خلاف الوضع في آثينا إذ كان يشترط أن يكون الطفل المتبني ذكراً حراً , لأن التبني كان قاصراً على الذكور البالغين في آثينا لأنه كان يحرم على النساء تشييع الجنابة , كما أنه من سبق تبنيه لم يمكن له أن يتبنى مرة أخرى , ولم يقتصر التبني لدى الإغريق على من ليس لديه أولاد , إذ كان للأفراد الحق في التبني حتى وإن كان لديهم أطفال , وكان للابن المتبني الحق في الميراث , ولكن لم يتقرر له نفس حقوق الأبناء الحقيقيين الشرعيين , وأيضاً كان هناك التبني بوصية محددة بحيث لا يستحق الابن المتبني سوى ما تم الإيصاء إليه به , دون أن يكون له الحق في الميراث .(2)

ومن صور التبني لدى الإغريق قيام الأفراد بالتبني لتحمل مسؤولية العائلة , أو الأسرة التي تبنته بعد وفاة ربها أو عائلها , وأيضاً التبني لاستمرار اسم الأسرة والحفاظ عليها وعدم انقراضها أو زوالها والتزام الأبناء بالتبني بالاشتراك في شؤونها الدنيوية وطقوسها وشعائرها الدينية , وهذا النوع من التبني قرره رجال الدين .(3)

كما استخدم التبني لإتمام العلاقات التجارية والبيوع أى أنه كان تبنياً سورياً فعندما كان يستحيل شراء الأرض بالطريق الاتفاقي فقد كان يلجأ البائع لتبني المشتري ويقوم بنقل الأرض إليه مع تمكينه من الحيازة الفورية كحصّة ميراث ويكون الثمن عبارة عن هدايا يتلقاها البائع من المشتري حيث وجدت هذه الحيلة

---

(1) انظر : د. العربي بختى : المرجع السابق , ص 115 , 116 , أ.عنان أيمن إبراهيم أحمد العيسوى : المرجع السابق , ص 201 , ول ديورانت : المرجع السابق , ص 80 .

(2) انظر : ألفرد زيمرن : المرجع السابق , ص 75 , د.عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 22 وما بعدها , أ.عنان أيمن إبراهيم أحمد العيسوى : المرجع السابق , ص 201 .

-David s powERs,o p, cit p 99 .

- L.o.de Boer : ...op . cit . p. 33 .

(3) انظر : د.عبد اللطيف محمد عامر : المرجع السابق , ص 22 وما بعدها , أ.عنان أيمن إبراهيم أحمد العيسوى : المرجع السابق , ص 201 .

- David s powERs,o p, cit p 99 .

### القانونية للتبنى فى النظم القانونية القديمة فى آثينا. (1)

وكان اهتمام الإغريق بتبنى الابن الذكر نظراً للعادات والتقاليد التى سادت لديهم لما كان يتمتع به الأبناء الذكور من مكانة فى الأسرة , باعتبارهم مظهراً للتباهى والتفاخر وإظهار القوة وهو ما ينعكس على الوضع الاقتصادى للأسرة , بما يبرر سعادة الأسر بإنجاب الذكور لمساعدة كبار السن واحترام المراسيم الدينية والجنائزية وإحيائها واستمرار النسل حفاظاً على الأسرة وهنا تقترب أغراض التبنى لدى الإغريق من التبنى عند الرومان والبابليين وفى حالة إخفاقهم فى إنجاب الذكور أو عند وفاة الأبناء الذكور أو عند العقم كان يتم اللجوء لتبنى الأبناء الذكور. (2)

وانتشر التبنى لدى الإغريق للأسباب الاقتصادية حيث كان يقوم الشخص بتبنى الأطفال والشباب بهدف إلحاقهم فى المهن والأعمال الصناعية لمساعدتهم فى أداء هذه الأعمال , ولتحقيق أكبر قدر من الدخل والربح وهو ما يعود عليهم بفائدة وينعكس على الوضع الاقتصادى للبلاد. (3)

---

(1) L.o.de Boer : The agency of Legal Form : a contextualizing approach to The Law of adoption in Athens and Rome , Thesis RMA Ancient Studies , Final draft , 13 September, 2015 p. 79 , 80 .

(2) انظر :أ.عنان أيمن إبراهيم أحمد العيسوى : المرجع السابق , ص 202

- L.o.de Boer : ...op . cit . p. 33 ets .

(3) انظر :أ.عنان أيمن إبراهيم أحمد العيسوى : المرجع السابق , ص 203 .

### المبحث الثالث

#### نظام التبني في الشريعة الإسلامية بعد ظهور الإسلام

استمرت ظاهرة التبني بعد ظهور الإسلام كما كان الوضع من قبل عند العرب في الجاهلية وقبل انتشار الإسلام , ولم يتم تحريمه إلا في السنة الخامسة من هجرة الرسول ﷺ , حيث تبني النبي ﷺ زيد ابن حارثة وعدة ابناً له وذلك تأثراً وإمتداداً لما جرت عليه العادات والتقاليد عند العرب قبل الإسلام ولكن تغير الوضع تماماً بعد نزول الآيات القرآنية الكريمة المؤكدة على تحريم التبني مطلقاً .

ولم يقتصر الأمر على تحريم التبني فحسب , بل أكدت الشريعة الإسلامية الغراء على محو وإزالة كل آثار التبني التي كانت سائدة من قبل , كما أكدت السنة النبوية الشريفة على تحريم التبني في العديد من الأحاديث , وبذلك أصبح النسب لا يثبت إلا بالولادة الحقيقية الناشئة عن الزواج الصحيح , لأنه لا يجوز أن يكون للإنسان أبوان , وضرورة دعوة الأبناء لأبائهم لأنه أقسط عند الله عز وجل , وفي حالة عدم معرفة آبائهم فهم إخوة في الدين وموالٍ , ويتضح أن التبني كان كشأن العديد من المسائل التي كانت سائدة قبل الإسلام واستمرت بعد ظهوره فترة من الزمن حتى تم تحريمها تحريماً مؤبداً بالآيات القرآنية الكريمة القاطعة الدلالة كما هو الوضع بالنسبة لتحريم شرب الخمر والربا وبعض العادات والتقاليد التي كانت سائدة عند العرب قبل ظهور الإسلام .

وقد كان الهدف من تحريم كل هذه العادات والتقاليد وغيرها من المسائل حماية المجتمع والحفاظ عليه , ونبذ كل الأفعال التي تتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية وأهدافها وقد تأكدت علة تحريم التبني لما فيه من ضياع للحقوق وإختلاط للأنساب وانتهاك الحرمات وذلك بتحريم الحلال وحل الحرام ومخالفة قواعد الميراث إلى غير ذلك .(1)

---

(1) انظر : المبسوط لشمس الدين السرخسى , دار المعرفة بيروت – لبنان , طبعة 1409هـ - 1989م , الجزء الثلاثون , ص 292 , 293

- David s powERs,o p, cit p98

وتناول موضوع التبني فى الشريعة الإسلامية بعد ظهور الإسلام يستلزم استعراض نظام التبني وحالاته ونظمه وما كان يترتب عليه من آثار وذلك قبل تحريمه , ثم التعرض للآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى أكدت تحريمه لما يترتب عليه من أضرار ومفاسد للفرد والأسرة والمجتمع . وبحث كل ما تقدم يكون من خلال المطلوبين الآتيين :-

المطلب الأول : التبني فى صدر الإسلام قبل تحريمه .

المطلب الثانى : التبني بعد تحريمه بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .



## المطلب الأول

### التبني في صدر الإسلام قبل نزول الآيات القرآنية بتحريمه

التبني ظاهرة قديمة استمرت آلاف السنين حتى ظهور الإسلام ولم تنته هذه الظاهرة إلا في السنة الخامسة للهجرة , حيث كان التبني في هذه الفترة الزمنية مباحا إذ كان الرجل يتبنى من يعجبه من الأولاد ويقوم بضمه إليه , ويصبح لمن تم تبنيه نصيباً من أموال وميراث من تبناه , وكان ينسب الولد المتبني إلى المتبني , واستنادا للعادات والتقاليد العربية فقد تبني الرسول ﷺ زيد ابن حارثة الذي أهدته له السيدة خديجة بنت خويلد زوج النبي ﷺ , بعدما ابتاعه حكيم بن حزام بن خويلد ووهبه لعمته , وقد تبناه النبي ﷺ وقد ورد : (يا معشر قريش اشهدوا أن زيد ابني يرثني وأرثه) وكان يدعى زيد بن محمد . (1)

وقد استمر التبني بعد ظهور الإسلام حتى تم تحريمه مطلقاً , لما كان ينطوي عليه من مفسد وما يؤدي إليه من أضرار بالمجتمع والأسرة المسلمة , حتى ينصلح الحال , وذلك لحرص الإسلام على حماية المجتمع من كل ما يسئ إليه ويؤدي إلى الفتن والفواحش ما ظهر منها وما بطن . (2)

وتأكيدا لما تقدم قوله تعالى " مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ۖ وَمَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ۖ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ " (3)

---

(1) انظر : الجامع لأحكام القرآن طبعة إحياء التراث جزء 14 ص 118 , د.أشرف عبد العليم الرفاعي : المرجع السابق ص 180 , الإمام: محمد أبو زهرة : المرجع السابق ص 125 .

-David s powerS,o p, cit p 106 .

(2) الإمام محمد أبو زهرة : المرجع السابق , ص 126

-David s powerS,o p, cit p 97 .

(3) سورة الأحزاب : الآية رقم (4) .

وقد ورد فى تفسير هذه الآية بأنها نزلت فى شأن زيد بن حارثة رضى الله عنه مولى النبى ﷺ , كان النبى ﷺ قد تبناه قبل النبوة , فكان يقال له زيد بن محمد فأراد الله تعالى أن يقطع هذا الإلحاق وهذه النسبة بقوله تعالى : " وما جعل أدياءكم أبناءكم كما قال تعالى : " ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين " وقال ههنا " ذلكم قولكم بأفواهكم " يعنى تبنيكم لهم قول لا يقتضى أن يكون ابناً حقيقياً فإنه مخلوق من صلب رجل آخر , فما يمكن أن يكون له أبوان , كما لا يمكن أن يكون للبشر الواحد قلبان " والله يقول الحق " أى العدل " وهو يهدى السبيل " أى الصراط المستقيم , وقال مجاهد وقتادة وابن زيد : أنها نزلت فى زيد بن حارثة رضى الله عنه , وهذا يوافق ما سبق من التفسير والله سبحانه وتعالى أعلم , وقوله عز وجل : " أديعواهم لأبائهم هو أقسط عند الله " هذا أمر ناسخ لما كان فى ابتداء الإسلام , من تبني الرجل ولد غيره ويصير الولد ينسب إلى الذى تبناه حتى نزلت هذه الآية التى أكدت رد نسب الأدياء إلى آبائهم الحقيقيين لأن هذا هو العدل والقسط والبر " (1).

ولم يقتصر التحريم على التبني فحسب وإنما حرصت الشريعة الإسلامية على تحريم كل الآثار التى يمكن أن تترتب على التبني لمساسها بالأسرة والمجتمع ومنها اختلاط الأنساب , ومحرمات الزواج , واستحقاق الميراث , إلى غير ذلك من الآثار وما يؤكد ذلك ما ورد فى قوله تعالى " فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا " (2).

---

(1) انظر : مختصر تفسير ابن كثير: المجلد الثالث , المرجع السابق , ص 81 , تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان , الجزء السابع عشر, المرجع السابق ص 58 , فتح البارى بشرح صحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى : الجزء الحادى عشر , ص 55 , تفسير الطبرى من كتابة جامع البيان عن تأويل آى القرآن , الجزء السادس , المرجع السابق , ص 157 وما بعدها .

## المطلب الثانى

### التبنى بعد تحريمه بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة

ورد التحريم المؤبد للتبنى فى الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة , كما أجمعت الأمة الإسلامية على تحريمه , وبتحريم الشريعة الإسلامية للتبنى رفع الحرج عن المسلمين وتؤكد النسب بالولادة الحقيقية بناءً على النكاح الشرعى , وعدم ترتب أى حقوق أو التزامات على التبنى سواء كانت بين المتبنى ومن تبناه أو بينهما وأقربائهما , وأيضا عدم وجود محرّمات بين المتبنى والمتبنى وأقربائهما ما لم تكن هناك موانع من الزواج بينهم , وأغلق الباب أمام من يحاول مخالفة أحكام الميراث وتوزيع الأنصبة الشرعية بخلاف ما ورد بالقرآن الكريم , وأصبحت الأخوة والموالات فى الدين هى أساس العلاقة بين الأفراد , وحلت الكفالة محل التبنى , ولم تقتصر أدلة تحريم التبنى على النصوص القرآنية فحسب , وإنما تعددت الأحاديث النبوية الشريفة التى أكدت على تحريم التبنى وإزالة كل آثاره , إذ شملت السنة النبوية الأدلة القولية والعملية , تأكيدا لنبذ التبنى وعدم الاعتماد عليه فى ثبوت النسب تفاديا لأضراره وتبعاته , كما أكدت سائر الأدلة الشرعية التالية للقرآن الكريم والسنة النبوية على تحريم التبنى , ومن هذه الأدلة القياس والإجماع وسد الذرائع وشرع من قبلنا والمعقول وغيرها من الأدلة .

وتقتصر دراستنا لأدلة تحريم التبنى على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وذلك من خلال الفرعين الآتيين :

الفرع الأول : أدلة تحريم التبنى بالقرآن الكريم .

الفرع الثانى : أدلة تحريم التبنى بالسنة النبوية الشريفة .

## الفرع الأول

### أدلة تحريم التبني بالقرآن الكريم

أكدت العديد من الآيات القرآنية الكريمة على تحريم التبني , ومنها قوله تعالى : " وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ۚ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ " (1).

أى : إن من يدعى أنه ابنك وهو ابن غيرك فلا يصبح بدعواك هذه ابنك , وسبب نزول هذه الآية الكريمة على رسول الله ﷺ لما تبني زيد ابن حارثة وادعى أنه ابنه قبل النبوة , حيث كان يقال له زيد بن محمد , لذا أراد الله سبحانه وتعالى أن يقطع هذا الإلحاق وهذه النسبة , لأن هذا التبني ما هو إلا قول لا يقتضى إن يترتب عليه أن يكون من يتم ادعاؤه ابنا حقيقيا , لأنه مخلوق من صلب رجل آخر غير من يدعيه.(2)

وقوله تعالى : " ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ۚ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ۗ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا " (3).

وهنا قد خاطب الله سبحانه وتعالى نبيه محمد ﷺ بأن يلحق نسب زيد بأبيه حارثة , ولا يدعى بنوته له , كما كان يقول ﷺ من قبل زيد ابنى وقد دلت الآيات الكريمة على أن دعوة الناس لهؤلاء الأبناء بأبائهم هو أقسط وأعدل عند الله عز وجل من دعائهم إياهم لغير آبائهم , ثم بينت الآيات الكريمة فى حالة عدم معرفة وعلم الناس بأبائهم فإخوانكم فى الدين ومواليكم أى فإنهم يكونون إخوانكم فى الدين , إن كانوا من

---

(1) سورة الأحزاب : الآية رقم (4) .

(2) تفسير الطبرى : الجزء السادس , المرجع السابق , ص 158 , مختصر تفسير ابن كثير : المجلد الثالث , المرجع السابق , 81 , الإمام : علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى المتوفى سنة 587هـ , بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع , تحقيق وتعريف الشيخ : على محمد

معوض , الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود , دار الكتب العلمية بيروت – لبنان , الطبعة الثانية 1424هـ - 2003م , الجزء الثالث , ص 419 .

(3) سورة الأحزاب : الآية رقم (5) .

أهل ملتكم ومواليكم إن كانوا محرريكم وليس بينكم وهذا أمر ناسخ لما كان فى ابتداء الإسلام , من جواز ادعاء الأبناء الأجانب , وهم الأدياء وبالتالي فهذا دليل قاطع برب نسب هؤلاء الأبناء إلى آبائهم الحقيقيين . (1)

وقوله تعالى : " وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ۗ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا ۗ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا " . (2)

كان رسول الله ﷺ قد زوج زيد بن حارثة ابنة عمته زينب بنت جحش الأسدية رضى الله عنها , ثم وقع بينهما فجاء زيد يشكوها إلى رسول الله ﷺ فجعل رسول الله ﷺ يقول له " أمسك عليك زوجك واتق الله " كما ورد إلى آخر الآية الكريمة التى أكدت حرص الإسلام والشريعة الإسلامية الغراء على عدم ترتب أية آثار للتبني لحرمة مطلقا , فقد قضى الله سبحانه وتعالى قضاء مفعول بصحة زواج نساء المتبنين إذا قام هؤلاء الأولاد بطلاق هؤلاء النساء أى مطلقات الأدياء بعد أن قضوا منهن حاجاتهم , إذ يصبح حل لهم . (3)

وقوله تعالى : " مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا " . (4)

كانت هذه الآية الكريمة قاطعة الدلالة فى التأكيد على حرمة التبني , إذ أكدت أن محمد ﷺ ليس أبا لأحد من الرجال الذين لم يلداهم محمد , حتى يحرم عليه نكاح زوجته بعد فراقه إياها , وهذا رد على مزاعم أهل الجاهلية لأنهم انتقدوا

---

(1) تفسير الطبرى : الجزء الخامس , المرجع السابق , ص 159 , مختصر تفسير ابن كثير : المجلد الثالث , المرجع السابق , ص 81 .

(2) سورة الأحزاب : الآية رقم (37) .

(3) تفسير الطبري : الجزء السادس , المرجع السابق , ص 181 , مختصر تفسير ابن كثير :  
المجلد الثالث , المرجع السابق , 98 , 99 .

(4) سورة الأحزاب : الآية رقم (40) .

وعابوا قيام النبي ﷺ بالزواج من مطلقة زيد بن حارثة وهى زينب بنت جحش , بأنهم  
قالوا محمد ﷺ تزوج زوجة ابنه , لأن ذلك لم يكن معهودا عندهم من قبل.(1)

---

(1) انظر : تفسير الطبري : الجزء السادس , المرجع السابق , ص 183 , مختصر تفسير ابن  
كثير : المجلد الثالث , المرجع السابق , ص 99, د. أشرف عبد العليم الرفاعي : المرجع السابق

, ص 195 , الإمام : محمد أبو زهرة : المرجع السابق , ص 126, أ. يحيى أحمد زكريا : المرجع السابق , ص 29 , الإمام : علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى سنة 587هـ , بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع , الجزء الثالث , المرجع السابق , ص 419 .

## الفرع الثانى

### أدلة تحريم التبنى بالسنة النبوية الشريفة

أكدت السنة النبوية الشريفة القولية والعملية على تحريم التبنى ونبذ كل آثاره واعتباره من الكبائر , فقد ورد عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال سمعت النبى ﷺ يقول : " من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام " رواه البخارى ومسلم وفى الحديث : ليس من رجل ادعى إلى غير أبيه وهو يعلمه إلا كفر , وفى حديث آخر , فالجنة عليه حرام , وفى حديث آخر : فعليه لعنة الله . (1)

وعن أبى هريرة , عن النبى ﷺ أنه قال : " لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر " هذا الباب فيمن ادعى غير أبيه ترفعا عن أبيه . بهذا الذى ادعى أنه أبوه , وكانوا فى الجاهلية ينتمون إلى ذوى القبائل الكبيرة لأجل أن يتشرفوا ويفخروا بهم , وكان هناك أدياء يدعون إلى غير آبائهم . (2)

وقال ﷺ : " من ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين , فلا يقبل الله منه يوم القيامة عدلا ولا صرفا " رواه أبو داود وقال ﷺ : " ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلم إلا كفر " رواه البخارى ومسلم وقد اختار الله عز وجل نبيه الكريم محمداً ﷺ فى مهمة إلغاء وتحريم التبنى وإزالة لكل آثاره دون أن يقتصر الأمر على القول بتحريمه , وإنما أكد الدليل العملى ذلك حتى يؤكد تحريمه ويرفع الحرج عن الأمة الإسلامية جميعا تعظيما وتوقيرا لشرع الله عز وجل حتى يوقن الشر جميعا بأن ما أحله الله تعالى هو الحلال وما نهى عنه وحرمه فهو حرام وبذلك أصبح التبنى حراماً ولا يرتب أى آثار عليه وأن ما يفعله يخالف صراحة شرع

(1) انظر : شرح صحيح البخارى : لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين , المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع القاهرة , الطبعة الأولى 2008م , الجزء التاسع , كتاب الفرائض , باب من ادعى إلى غير أبيه , الحديث 6766 , ص 84 .

(2) انظر : شرح صحيح البخارى : لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين , الجزء التاسع , كتاب الفرائض , باب من ادعى إلى غير أبيه , المرجع السابق , الحديث 6768 , ص 84 , 85 .

### الله وحكمه ويبطل عمله .(1)

وعن عمرو بن شعيب , عن أبيه , عن جده , أن رسول الله ﷺ قال " كل مستلحق استلحق بعد أبيه , الذى يدعى له , ادعاه ورثته من بعده , ففضى أن من كان من أمة يملكها يوم أصابها , فقد لحق بمن استلحقه وليس له فيما قسم قبله من الميراث شئ وما أدرك من ميراث لم يقسم , فله نصيبه ولا يلحق إذا كان أبوه الذى يدعى له أنكره . وإن كان من أمة لا يملكها . أو من حرة عاهر بها , فإنه لا يلحق ولا يورث وإن كان الذى يدعى له هو ادعاه فهو ولد زنا لأهل أمه من كانوا . حرة أو أمة " قال محمد بن راشد : يعنى بذلك ما قسم فى الجاهلية قبل الإسلام .(2)



(1) انظر : فتح البارى بشرح صحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى , للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى 723- 852 هـ , المكتبة السلفية , بدون سنة طبع , الجزء الثانى عشر , ص 54 وما بعدها .

(2) انظر : سنن الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجة 207 – 275 هـ , الجزء الثانى , حقق نصوصه , ورقم كتبه , وأبوابه , و أحاديثه , وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي , دار أحياء الكتب العربية بدون سنة طبع , كتاب الفرائض . الحديث رقم 2746 , ص 916 , 917.

## المبحث الرابع

### بدائل التبني فى الشريعة الإسلامية

إن كان البعض يستهدف من وراء التبني رعاية من لا عائل له , أو إيواء اللقطاء وحفظهم والاعتناء بهم , بإلحاقهم إليه والإحسان إليهم , فإن ذلك لا يكون مبررا لإباحة التبني لما يؤديه من مفساد وانتهاك المحرمات واختلاط الأنساب بما يضر بالمجتمع والأسرة وبمن يتم تبنيه , لذا فقد وضعت الشريعة الإسلامية العديد من الحلول والبدائل الكافية لتحقيق كل ما يهدف إليه من يقوم بالتبني من أغراض صالحة , وذلك بهدف تحقيق مصالح الأفراد وتجنب الرذيلة بكل صورها وأشكالها درءا للمفساد تحقيقا لشرع الله سبحانه وتعالى , فمن هذه البدائل الأخوة والموالاتة فى الدين وهو باب واسع للاعتناء والاهتمام بالآخرين , والكفالة من الوسائل المهمة التى يستطيع الفرد مساعدة اللقطاء والمحتاجين ومن فى حاجة إلى رعاية وتربية ونفقه حماية لهم من الضياع والهلاك , كما أن الحضانة والهبة والوصية من بدائل التبني لما تستهدفه من حماية المحتاجين ورعايتهم والاهتمام بالآخرين .

وبدائل التبني التى حرصت الشريعة الإسلامية على تأكيدها حفاظا على كيان المجتمع والأسرة والأفراد من الهلاك والضياع بسبب التبني كثيرة ومتنوعة , ولكن سيقصر بحثنا على بعض هذه البدائل وذلك من خلال المطالب الآتية :-

المطلب الأول : الأخوة والموالاتة فى الدين كبديل للتبني فى الشريعة الإسلامية .

المطلب الثانى : الكفالة كبديل للتبني فى الشريعة الإسلامية .

المطلب الثالث : الحضانة كبديل للتبني فى الشريعة الإسلامية .

المطلب الرابع : الوصية كبديل للتبني فى الشريعة الإسلامية .

## المطلب الأول

### الأخوة والموالاتة فى الدين كبديل للتبني فى الشريعة الإسلامية

الأخوة والموالاتة فى المجتمعات القبلية كانت بمثابة عقد اتفاق بين طرفين يستهدف إنشاء رابطة , وكان يطلق عليها (اتفاق أخوة الدم) و(الحلف) وهذا الاتفاق أو الرابطة تشبه وتمثل القرابة الحكيمة كالتبني , وقد عرف العرب قبل الإسلام المؤاخاة , وكان يطلق على كل طرف من أطراف اتفاق المؤاخاة اسم (الحميم) , ولم تقتصر المؤاخاة عندهم على الأفراد , وإنما كانت تتم بين الجماعات , وإجراء وإتمام المؤاخاة فى المجتمعات القبلية وعند العرب قبل الإسلام كان يستلزم اتباع إجراءات معينة لاستيفائه (1).

وقد كانت العادات والتقاليد العرفية فى المجتمعات القبلية وعند العرب قبل الإسلام تقتضى اتباع بعض الإجراءات لإبرام عقد المؤاخاة قديما وهى إسالة دم أطراف عقد المؤاخاة بل وابتلاع كل منهما دم الآخر ثم تم الاكتفاء بعد ذلك بغمس كل طرف من أطراف عقد اتفاق المؤاخاة فى الدم بدلا من ابتلاعه حتى تتحقق المؤاخاة , بينهما ثم تطور الأمر بعد ذلك ولم يستخدم الدم لغمس أيدي طرفي عقد المؤاخاة واستبدل الدم بالملح أو الطيب أو الرماد حسب أعراف وتقاليد كل قبيلة ومنطقة (2).

وعقد اتفاق المؤاخاة عند العرب قبل الإسلام كان ينشئ العديد من الالتزامات والحقوق لكل طرف من أطرافه , فمن كان يموت من أطرافه يخلفه الآخر فى أرملته إذ كان يحق له أن يتزوجها وإلا لو لم ترغب الأرملة فى الزواج منه , كانت تفتدى نفسها بمبلغ من المال كمقابل للصداق الذى حصلت عليه عند زواجها من زوجها الذى توفى وتركها (3).

كما كان يخلف أحد طرفي عقد اتفاق المؤاخاة الآخر فى الميراث , أى كان يرتب اتفاق المؤاخاة عند العرب قبل الإسلام بين أطرافه رابطة تشبه رابطة القرابة

(1) انظر : د. السيد عبد الحميد فوده : المرجع السابق , ص 110, أ. جرجى زيدان : الجزء الرابع , المرجع السابق , ص 31 , 32 , د. محمود سلام زنتاى : نظم العرب فى الجاهلية وصدر الإسلام , القاهرة 1995م , النسر الذهبى للطباعة , ص 189 .

(2) , (3) انظر : د. محمود سلام زنتاى : المرجع السابق , ص 190 - 193 .

الحقيقية , إذ كان يرث أحدهما الآخر فى حالة عدم وجود وارث له وأيضا كان يترتب على اتفاق المؤاخاة قيام موانع الزواج بين طرفى العقد , إذ كان يحظر على أى طرف من الطرفين أن يتزوج بإبنة الآخر لأنه يعد فى منزلة عمها , لأنه أخو أبيها وكان يترتب على اتفاق المؤاخاة التزام كل طرف من أطراف العقد بمناصرة الآخر والتكفل به والوقوف بجانبه وعدم التخلّى عنه فى الأزمات , وقد استتبع ذلك الأخذ بتأره إذا قتل أو تم الاعتداء عليه . (1)

وحول الأخوة والموالاتة فى الشريعة الإسلامية , فتجد أساسها فى قوله تعالى " وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۗ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ۗ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتُمْ ۗ إِنْ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ " . (2)

وفى قوله تعالى " ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ۗ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ۗ وَأَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا " . (3)

وقد ورد فى تفسير الآية الكريمة " فإخوانكم فى الدين ومواليكم " أى أولياؤكم فيه فأدعوهم بالأخوة والموالاتة بتأويلهما بالأخوة والولاية فى الدين , وبهذا المعنى قيل لسالم بعد نزول الآية مولى حذيفة وكان قد تبناه قبل , وقيل : (مواليكم) أى بنو أعمالكم , وقيل : معتقوكم ومحرروكم وكان دعاءهم بذلك لتطيب قلوبهم ولذلك لم يأمر بدعائهم بأسمائهم فقط . (4)

ورداً على مزاعم القائلين بأن التبني قد يكون سببا فى حل مشكلات بعض الفئات وذلك اعتراضا على الأخوة والموالاتة كبديل للتبني فقد ذكر العلامة الإمام : محمد أبو زهرة (إنه بعد الحروب , وفى كثير من البلاد التى يكثُر فيها اللقطاء يكثُر التبني : ومن المصلحة لهؤلاء الأولاد إقراره , والاعتراف به كحقيقة ثابتة حول

(1) انظر : د. السيد عبد الحميد فوده : المرجع السابق , ص 110 , 111 , د. محمود سلام زناتي : المرجع السابق , ص 194 , 195 .

(2) سورة البقرة : الآية رقم (220) .

(3) سورة الأحزاب : الآية رقم (5) .

(4) انظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني , للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي المتوفى سنة 1270هـ , دار أحياء التراث العربي بيروت - لبنان , بدون سنة طبع , الجزء الحادي والعشرون , ص 148 .

الموالة والأخوة , أو علاج لهذا الداء الذي يتفشى بالجماعات أحيانا . ونحن نقول أنه إذا كان علاجاً في بعض الأحوال , فإنه داء في عامة الأحوال , إذ إنه يفكك الأسرة , ويفتح باب المكيدات بين الأقارب , ويوجد أسراً صناعية لا تكون فيها المودة والرحمة . وأنه يمكن علاج حال اللقطاء بالرعاية الاجتماعية ولا سبيل سواها وذلك قدر الله أصاب هؤلاء الأطفال الذين كان القانون الروماني يسميهم أولاد المجتمع , وإذا كانت هذه التسمية صحيحة , فحق على المجتمع أن يتولاهم برعايته وحمايته , وإذا كان من المستحيل أن يعرضهم حنان الأبوة وعطفها فإنه يغنيهم عنها صحياً وجسماً ولو تعذر التعويض نفسياً , لأن رحمة الوالدين هي التي تربي نفسه وتغذي روحه وفؤاده ولعل من العلاج أن يعهد بالأولاد إلى أسر تتولاها , وتكون فيها بمنزلة الأبناء , على أن تتصل بهم الوحدات الاجتماعية من وقت لآخر , وليس هذا من قبيل التبني , إنما هو من قبيل الرعاية الخاصة , إذ إن الأسرة التي تضم هؤلاء الأطفال لا تعتبرهم منها دماً ولحماً , ولا نسباً , ولا إحقاقاً , ولا يكون لهم حقوق الأبناء في حكم الشرع , فلا يثبت تحريم الزواج لهم , ولا يثبت الميراث , ولا تثبت لهم صفة شرعية , وإن ثبتت نفقة فبمقتضى عقد الإيواء الذي يؤخذ بمقتضاه الطفل وإذا كان بعض البلاد أو الاصطلاح الاجتماعي أحيانا يسمى هذا تبنيًا , ففي هذه الحدود التي لا يثبت فيها نسب ولا ميراث , ولا إحقاق بأى نوع من أنواع الإلحاق . وهو ليس التبني الذي نفاه الإسلام , ولا مشاحة في الاصطلاح , إنما هذا من الأخوة الراحمة التي دعت إلى البر بهؤلاء الذين لا آباء لهم , وهو داخل في قوله تعالى : " فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم " فهذه الرعاية من قبيل الأخوة والولاء , وقد دعا الإسلام إليهما في هذا النص الكريم . (1)

---

(1) انظر : الإمام : محمد أبو زهرة : المرجع السابق , ص 129 .

## المطلب الثاني

### الكفالة كبديل للتبني فى الشريعة الإسلامية

تجد الكفالة دليلها الشرعى فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع , فى الكتاب أكدت العديد من الآيات على الكفالة منها قوله تعالى " فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا " . (1)

وقوله تعالى " ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ " . (2)

وقد ورد فى تفسير هذه الآيات الكريمة أن الله سبحانه وتعالى قد جعل زكريا – عليه السلام – كافلا وملتزما بمصالح السيدة مريم ابنة عمران عليها السلام , وقد قال ابن إسحاق : لأنها كانت يتيمة أى أن أبيها كان متوفىً وبالتالي فقد ضمها سيدنا زكريا إليه وضمن القيام بها , وروى عمرو بن موسى عن عبد الله بن كثير وأبى عبد الله المزنى : " وكفلها " بكسر الفاء قال الأخفش : لم أسمع كفل وقد كان زكريا عليه السلام زوج أختها كما ورد فى الصحيح , وقيل أنه كان زوج خالتها . (3)

ومن الآيات القرآنية الدالة على الكفالة أيضا قوله تعالى " قَالُوا نَفَقْدُ صُوعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ " . (4)

وقد ورد فى تفسير " الزعيم " فى هذه الآية الكريمة أنه الكفيل , أى الذى يكفل ويضمن تقديم المكافأة التى سيقوم بتقديمها وهى عبارة عن حمل بعير , إذا جاء هذا الشخص بصواع الملك من تلقاء نفسه قبل التفتيش حتى لا يكون هناك إحراج عند

(1) سورة آل عمران : الآية رقم (37) .

(2) سورة آل عمران : الآية رقم (44) .

(3) انظر : التفسير الوسيط للقرآن الكريم تأليف لجنة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر , الطبعة الثالثة 1413هـ - 1992م , مطبعة المصحف الشريف , المجلد الأول , ص 559 , فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير , تأليف محمد ابن على بن محمد الشوكانى المتوفى بصنعاء 1250هـ حقه وخرج أحاديثه د. عبدالرحمن عميرة , الجزء الأول , بدون سنة طبع ودار نشر , ص 556 , مختصر ابن كثير : المجلد الأول , المرجع السابق , ص 279 .

(4) سورة يوسف : الآية رقم (72) .

تفتيش أمتعتهم بحثا عن هذا الصواع وهو عبارة عن الصاع الذى يكيل به .(1)

وورد الدليل على الكفالة فى قوله تعالى " أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى " .(2)

وقد ورد فى تفسير ذلك أن الله سبحانه وتعالى خاطب نبيه محمداً ﷺ معددا ما أفاض به عليه من النعم تقوية لقلبه ووعدا له بدوام نعمه عليه , حتى يزداد فؤاد النبى ﷺ ويطمئن , وذلك لأن أباه توفى وهو حمل فى بطن أمه , ثم توفيت أمه آمنه بنت وهب وله من العمر ست سنين , ثم كان فى كفالة جده عبد المطلب , إلى أن توفى وله من العمر ثمانى سنين , فكفله عمه أبو طالب , الذى كان شديد الاهتمام والإعتناء به , إلى أن توفى أبو طالب قبل الهجرة بقليل .(3)

وجاء فى السنة عن أبى أمامة أن الرسول ﷺ قال : " الزعيم غارم " رواه ابو داود والترمذى , كما أجمع العلماء على جواز الكفالة , ولا يزال المسلمون يكفل بعضهم البعض من عصر النبوة إلى وقتنا هذا . (4)

وتشريع الكفالة يؤكد رحمة الإسلام , لأنه قد حرم التبني لما فيه من مفسد وموبقات , وفتح باب الإحسان والكفالة والضم والاعتناء بالآخرين كبديل للتبني وذلك بالتزام الكفيل برعاية الشخص المكفول الذى فقد والديه سواء أكان معلوم النسب أم مجهوله أى تشمل اللقيط واليتيم وغيرهما ممن يستحق العناية والتربية والإنفاق , وهو ما يعرف بالكفالة بالنفس والكفالة بالمال , دون أن يقوم الكفيل بإلحاق

(1) انظر : التفسير الوسيط للقرآن الكريم , المجلد الرابع , المرجع السابق , ص 360 , فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير , الجزء الثالث , المرجع السابق , ص 58 , مختصر تفسير ابن كثير : المجلد الثانى , المرجع السابق , ص 257.

(2) سورة الضحى : الآية رقم (6) .

(3) انظر : التفسير الوسيط للقرآن الكريم , المجلد العاشر , المرجع السابق , ص 1948 , فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير , الجزء الخامس , المرجع السابق , ص 612 , مختصر تفسير ابن كثير : المجلد الثالث , المرجع السابق , ص 650.

(4) انظر : فقه السنة : السيد سابق , دار الفتح للإعلام العربى , طبعة 1417هـ - 1997م , المجلد الثالث , ص 253 , 254 .

المكفول بنسبه , وأيضا دون الإضرار بحقوق الآخرين كأبناء الكفيل ومن لهم حقوق عليه كأبناء الكفيل وغيرهم , وهو ما يؤكد حرص الشريعة الإسلامية على عدم ضياع حقوق الآخرين أو الإضرار بهم والإساءة إليهم . (1)

---

(1) انظر : فقه السنة : السيد سابق , المجلد الثالث , المرجع السابق , ص 254 وما بعدها , د. أشرف عبد العليم الرفاعي : المرجع السابق , ص 220 .

### المطلب الثالث

#### الحضانة كبديل للتبني في الشريعة الإسلامية

ما يؤكد حرص الشريعة الإسلامية على الأولاد الصغار والاعتناء بهم وتربيتهم أنه قد أوجد بديلا للتبني لما يترتب عليه من أضرار ومفاسد , وهذا البديل هو الحضانة , التي تكون في فترة لا يستطيع أن يقوم فيها الفرد بحاجاته بنفسه ويحتاج إلى من يحنو عليه ويضمه إليه ويرعاه , وبالتالي فلا تثبت الحضانة على البالغ الرشيد العاقل , والحضانة حق للطفل على أبويه أو من يقوم مقامهما , وذلك للقيام بكل ما يلزم لراحة الطفل وسعادته حتى ينشأ نشأة حسنة سليمة , وقد أكد النبي ﷺ في الحديث الشريف ردا على من شكوا إليه قسوة قلبه فقال ﷺ له " أتحب أن يلين قلبك وتدرك حاجتك ؟ ارحم اليتيم وأمسخ برأسه , وأطعمه من طعامك يلن قلبك , فتدرك حاجتك " .(1)

والحضانة مأخوذة من الحضن بكسرها وهو الجنب , فإن الحاضنة ترد إلى المحضون وتنتهي في الصغير بالتمييز وأما بعده إلى البلوغ فتسمى كفالة . قال البعض : تسمى حضانة أيضا , وشرعا (حفظ من لا يستقل) بأمر نفسه عما يؤذيه لعدم تمييزه كطفل وكبير مجنون (وتربيته) أي تربية المحضون بما يصلحه بتعهده بطعامه وشرابه ونحو ذلك , ومؤنة الحضانة في مال المحضون , فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته , لأنها من أسباب الكفالة كالنفقة , ولهذا ذكرت عقب النفقات وفي الخبر ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : " إن امرأة قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء , وحجري له حواء , وثديي له سقاء , وإن أباه طلقني وأراد أن ينتزعه



منى , فقال لها النبي الله ﷺ : أنت أحق به ما لم تتكحى " رواه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصحح إسناده لأن الأب لا يتولى الحضانة بنفسه وإنما يدفعه إلى من يقوم به وبالتالي

---

(1) انظر : رواه الطبري وهو في صحيح الجامع برقم 80 والمنذرى فى الترغيب والترهيب رقم 2544 وصححه الألبانى , صحيح الترغيب والترهيب الألبانى 676/2 , مشارا إليه د. أشرف عبد العليم الرفاعى : المرجع السابق , ص 205 , الإمام محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع , دار الفكر العربى , طبعة 1982م , ص 99 , بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع , الجزء الخامس , المرجع السابق , ص 499 .

فالأم تكون أولى لشفتتها . (1)

ويروى أن عمر بن الخطاب كانت له زوجة من الأنصار أعقب منها ولده عاصما ولكن لم يوفق زواجهما فطلقها , فرأى ولده تحمله جدته أم أمه , وأراد أن يأخذها منها فنتازعا إلى أبى بكر الصديق خليفة رسول الله ﷺ فأبقاه فى يدها , وقال لفاروق الإسلام عمر : "ريحها ومسها ومسحها وريقها خير له من الشهد عندك" . (2)

ويتضح أن مهمة الحضانة تكون على الوالدين وفى حالة وقوع الطلاق بين الزوجين يصبح للأم الحق فى الحضانة , فإذا لم توجد الأم أو وجدت ولكنها تزوجت من آخر قد تنتقل الحضانة إلى الأقرباء , وفى حالة اليتيم إذا لم يكن له قريب يتولى أمره , أو لم يكن له أب معروف أو كان لقيطا فيجب على كل من رآه أن يأويه ويساعده ويحميه من الهلاك وتكون نفقته فى بيت مال المسلمين لأن بيت مال المسلمين عليه أن ينفق على كل من ليس له ولى ينفق عليه , فقد قال النبي ﷺ فى ذلك : من ترك مالا فلورثته , ومن ترك عيالا فالى وعلى " أى يكونون فى كفالتى , ونفقاتهم على . (3)

ولأهمية الحضانة بالنسبة للطفل , لما تؤديه من انعكاس على نفسيته , فقد حث الرسول ﷺ المؤمنين على الإنفاق على اليتامى , وإن لم يكونوا ذوى قربى , وذلك استنادا لقول النبي ﷺ : " الساعى على الأرملة واليتيم كالمجاهد فى سبيل الله تعالى (4)." .

(1) انظر : معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض , الشيخ عادل أحمد عبد الموجود , دار الكتب العلمية بيروت – لبنان طبعة 1421 هـ - 2000م , الجزء الخامس , ص 496 , الإمام محمد أبو زهرة : المرجع السابق , ص 99 , كشاف القناع عن متن الإقناع الجزء الخامس , المرجع السابق , ص 496 .

(2) انظر : الإمام محمد أبو زهرة : المرجع السابق , ص 99 .

(3) انظر: د.أشرف عبد العليم الرفاعي : المرجع السابق , ص 207 , الإمام محمد أبو زهرة : المرجع السابق , 123 وما بعدها.

(4) انظر: د.أشرف عبد العليم الرفاعي : المرجع السابق , ص 208 , 209 , الإمام محمد أبو زهرة : المرجع السابق , 124 .

## المطلب الرابع

### الوصية كبديل للتبني في الشريعة الإسلامية

الوصية هي تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع سواء أكان عينياً أم منفعة , والوصية مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع , وشروطها أن يكون الموصى أهلاً للتمليك والموصى به من بعد مالا قابلاً للتمليك , والوصية مستحبة مالم يكن على الإنسان حق مستحق لله تعالى كالزكاة أو الصيام أو الحج أو الصلاة وقد أجاز الشارع الوصية لحاجة الناس إليها , وتقيد الوصية بقيد الأهل الأول ألا تزيد الوصية عن الثلث , والثاني ألا تكون لوارث. (1)

ودليل مشروعية الوصية في الكتاب في قوله تعالى " يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ۖ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ۖ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ۚ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۗ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا ۚ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (11) ﴿١١﴾ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لهنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ ۚ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۚ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ ۚ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۗ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ۚ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ ۚ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ (12) " . (2)

وتجد الوصية دليلها في السنة النبوية الشريفة , فيما ورد عن عامر بن سعد ابن  
أبي وقاص , عن أبيه قال : مرضت بمكة مرضا فأشفيت منه على الموت , فأتاني

---

(1) انظر : شرح البخارى لابن عثيمين , الجزء التاسع , المرجع السابق , ص 13 , طلبه الطلبة  
في الإصلاحات الفقهية تأليف الإمام نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفى المتوفى 537هـ  
دار النفائس بيروت – لبنان , الطبعة الأولى 1416هـ -1995م , كتاب الوصايا , ص 335, تبين  
الحقائق شرح كنز الدقائق , الجزء السادس , المرجع السابق , ص 182 , نهاية المحتاج إلى شرح  
المنهاج , الجزء السادس , المرجع السابق , ص 54 , المبسوط للسرخسى : الجزء السابع  
والعشرون , المرجع السابق , ص 176 .

(2) سورة النساء : الآيتان رقمى (11 , 12) .

النبى ﷺ يعودنى فقلت : يا رسول الله إن لى مالا كثيرا , وليس يرثنى إلا ابنتى  
أفأتصدق بثلثى مالى ؟ قال : " لا " قال : قلت : فالشطر . قال : " لا " قلت : الثلث ؟  
قال : " الثلث كبير " , إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة يتكففون  
الناس , وإنك لن تنفق نفقه إلا أجرت عليها حتى اللقمة ترفعها إلى فم امرأتك " فقلت  
: يارسول الله أخلف عن هجرتى ؟ فقال : " لن تخلف بعدى فتعمل عملا تريد به وجه  
الله إلا إزددت به رفعة ودرجة , ولعلك أن تخلف بعدى حتى ينتفع بك أقوام , ويضر  
بك آخرون " لكن البائس سعد بن خولة يرثى له رسول الله ﷺ أن مات بمكة " رواه  
مسلم .(1)

والوصية كبديل للتبني في الشريعة الإسلامية , لأنها حظ مساكين وضعفاء , لذا  
فقد قدمت على الدين في الآيات القرآنية الكريمة لأن الدين حظ غريم يطلبه بقوة  
وسلطان وهذا كله يؤكد رعاية المساكين والضعفاء والمحتاجين ومن لا عائل لهم أو  
في حاجة إلى اهتمام ورعاية , ويزيد الموصى بهذه الوصية من حسناته ويؤكد ما  
روى عن النبى ﷺ أنه قال : " إن الله تعالى أعطاكم ثلث أموالكم في آخر آجالكم زيادة  
في حسناتكم " .(2)

(1) انظر : شرح البخارى لابن عثيمين , الجزء التاسع , الحديث 6733 باب ميراث البنات , ص 32 , 33 , نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج , الجزء السادس , ص 54 , فتح البارى بشرح صحيح البخارى , الجزء الخامس , ص 363 , باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفوا الناس , المبسوط للسرخسى : الجزء السابع والعشرون , ص 144 , المهذب للشيرازى , الجزء الثالث , ص 705 , فتح البارى بشرح صحيح البخارى , الجزء الخامس , ص 356 وما بعدها .

(2) انظر : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان , الجزء السادس , المرجع السابق , ص 123 , المهذب للشيرازى , الجزء الثالث , المرجع السابق , ص 705 وما بعدها .

## الخاتمة

\* وسعت رحمة الله سبحانه وتعالى كل شئ , فمن خلال تناول موضوع التبنى من جوانب متعددة منها القانونية والتاريخية والفلسفية والدينية , فقد تأكد لنا أن الله سبحانه وتعالى لم يحرم شيئاً ويمنعه إلا لصالح البشرية , ولم يحل شيئاً إلا وفيه مصلحة وفائدة لكل البشر جميعاً , فالتبنى عرف منذ أن ظهرت الأسرة فى أول صورها واستمر التبنى وتطور مع ازدياد الأفراد وتنوع مجالات المجتمع , وبعد انتشار التبنى وذيوعه , أذن الله سبحانه وتعالى بتحريمه وقد شمل البحث تناول مراحل التبنى منذ نشأته وتطوره وانتشاره ثم تحريمه لأن التبنى لا بد من أن تنقطع عراه ولا يتم العمل به , نظراً للعديد من المضار والموبقات والمفاسد التى كانت تترتب عليه , والتبنى شأنه شأن كل الأشياء التى أبيحت فى بداية الأمر أو كانت معروفة ثم حرمت بعد ذلك لفسادها كشراب الخمر وعبادة الأصنام والميسر والزواج بالمحرمات على التأييد أو التأقيت إلى غير ذلك من العديد من الأشياء التى تعارف عليها الناس وانتشرت ثم جاء الإسلام السمح والشريعة الإسلامية الغراء وحرمتها حفاظاً على المجتمع ومنعاً للرديلة وقطعا وسدا للفساد بكل صورته وأشكاله .

\* واستناداً للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وكافة الأدلة الشرعية الأخرى , أنه لا يستوى الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور ولا الأحياء ولا الأموات وأن الشر هو عكس الخير , فقد لاحظنا رغم تحريم التبنى وما ينجم عنه من مفسد ومهالك وهو ما اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى تحريمه , إلا أننا نجد العديد من المجتمعات والبيئات مازالت تأخذ بالتبنى مخالفة لشرع الله وهذا يؤكد أن النار حق والجنة حق

وأن من يعمل الصالحات لا يستوى مع من يرتكب الخبائث والذنوب والموبقات , وأنه بالرغم من وضوح شرع الله وحكمته عند تحريم الأشياء وبعض التصرفات والأفعال لما تسببه من أضرار ومفاسد بالبشر , إلا أننا نجد العديد من الشعوب تخالف شرع الله وتخرج عليه ولا تلتزم بأوامره ولا تنتهي عما نهى عنه لضلالها وبعدها عن الحق وانغماسها في الباطل .

\* ونجد أن الشريعة الإسلامية قد وضعت العديد من الحلول والبدائل للتبني وهذه لحكم عديدة منها إدراك الشريعة الإسلامية الغراء قيام الأفراد منذ قديم الأزل بالتبني وبالتالي لم يكن من السهل عليهم تركه ونبذه , لذا اقتضت الحكمة أن تكون هناك بدائل وحلول للخروج على التبني والابتعاد عنه , كذلك تحقيق الأهداف والأغراض التي كانت تستهدف من القيام بالتبني لذا فإن الشريعة الإسلامية الغراء قد حققت من خلال البدائل والحلول الشرعية الصحيحة التي أتى بها الشرع , ما كانت تصبو إليه النفس عند التبني إن كانت النية حسنة وكان يستهدف من ورائها تحقيق الخير , أما إن كان الهدف من التبني غير ذلك فقد كانت الشريعة الإسلامية حريصة على نبذ الموبقات وسد كل ذريعة لها , بهدف حماية المجتمع من كل صور الفساد والرذيلة بكافة أشكالها , كل هذه الأسباب والدوافع وغيرها سعت الشريعة الإسلامية لتحقيقها وأكدت أيضا هذه الأهداف أن أى شئ لم تحرمه إلا لحكمة بالغة وهدف سامٍ وغاية نبيلة وعلّة وحكمة واضحة ومؤكدة .

\* أورد القرآن الكريم العديد من القصص حول التبني وما كان يترتب عليه من آثار وما كان يؤدي إليه من مشكلات وقد تأكد ذلك من خلال قصص الأنبياء منها قصة سيدنا يوسف عليه السلام , ثم قصة سيدنا موسى عليه السلام , ثم قصة سيدنا محمد ﷺ وتبنيه لزيد بن حارثة , وتسلسل تلك القصص وتتابعها قصة تلو الأخرى وفقا لظروفها وملابساتها , لا شك أنها كانت خير دليل على ما نجم عن التبني من آثار , وما تترتب عليه من أضرار , حيث جاءت هذه القصص موضحة لفكرة التبني وكيف كانت تتم حسب ظروف كل حالة من حالات التبني وما كان يترتب على التبني من آثار , وكيف أنه قد ساهم في إحداث العديد من المشكلات , وكان سببا في ارتكاب الموبقات والأخطاء حيث نسب للأنبياء مالا ينبغي أن يقال في حقهم لأنهم معصومون من الأخطاء وهذا كله كان مرجعه التبني الذي كان من العادات المعروفة لدى الأسر والمجتمعات منذ أقدم العصور , وقد جاء سرد هذه القصص القرآنية وتعاقبها وسيلة ومبررا واضحا لا شك فيه مهد تحريم التبني وكان سببا في قيام الشريعة الإسلامية الغراء على تأكيد تحريمه .

\* لم يترتب على التبني قطع رابطة الدم لعدم إمكان تأثيره ومساسه بهذه الرابطة الطبيعية الفطرية التي خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان عليها , فإن العديد من الدول التي تأخذ بنظام التبني حتى وقتنا الحالى سواء فى بلاد الشرق أم فى بلاد الغرب تقوم هذه الدول بتنظيم التبني بموجب القوانين والتشريعات المتنوعة كل تلك الدول رغم هذه التنظيمات لم تستطع أن تنفى أو تلغى الحقوق الطبيعية الناشئة عن قرابة الدم حتى وإن بالغت وأسهمت فى الإجراءات والقواعد المنظمة للتبني , فلا تستطيع أن تقطع عرى الروابط الطبيعية لأنها روابط دم فى التكوين الإنسانى الذى خلق الله تعالى البشر عليه , وهذا تأكيد لفطرته سبحانه وتعالى ولا تبديل لخلقهما اجتمعت الإنس أو الجن , وخير دليل على ذلك أن عودة من تم تبنيه إلى أسرته وعائلته لا يمنعها مانع إذ يستطيع الشخص الذى تم تبنيه ذلك , كما لا يؤثر التبني فى ذلك رغم ما تسعى إليه تشريعات هذه الدول من محاولة قطع الروابط الطبيعية بالتبني , كما أن من قام بالتبني يستطيع أن ينفك عنه ويقطع علاقة التبني فى أى وقت شاء وهذا تأكيد لأن الروابط الطبيعية لا تمس وأن التبني أمر اصطناعى يخالف شرع الله .

\* لم تستطع التشريعات والقوانين التى نظمت التبني فى الدول التى تعتنقه أن تتلاشى العيوب والأخطاء التى تترتب على هذا التبني حتى وإن ادعت خلاف ذلك , لأن المفساد والموبقات المترتبة على التبني تظل قائمة ولا تنفك عنه مادام التبني قائما .

## المراجع العربية

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : التفسير :-

- مختصر تفسير ابن كثير : الإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي المتوفى 774 هـ - اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني ، الطبعة الخامسة 1406 هـ - 1986 م ، دار القلم بيروت - لبنان .

- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان ، تأليف أبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي المتوفى 671 هـ تحقيق الدكتور : عبد الله بن عبد المحسن ، الطبعة الأولى 1427 هـ - 2006 م ، مؤسسة الرسالة .

- التفسير الوسيط للقرآن الكريم تأليف لجنة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، الطبعة الثالثة 1413 هـ - 1992 م ، مطبعة المصحف الشريف .

- أحكام القرآن لحجة الإسلام الإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي بيروت - لبنان 1412 هـ - 1992 م .

- أحكام القرآن لابن العربي : لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي 468 هـ - 543 هـ , راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد عبد القادر عطا الطبعة الثانية 2003م - 1424 هـ , دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

- تفسير الطبرى من كتابه جامع البيان عن تأويل آى القرآن , هذبه وحققه وضبط فهارسه وعلق عليه د. بشار عواد معروف , وعصام فارس الحرستاني , مؤسسة الرسالة بيروت , الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م .

- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى , للعلامة أبى الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسى البغدادى المتوفى سنة 1270هـ , دار أحياء التراث العربى بيروت - لبنان , بدون سنة طبع .

- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير تأليف محمد بن على محمد الشوكانى المتوفى بصنعاء 1250 هـ , دار المعرفة بيروت - لبنان , الطبعة الرابعة 1428 هـ - 2007 م .

### ثالثا : الحديث :

- فتح البارى بشرح صحيح الإمام أبى عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى , للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى 773 - 852 هـ , المكتبة السلفية , بدون سنة طبع .

- شرح صحيح البخارى : لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين , المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - القاهرة , الطبعة الأولى 1428هـ - 2008م .

- سبل السلام شرح بلوغ المرام تأليف محمد بن إسماعيل الأمير الصنعانى 1099 هـ - 1182 هـ - دار ابن حزم , الطبعة الأولى 1430 هـ - 2009 م .

- الجامع الكبير للإمام الحافظ أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى المتوفى 279 هـ , دار الغرب الإسلامى , الطبعة الأولى 1996 م .

- شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين تأليف الإمام الحافظ أبى زكريا محيى الدين ابن شرف النووى 631 هـ - 676 هـ , الطبعة الأولى 1427 هـ - 2006 م , دار ابن الجوزى .



- سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة 207 – 275 هـ , الجزء الثاني , حقق نصوصه , ورقم كتبه , وأبوابه , و أحاديثه , وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي , دار إحياء الكتب العربية بدون سنة طبع .

#### رابعاً : الفقه :-

- كتاب المبسوط لشمس الدين السرخسي , دار المعرفة بيروت – لبنان , طبعة 1409 هـ - 1989 م .

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع تأليف الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى سنة 587 هـ تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض , الشيخ عادل أحمد عبدالموجود , دار الكتب العلمية , الطبعة الثانية 2003 م – 1424 هـ .

- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق : تأليف الإمام العالم فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي وبهامشه حاشية الشيخ الإمام شهاب الدين أحمد الشلبي على هذا الشرح الجليل , الطبعة الأولى 1315 هـ , المطبعة الأميرية بولاق .

- كشف القناع عن متن الإقناع للشيخ العلامة فقيه الحنابلة منصور بن يونس ابن إدريس البهوتي , عالم الكتب بيروت – لبنان , طبعة 1403 هـ - 1983 م .

- المهذب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي 393 هـ - 476 هـ تحقيق وتعليق وشرح وبيان الراجح في المذهب بقلم الدكتور محمد الزحيلي , دار القلم دمشق , الدار الشامية بيروت , الطبعة الأولى 1417 هـ 1996 م .

#### خامساً : المعاجم :

- لسان العرب لابن منظور : للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري , تحقيق عبد الله على الكبير , محمد أحمد حسب الله , هاشم محمد الشاذلي , دار المعارف , بدون سنة طبع .

- مختار الصحاح للرازي : للشيخ الأمام محمد ابن أبي بكر ابن عبد القادر الرازي طبعة مدققة كاملة التشكيل ومميزة المداخل , إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان – بيروت 1986م

#### سادساً : المراجع التاريخية والقانونية والعامّة :

- د . إبراهيم نصحي : تاريخ الرومان الجزء الثانى 133 – 44 ق . م ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية الآداب طبعة 1393 هـ - 1973 م .
- د . أحمد إبراهيم حسن : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ، طبعة 2002م .
- د . أحمد فراج حسين : أحكام الأسرة فى الإسلام الطلاق وحقوق الأولاد ونفقة الأقارب ، طبعة 1998م ، الدار الجامعية .
- د . أشرف عبدالعليم الرفاعى : التبنى الدولى ومبدأ احترام مصلحة الطفل دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، 2011 م ، دار الفكر الجامعي .
- د . السيد العربي حسن :
- التعذيب دراسة في تطور العلاقة بين السلطة والفرد – الكتاب الأول ، طبعة 1994 م ، دار النهضة العربية .
- القانون الجنائي الروماني ، الطبعة الأولى 2013 م ، دار الإسراء للطباعة .
- محاضرات في تاريخ القانون المصري ، بدون سنة طبع ، الإسراء للطباعة .
- أصول القانون الكنسي دراسة في قوانين الكنيسة الأوروبية (العصور الوسطى) ، طبعة 2015 – 2016 م ، دار النهضة العربية .
- مقدمة تاريخ النظم القانونية والاجتماعية والقانونية ، طبعة 2017 م ، الإسراء للطباعة .
- الوجيز في تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، طبعة 2006 – 2007 م ، مطبعة العشرى .
- أصول الشرائع دراسة في تطور القوانين القديمة ، طبعة 2011 م ، الإسراء للطباعة .

- الوجيز في تاريخ القانون المصري ، طبعة 2012 – 2013 م ،الإسراء  
للطباعة .

- نظم جايوس في القانون الروماني ، دار النهضة العربية ، طبعة 1998 م .

- د. السيد عبد الحميد فوده : القانون العربى القديم , دار النهضة العربية , طبعة  
2014م .

أ. السيد محمود شكرى الألوسى البغدادي : بلوغ الأرب فى معرفة أحوال العرب ,  
عنى بشرحه وتصحيحه وضبطه محمد بهجه الأثرى , الطبعة الثانية , بدون دار نشر  
وسنة طبع .

- د . العربى بختى : تاريخ النظم القانونية القديمة والإسلامية والجزائرية ، ديوان  
المطبوعات الجامعية ، طبعة 2014 م .

- الكامل فى التاريخ لابن الأثير : تأليف المؤرخ عز الدين أبى الحسن على ابن أبى  
الكرم محمد بن محمد أبى عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف بابن الأثير  
(555- 630 هـ) حققه واعتنى به د. عمر عبد السلام تدمرى , دار الكتاب العربى  
بيروت – لبنان , طبعة 2012م .

- د. جمال عبد الهادى محمد مسعود , د. وفاء محمد رفعت جمعه : تاريخ الأمة  
المسلمة الواحدة منذ أقدم عصورها وحتى القرن السابع قبل الهجرة فى مصر والعراق  
, دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة , بدون تاريخ نشر .

- أ. جرجى زيدان : تاريخ التمدن الإسلامى , منشورات دار مكتبة الحياة بيروت –  
لبنان , بدون سنة طبع .

- د . جواد على : المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، الطبعة الثانية 1413 هـ -  
1993 م .

- أ . سليم حسن : موسوعة مصر القديمة , الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة  
1994 م .

- د . صوفي حسن أبو طالب : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، دار النهضة العربية  
، طبعة 1984 م .

- د . عبداللطيف محمد عامر : التبنى بين التاريخ والشرائع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة 2008 م .

- د . عبدالسلام الترماني :

- الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام دراسة مقارنة ، عالم المعرفة ، طبعة 1984 م .

- م . عبدالعزيز فهمي (مترجم) : مدونة جوستينيان في الفقه الروماني ، الطبعة الثانية ، المركز القومي للترجمة ، طبعة 2009 م .

- د . عبدالمجيد محمد الحفاوى : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، دار المطبوعات الجامعية ، بدون سنة طبع .

- د . عبد المجيد محمود مطلوب : الوجيز فى أحكام الأسرة الإسلامية ، مؤسسة المختار ، الطبعة الأولى 1425هـ - 2004م .

- د . على محمد بدوى : مبادئ القانون الرومانى فى الأشخاص والأموال والالتزامات ، مطبعة سكر بشارع محمد على بمصر ، طبعة 1931 م .

- أ . عنان أيمن إبراهيم أحمد العيسوي : تبني الأطفال في مصر البطلمية : دراسة وثائقية في ضوء أوراق البردي ، بحث منشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالاسماعيلية - مصر ، العدد 15 شهر ديسمبر 2015م صفحات من 195 - 214 .

- د . فايز محمد حسين :

- أصول النظم القانونية في العالم القديم ، دار النهضة العربية ، طبعة

2004 م .

- الوكالة بالخصومة دراسة مقارنة في القانون الروماني والفقه

الإسلامي ، دار النهضة العربية ، طبعة 2001 م .

- فوستيل دى كولانج : ترجمة عباس بيومى بك ، المدينة العتيقة دراسة لعبادة الإغريق والرومان وشرعهم وأنظمتهم ، طبعة 2007 م ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

- د. فؤاد عبد المنعم رياض , د. سامية راشد : تنازع القوانين والاختصاص القضائي وآثار الأحكام الأجنبية , دار النهضة العربية , طبعة 1994م .

- كريستيان ديروش نوبلكور : المرأة الفرعونية , ترجمة فاطمة عبد الله محمود , الهيئة المصرية العامة للكتاب , طبعة 1995م .

- الإمام محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع , دار الفكر العربي , طبعة 1982م .

- د. محمد حسين منصور : النظام القانوني للأسرة في الشرائع غير الإسلامية , طبعة 2003 م , دار الجامعة الجديدة .

- د. محمد سلام مدكور :

- بين عناية الإسلام بالطفولة وتحريمه بالتبني , مجلة الوعي

الإسلامي , وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت السنة 9

العدد 102 جمادى الآخرة يوليو

- الوجيز لإحكام الأسرة في الإسلام , دار النهضة العربية ,

طبعة 1975م .

- د. محمد عبد المنعم بدر : القانون الروماني , دار النشر الحديث , طبعة 1937م .

- د. محمد عبد المنعم بدر , د. عبد المنعم البدر اوى : مبادئ القانون الروماني تاريخه ونظمه , طبعة 1956 م , مطابع دار الكتاب العربي بمصر .

- د. محمد مصطفى شلبي : أحكام الأسرة في الإسلام دراسة مقارنة بين فقه المذاهب السنية والمذاهب الجعفرية والقانون الطبعة الرابعة , الدار الجامعية بيروت , طبعة 1983 م .

- د. محمود سلام زنتاتي :

- حقوق الإنسان (مدخل تاريخي) طبعة 1992 , بدون دار نشر .

- تاريخ القانون المصري , الطبعة الثانية 1993م , بدون دار نشر .

- المساواة بين الجنسين في مصر الفرعونية , طبعة 2000م , دار

النسر الذهبي للطباعة والنشر .

- نظم العرب في الجاهلية و صدر الإسلام ، القاهرة 1995 م ، النسر

الذهبي للطباعة .

- د. محمود عرفه محمود : العرب قبل الإسلام أحوالهم السياسية والدينية وأهم مظاهر حضارتهم ، طبعة 2002م ، دار الثقافة العربية .

- د . مصطفى سيد أحمد صقر : فلسفة وتاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة ، بدون سنة طبع .

- أ. يحيى أحمد زكريا الشامي : التبنى في الإسلام وأثره علي العلاقات الخاصة الدولية ، طبعة 2009 م ، دار الجامعة الجديدة .

- ول ديورانت : قصة الحضارة ، ترجمة محمد بدران ، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر 2001م .

- د. هورست كلينكل : حمورابي البابلي وعصره ، تعريب : محمد وحيد خياطة ، الطبعة الأولى 1990 م ، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر سوريا .

### المراجع الأجنبية

- John Francis Brosnan: The Law of Adoption Columbia Law Review Volume . 22 Mo.4 (Abr.1922) pp332 – 342.

-L.o.de Boer : The agency Of Legal Form : a contextualizing approach to The Law of adoption in Athens and Rome , Thesis RMA Ancient Studies , Final draft , 13 September, 2015 .

-Asha Bajpai , Adoption Law and Justice to Child listed . 1993 .

- J.B. Moyle Trans: Justinian , Institutes , Oxford , 1911 Some emendations by Cd .

- T.G.parkin, de mography and Roman Society , Johns hopkins , 1992 .

- K .Hopkins , Death and Renewal , cambridge university press (1983) .
- Lina Girdvainyte:Roman Law, Roman Citizenship, Roman Identity? Inter relation between The Three in The Late republic And Early Empire, Master Thesis Leiden Univerisity 2014.
- J.Gilbert Hardgrove : Futility IF Resort to Roman Law For Interpretation Of Statutes On Adopiton Marquette Law Review Volume9 Issue4 June 1925 .
- Bisha Eugena, Adoption in ancient times Karl-Franzens Graz , , The Faculty of Law , Section 17 , Science University af PhD candidate in law 2015
- Davids. powers, the ABolition Of Adoption in Islam, Reconsidered , Droitetrelijions, Annuaire,Volume4 , Annee2009-2010 .
- Child Adoption: trends and policies Department of population Division Economic and social AFFairs , united Nations New york,2009 .
- Numa Denis Fustel de Coulanges : The Ancient City , Astudy on the Religion , Laws and institutions of Greece and Rome , Boston : lee and shep and , new york : Charles Tpillingham , 1877 .
- Hugh lindsay : Adoption in The Roman World ,Press Cambridge university England First publShed 2009 – 12 – 14 .
- Hugh Lindsay,Adoption and Succession in Roman law, New CLR Vol3No1 , 1998 .
- J.Sherman : Roman Law,in Modern World , 1917 .

- S.Treggiari Roman Marriage I uste Coniuges From the time of Cicero to the time af Ul pain , ox Ford , 1991 .
- E.Poste , Elements of Roman Law by Gaius ox Ford,1890 .
- A.Watson,the Law af Persons in the Later Roman Republic,ox Ford,1971 .
- A . Watson : Roman Private Law around 200 Bc , Edinburgh university Press 1971 .
- M.corbier, Divorce and adoption as Roman Familial strategies in Marriage Divorce and Children in Ancient Rome (ed.B.M,Rawson) Oxford (1991) .
- E.champlin,Final Jud gments : Duty and Emotion in Roman wills 200BC-AD 250,university of California Press,1992 .
- A.Crook,Law and Life of Rome themes and Hudson , London , 1967 .
- Caillan Davenport , chris to Pher Mallan : Hadrian's Adoption speech in cassius Dio's Roman History and the Problems of Imperial succession , in American Journal of Philology , Volume 135 , Number 4 (Whole Number 540) , Winter 2014 .
- Joshua C. Tate , inheritance Rights of non martial Children in Late Roman Law , Vol.4 , 2008 .
- Beatrice CASEAU and sabine R.HUEBNER, INHERITANCE, LAW ANDMEDIAEVAL WORLDS ,collegue de france – CNRS centre-deResearched , Histoire etcivi lisa Tionde BY Zance, 2014 .
- Salomies , Adoption and polyonomus of nomenclature in the rome empire . Helsinki 1992 .



- O.F.Girard.Manuel , element aire de droit romain ed Fsennl , paris 1929 .
- J.D.M.Derrett Hindu law bast and present , (Istedn , 1957) .
- D.C.Manooja, Adoption Law and practice, (Istedn, 1993) .
- P.Bhattach aryya, Hindu Law of Adoption (1961) Sc J .
- As susan Treggiari notes in the Oxford Classical Dictionary C4.Edition,2012.
- R . W . Leage , Roman Private Law , London , 1980.
- J . B . Moyle , 'S In stitutes , London , ox Ford , 1990 .

## الفهرس

- مقدمة : ..... (3)
- أهمية موضوع البحث :
- منهج البحث :
- خطة البحث :
- الفصل الأول : التبني فى القانون الرومانى..... (8)
- المبحث الأول : أحكام التبني فى القانون الرومانى..... (11)
- المطلب الأول : ما هية التبني فى القانون الرومانى..... (13)
- الفرع الأول : مفهوم التبني وحكمته لدى الرومان..... (14)

- (16).....الفرع الثانى : موانع التبني فى القانون الرومانى.
- (19).....المطلب الثانى : أنواع التبني فى القانون الرومانى.
- (21).....الفرع الأول : تبني المستقل بحقوقه فى القانون الرومانى.
- (26).....الفرع الثانى : تبني التابع لغيره فى القانون الرومانى.
- (29).....الفرع الثالث : التبني الناقص فى القانون الرومانى.
- (31).....الفرع الرابع : التبني الكامل فى القانون الرومانى.
- (32).....المطلب الثالث : التبني والميراث والوصية فى القانون الرومانى.
- (34).....الفرع الأول : التبني والميراث فى القانون الرومانى.
- (38).....الفرع الثانى : التبني والوصية فى القانون الرومانى.
- (43).....المطلب الرابع : التبني والوصاية فى القانون الرومانى.
- (47).....المبحث الثانى : أسباب ودوافع التبني فى القانون الرومانى.
- (48).....المطلب الأول : الأسباب الاجتماعية للتبني فى القانون الرومانى.
- (49).....المطلب الثانى : الأسباب الدينية للتبني فى القانون الرومانى.
- (51).....المطلب الثالث : الأسباب السياسية للتبني فى القانون الرومانى.
- (54).....المطلب الرابع : الأسباب الاقتصادية للتبني فى القانون الرومانى.
- (55).....المبحث الثالث : آثار التبني فى القانون الرومانى.
- (56).....المطلب الأول : آثار التبني بالنسبة لطرفيه فى القانون الرومانى.
- (58).....الفرع الأول : الخضوع للسلطة الأبوية للمتبنى.
- (61).....الفرع الثانى : الموت المدنى للمتبنى فى درجته الصغرى.
- (64).....الفرع الثالث : سقوط حق المتبنى فى حالة تحرره.
- (66).....الفرع الرابع : اندماج حقوق والتزامات كلا من المتبنى والمتبنى.

- (68).....المطلب الثانى: آثار التبني بالنسبة للغير فى القانون الرومانى
- (70).....الفصل الثانى : التبني فى الشريعة الإسلامية
- (72).....المبحث الأول : ماهية التبني فى الشريعة الإسلامية
- (73).....المطلب الأول : مفهوم التبني ودوافعه
- (74).....الفرع الأول : تعريف التبني
- (80).....الفرع الثانى : دوافع التبني
- (86).....المطلب الثانى : حكمة تحريم التبني فى الشريعة الإسلامية
- (88).....الفرع الأول : التبني طريق للمفاسد وإرتكاب المحرمات
- (92).....الفرع الثانى : التبني طريق لإختلاط الأنساب
- (95).....الفرع الثالث : التبني يخالف قواعد الميراث
- (97).....الفرع الرابع : التبني طريق لقطع الروابط الأسرية
- (100).....الفرع الخامس : أضرار التبني بمن يتم تبنيه
- (104).....المبحث الثانى : نظام التبني قديما قبل ظهور الإسلام
- (106).....المطلب الأول : نظام التبني فى مصر الفرعونية
- (110).....المطلب الثانى : نظام التبني فى بلاد ما بين النهرين
- (115).....المطلب الثالث : نظام التبني عند العرب فى الجاهلية قبل الإسلام
- (119).....المطلب الرابع : نظام التبني عند الإغريق
- (122).....المبحث الثالث : نظام التبني فى الشريعة الإسلامية بعد ظهور الإسلام
- (124).....المطلب الأول : التبني فى صدر الإسلام قبل نزول الآيات القرآنية بتحريمه
- (126).....المطلب الثانى: التبني بعد تحريمه بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة
- (127).....الفرع الأول : أدلة تحريم التبني بالقرآن الكريم

- (130).....الفرع الثانى : أدلة تحريم التبني بالسنة النبوية الشريفة
- (132).....المبحث الرابع : بدائل التبني فى الشريعة الإسلامية
- (133).....المطلب الأول : الأخوة والموالاتة فى الدين كبديل للتبني فى الشريعة الإسلامية
- (136).....المطلب الثانى : الكفالة كبديل للتبني فى الشريعة الإسلامية
- (139).....المطلب الثالث : الحضانة كبديل للتبني فى الشريعة الإسلامية
- (141).....المطلب الرابع : الوصية كبديل للتبني فى الشريعة الإسلامية
- (143).....الخاتمة
- (146).....قائمة المراجع
- (157).....الفهرس